جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة

بعنوان

واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

–دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول –

من إعداد الباحثة: باهية زعيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15 فيفري 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ بلخير بكاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ. د/ عبد الغني دادن	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د /الأزهر عزة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الوادي	مناقشا
د/ مبارك بوعلاق	أستاذ محاضر–أ–	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ غوالي محمدالبشير	أستاذ محاضر–أ–	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د/ هواري سوسي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي إليزي	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم

[المجادلة: 11]

الإهداء

بعد ب سم الله الرحمن الرحيم

الى من تعجز الكلمات ان توفي حقهم

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء، الى من حا كت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، الى من عبدت لي طريق النجاح بدعواتها.....

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها

الى من علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، وجعل من مشواري العلمي ممكنا الى قدوتي الدائمة في الحياة ..... والدي الفاضل بارك الله في عمره

الى الإنسان الذي عايش معي حلو الحياة ومرها، وسار معي نحو تحقيق الحلم خطوة بخطوة الى رفيق دربي.....زوجي الكريم

الى من سامنح لهم حياتي لأراهم شامخين كالبنيان

الى قرة عيني واملي في الحياة.... أبنائي (مرام ، محمد جواد وعبد البارئ)

الى من آزرني ودفعني لإتمام مشواري الدراسي.....عائلة زوجي

الى إخوتي واخواتي كل واحد باسمه

الى صديقاتي وزميلاتي، واحبابي .... الى كل من و سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى كل مواطن عاش من اجل ولاجل الجزائر

الى كل باحث وطالب علم، اهدي ثمرة جهدي

باهية

الشكر والعرفان

الحمد لله وحده الذي لا يجوز الحمد إلا له، جل شانه ولا يكون التوفيق إلا منه سبحانه وتعالى

أما إنه ليسرني ويثلج صدري وأنا أنتهي من إعداد هذا العمل إلا أن أسجل الفضل لأهله والشكر الجزيل والامتنان الوفير لكل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل وعلى رأسهم:

الأستاذ الدكتور وادن عبد الغاني لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته ونصائحه السديدة، اسأل الله أن يمتعه دوما بالصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة المحكمين للاستبيان والأخت الفاضلة سليمة هادفي على التدقيق اللغوي والأدبي للأطروحة وإلى زوجي ضياء الدين مندين على المساهمة في إعداد الاستبيان الإلكتروني ومعالجته بالبرنامج الإحصائي SPSS، كما أشكر الأستاذ الدكتور سبتي إسماعيل على توجيهاته ونصائحه المفيدة.

كما أتقدم بكل الاحترام والتقدير إلى أساتذتي في كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والاقتصاد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لما أبدوه من ملاحظات قيمة لإخراج هذه الأطروحة بأفضل صورة.

ملخص البحث

واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

–دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–

الملخص

تسعى هذه الدراسة للتعرف على مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق نموذج القيمة العادلة، حيث ركزت بشكل كبير على تشخيص المعوقات التي تواجه تطبيقه والبحث عن حلول عملية لمعالجة مشكل القياس وفق القيمة العادلة وتفعيل السوق المالي، كما حاولت الدراسة الوقوف على تجربة بعض الدول العربية السباقة في تطبيق القيمة العادلة للإستفادة من خبرتها، ومن ثم اقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة.

لتحقيق أهداف البحث وتدعيم الجانب النظري قسمنا الجانب التطبيقي إلى قسمين كالتالي: تناولنا في القسم الأول منه دراسة ميدانية معتمدين في ذلك على الاستبيان كأداة للتقرب من بعض الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر(الأكاديميين والمهنيين)، أما في القسم الثاني تناولنا دراسة تحليلية ومقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية لمجموعة دول مختارة (مصر، السعودية، الأردن) مع الجزائر.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي ، هناك معوقات كثيرة: – معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات – تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة، كما أن نجاح تطبيقه مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة، يوجد تفاوت كبير في إجراءات تطبيق قياس القيمة العادلة بين الجزائر ومجموعة الدول محل الدراسة (مصر، السعودية والأردن).

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة، بيئة محاسبية جزائرية، جودة المعلومة المالية، خصائص نوعية للمعلومة المالية، نموذج القياس المحاسبي، سوق مالي.

The reality and obstacles of applying fair value in the Algerian accounting environment

-Field study and a comparative analytical study between a group of countries -

Abstract:

This study aims to identify the readiness of the accounting environment in Algeria for the application of the fair value, This study focuses largely on identifying obstacles facing its application, and searching for practical solutions to address the problems of measurement in accordance with the fair value, and activating the financial market.

In this study, we try to identify the experience of some leading Arab countries in the adoption of fair value To benefit from their experience then, we propose a framework for the preparation of the local environment for the application of fair value.

In order to achieve the objectives of the research, And strengthening the theoretical side we divide the practical side into two parts, as follows:

Firstly, we conduct in the first section of the practical side a field Study, relying on the questionnaire as a tool to get closer to the actors (scholars and professionals) in the accounting field in Algeria.

Secondly, we examine, in the second section of the practical side, analytically and comparatively the realities to the application of fair value in the accounting environment of a group of selected countries (Egypt, Saudi Arabia, Jordan) in comparison with the Algeria.

Finally, we present some of the most important results: Accounting practices in Algeria are in dire need of the fair value model, in order to activate accounting measurement, There are many constraints -constraints on professionals, legal and regulatory constraints, financial market constraints, institutional constraints- that limit the application of the fair value model, The success of its application depends on providing the necessary accounting environment, and activating the role of financial markets into economic life, There is a considerable variation between Algeria and the group of countries under study (Egypt, Saudi Arabia and Jordan) in the procedures for applying fair value measurement.

Keywords: fair value, Algerian accounting environment, quality of financial information, qualitative characteristics of financial information, accounting measurement model, financial market.

الفهارس

الفهرس

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص البحث

الفهرس..... II
قائمة الجداول..... V
قائمة الأشكال البيانية..... VII
قائمة الاختصارات..... VIII
قائمة الملاحق..... IX

الفصل الأول: المنظور العلمي والعملي للقيمة العادلة وجودة المعلومة المالية

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع..... 3
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومة المالية..... 3
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة وعلاقتها بجودة القوائم المالية..... 6
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بواقع وصعوبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة (حالة الجزائر)..... 13
المطلب الرابع: تلخيص الدراسات السابقة..... 18
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية..... 26
المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور الخصائص النوعية..... 26
المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية (مفهوم جودة المعلومة وأهميتها، الخصائص النوعية وتصنيفاتها)..... 33
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المالية ومعايير قياسها..... 40
المطلب الرابع: الموازنة بين الخصائص النوعية وعلاقتها بأدوات القياس المحاسبي..... 45
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة..... 48
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي وأسباب التوجه إليها..... 48
المطلب الثاني: القياس بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) 59
المطلب الثالث: تقييم نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي:..... 68

المطلب الرابع: تأثير نموذج القيمة العادلة على جودة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالخصائص النوعية 78

المبحث الرابع: محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية..... 82

المطلب الأول: موقف المشرع اتجاه القياس وفق القيمة العادلة (دراسة تحليلية للنصوص القانونية) 82

المطلب الثاني: معوقات ومشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية 89

المطلب الثالث :الحلول المقترحة والاجراءات المتخذة لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة 101

خلاصة الفصل الأول: 113

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للإطلاع على واقع وتحديات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية

المبحث الأول: منهجية وأداة الدراسة الميدانية..... 116

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية..... 116

المطلب الثاني: عرض أداة الدراسة (الاستبيان) وأساليب معالجته..... 121

المطلب الثالث: الأساليب والأدوات الإحصائية الوصفية المستخدمة في المعالجة..... 123

المبحث الثاني: وصف خصائص وإجابات عينة الدراسة وتحليلها..... 124

المطلب الأول: وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة..... 124

المطلب الثاني: وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة 127

المبحث الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة..... 133

المطلب الأول: اختبار ثبات أداة الدراسة 133

المطلب الثاني: اختبار الاتساق الداخلي والبنائي لمحاور الاستبيان 134

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، تفسير ومناقشة النتائج..... 139

المطلب الأول: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج..... 139

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية..... 152

خلاصة الفصل الثاني 154

الفصل الثالث: عرض تجارب بعض الدول النامية حول واقع تطبيق القيمة العادلة

المبحث الأول: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية المصرية (واقع ومعوقات)..... 158

المطلب الأول: لمحة عن ظهور وتطور المعايير المحاسبية المصرية 158

المطلب الثاني: تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية المصرية..... 159
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لتطبيق المعايير المحاسبية (معايير القيمة العادلة) في مصر وأثارها: . 162
المطلب الرابع: تقييم التجربة المصرية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية 163
المبحث الثاني: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية السعودية (واقع ومعوقات)..... 164
المطلب الأول: لمحة عن خطة التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية ومتطلبات التوافق 164
المطلب الثاني: استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية السعودية 165
المطلب الثالث: معوقات تطبيق القيمة العادل في البيئة المحاسبية السعودية:..... 170
المطلب الرابع: تقييم التجربة السعودية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية 172
المبحث الثالث: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الأردنية (واقع ومعوقات)..... 173
المطلب الأول: لمحة عن التوجه للمعايير المحاسبية الدولية في الأردن واستخدام القيمة العادلة 173
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الأردنية..... 175
المطلب الثالث: تقييم التجربة الأردنية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية 176
المبحث الرابع: مقارنة التجربة الجزائرية حول تطبيق القيمة العادلة مع تجربة عينة الدول النامية المختارة واقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة 177
المطلب الأول: مقارنة التجربة الجزائرية حول تطبيق القيمة العادلة مع تجربة عينة الدول النامية المختارة 178
المطلب الثاني: اقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة 181
خلاصة الفصل الثالث: 183
الخاتمة.....184
قائمة المراجع و المصادر.....193
قائمة الملاحق.....205

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	ملخص للدراسات السابقة	18
02-01	فلسفة الخصائص النوعية حسب IASC	29
03-01	الخصائص النوعية للمعلومة المالية الصادرة من بعض الهيئات الدولية	31
04-01	أهم تعريفات القيمة العادلة حسب بعض الجهات المحاسبية الدولية	52
05-01	مدى قدرة نموذج القيمة العادلة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	78
01-02	عينة الدراسة	119
02-02	مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة	123
03-02	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، الوظيفة، القطاع، المستوى العلمي، سنوات الخبرة.	125
04-02	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	128
05-02	وجهة نظر أفراد العينة حول أهمية التوجه لتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية	129
06-02	وجهة نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية	130
07-02	وجهة نظر أفراد العينة حول متطلبات وشروط إعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها	132
08-02	معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	134
09-02	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته	135
10-02	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته	136
11-02	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته	137
12-02	الإتساق البنائي لأبعاد الدراسة	138
13-02	نتائج اختبار(t)للفرضية الأولى	140
14-02	نتائج اختبار (t)للفرضيات الفرعية للفرضية أ	143

15-02	تحليل علاقة الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	145
16-02	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالمهنيين على التوجه لتطبيق القيمة العادلة	146
17-02	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة	147
18-02	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لاستخدام القيمة العادلة	148
19-02	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لاستخدام القيمة العادلة	148
20-02	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المعوقات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة	149
21-02	تائج اختبار (t-test) للفرضية الثالثة	151
01-03	أهم الاختلافات بين الجزائر وعينة الدول المختارة (مصر، السعودية والأردن) حول تبني معايير القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية	178

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب FASB	28
02-01	أبعاد الخصائص النوعية للمعلومة المالية	39
03-01	العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المالية	43
04-01	معايير قياس جودة المعلومة المالية	44
05-01	طرق تقدير القيمة العادلة	56
01-02	متغيرات الدراسة	119
02-02	عينة الدراسة	120
03-02	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، الوظيفة، القطاع، المستوى العلمي، سنوات الخبرة.	126
01-03	إطار مقترح لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة	182

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
IAS	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	.**I**nternational **F**inancial **R**eporting **S**tandards	معايير التقارير المالية الدولية
IASC	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **C**ommittee.	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **B**oard	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations **C**ommittee.	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
IFAC	**I**nternational **F**ederation of **A**ccountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFAD	D **I**nternational **f**orum **f**or **A**ccountancy evelopment	المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة
GAAP	**G**eneral **A**ccepted **A**ccounting **P**rinciples	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما
IVSC	**I**nternational **V**aluation **S**tandards **C**ouncil	لجنة معايير التقييم الدولية
SCF	**S**ystème **C**omptable **F**inancier	النظام المحاسبي المالي
AAA	**A**merican **A**ccounting **A**ssociation	الجمعية المحاسبية الأمريكية
FAS	**F**inancial **A**ccounting **S**tandard	معيار المحاسبة المالية
APB	Accounting principales Board	مجلس المبادئ المحاسبية
AICPA	**T**he American **I**nstitute of **C**ertified **P**ublic **A**ccountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IRS	**T**he Interest of the US Internal **R**evenue **S**ervice	مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية
AASB	**T**he **B**oard of **A**ustralian **A**ccounting **S**tandards	مجلس معايير المحاسبة الأسترالي
ICAWE	**T**he **I**nstitute of **C**hartered **A**ccountants in **T**he **E**nglish and **W**ales	معهد المحاسبين القانونيين في الإنجليز وويلز
FIFO	**F**irst In **F**irst **O**ut	يدخل أولا يخرج أولا
SPSS	**S**tatistical **P**rogram for **S**ocial **S**ciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين	206
02	إستمارة الإستبيان باللغة العربية	207
03	إستمارة الإستبيان باللغة الفرنسية	213
04	الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة الدراسة	218
05	إجابات أفراد عينة الدراسة	220
06	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	222
07	اختبار تحليل الانحدار البسيط	223
08	اختبار تحليل الانحدار المتعدد	223
09	قيمة T الجدولية	225

مقدمة

1. توطئة

يعتبر اختيار طريقة القياس المناسبة التي توفر معلومة مالية تلبي حاجات مختلف مستخدميها من أكبر التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة، خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي والمحلي والمؤسسات المهنية والمحاسبية والجهات الرقابية بجودة المعلومة المالية التي تساهم في ترشيد القرارات.

ظلت الممارسات المحاسبية متمسكة بمبدأ التكلفة التاريخية لعهود طويلة من الزمن، لما توفره من موثوقية عالية في القياس المحاسبي، باعتبارها توفر الدليل المادي للإثبات وتسجيل الأحداث المالية لحظة وقوعها.

في ظل موجة التضخم التي تواجه جميع الاقتصاديات المعاصرة وما يصاحبها من تقلبات في القوة الشرائية للنقود، أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على مبدأ التكلفة التاريخية تعاني من قصور واضح تنعكس أثاره على مخرجات النظام المحاسبي، بسبب تجاهلها لتغيرات وحدة النقد وهذا ما جعلها نموذج غير ملائم للقياس المحاسبي، وبالرغم من المزايا المتعددة لنموذج التكلفة التاريخية إلا أنها لم تشفع له في الحفاظ على مكانته التي كان يحوزها سابقا وبدأ توجه الفكر المحاسبي نحو تطوير أساليب المحاسبة التقليدية والبحث عن بديل للقياس المحاسبي يراعي تقلبات القوة الشرائية لوحدة النقد ويوفر معلومة ملائمة لتلبية احتياجات كافة مستخدميها سواء الداخليين أو الخارجيين، ويغطي عيوب التكلفة التاريخية خصوصا في التعامل مع الأدوات الاستثمارية الجديدة، واقترح في هذا الشأن العديد من طرق القياس المحاسبي، والتي كان لكل منها مؤيدون ومعارضون.

مع انتشار الأسواق المالية العالمية وارتباط فائدة المعلومة بالزمن، بدأ تحول الفكر المحاسبي تدريجيا لتبني نموذج القيمة العادلة، وبدا ذلك واضحا من خلال قيام الهيآت المحاسبية الدولية (FASB ,IASB) بإجراء تعديلات وإضافات على المعايير القائمة مثل IAS32 المتعلق بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية، IAS39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية الجديدة ومعايير للإبلاغ المالي مثال IFRS7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات، IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة، مركزة بذلك على ضرورة استخدام مفهوم القيمة العادلة بشكل واسع والانتقال من كون القيمة العادلة أداة للإفصاح الإضافي في ظل الظروف التضخمية كما اعتبرت سابقا إلى نموذج يعتمد عليه في تقييم عناصر الميزانية بقيم دقيقة وقريبة من الواقع، وإصدار معلومة ذات جودة عالية تواكب الظروف الاقتصادية السائدة.

قامت معظم الدول بمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية و تطبيق القيمة العادلة كنموذج أساسي لتقييم الأحداث والمعاملات المالية ومعالجة الأدوات الاستثمارية الجديدة، بهدف إيجاد حلول لمشاكل

القياس المحاسبي التي كانت تؤرقها في ظل الظروف التضخمية السائدة ، إلا أن استخدام هذا النموذج شكل تحديا كبيرا لمعظم هذه الدول خصوصا النامية منها، لغياب الأسواق المالية النشطة والتي تعتبر من شروط استخدامه وأهم مصدر للحصول على قيم دقيقة وموضوعية بعيدة عن التقديرات الشخصية للمهنيين، وهذا ما جعل الحكومات تسعى جاهدة لتوفير البيئة الملائمة لاعتماد القيمة العادلة وإيجاد حلول لتفعيل أسواقها المالية.

2. طرح الإشكالية:

الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية باتت تعمل في زمن العولمة وأصبح لزاما عليها الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، لذلك قامت الحكومة الجزائرية في السنوات الماضية بإجراء العديد من الإصلاحات الجذرية في الجانب المالي والمحاسبي، ومن بين ما تم التوصل إليه تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حيث أشار هذا النظام لنموذج القيمة العادلة حسب ما جاء في القرار المؤرخ في23رجب من عام 1429 هـ الموافق ل26 يوليو2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بغية تفعيل القياس المحاسبي والنهوض بمستوى الإبلاغ المالي، لتلبية رغبات المستثمرين ومختلف مستخدمي المعلومة المالية؛

وباعتبار أن هذ البديل وليد الدول المتقدمة، فإن تطبيقه في البيئة المحاسبية اصطدم بالعديد من التحديات أعاقت عملية استخدامه بشكل سليم يأتي في مقدمتها صعوبة استيعاب العناصر الفاعلة في المجال المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة، وعدم ملائمة شروط ومتطلبات استخدامه لمواصفات البيئة المحلية (كغياب السوق المالي)، لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتوفير البيئة الملائمة لاستخدامه في الممارسات المحاسبية.

مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي ؟؟؟

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع نطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

أ: هل تبني الجزائر لقياس القيمة العادلة يعد خيارا للارتقاء بجودة المعلومة المالية أو ضرورة لمسايرة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وما مدى استيعاب المهنيين لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي؟

ب: ماهي المعوقات التي تحد من تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

ج: ماهي الحلول المقترحة والإجراءات الواجب اتخاذها لتهيئة البيئة المحلية لاستخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي بشكل فعال؟

د: ما هو واقع استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي في كل من جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية؟ وما مدى وجود تفاوت بين تجربة هذه الدول والتجربة الجزائرية في تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال؟

3. فرضيات البحث:

من منطلق الإشكال المطروح نضع الفرضيات التالية:

أ: الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، في ظل حداثة وعدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب.

ب: هناك معوقات كثيرة ــ معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات ــ تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية.

ج: نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

د: يوجد تفاوت كبير في إجراءات تطبيق قياس القيمة العادلة بين الجزائر ومجموعة الدول محل الدراسة (مصر، السعودية والأردن).

4. دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لعدة دوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي وتتمثل في:

دوافع ذاتية:

- ارتباط الموضوع بتخصص الباحثة (دراسات محاسبية وجبائية).
- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في زيادة المعرفة حول موضوع قياس القيمة العادلة والمشاكل المصاحبة لها في البيئة المحاسبية للدول النامية وهذا في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

دوافع موضوعية:

- المساهمة في تنمية البحث العلمي في الجزائر، من خلال إثراء المكتبة بمراجع حول الموضوع لقلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع معوقات تطبيق القيمة العادلة في الدول النامية (كالجزائر) وتوضيح الغموض الذي يكتنف الموضوع.
- تزايد اهتمام مختلف الهيآت المحاسبية والمهنية على المستوى الدولي والمحلي بكيفية التخلي عن نموذج التكلفة التاريخية، والتوجه نحو استخدام القيمة العادلة كبديل مناسب للقياس المحاسبي في ظل تقلبات الأسعار المستمرة.
- الأهمية البالغة للموضوع في كونه يعالج مشكل محاسبي معاصر وهو القياس وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل غياب السوق المالي النشط.

5. أهداف البحث:

يسعى البحث للإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة في إطار اختبار الفرضيات المقترحة كما يسعى لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- دراسة الأدبيات النظرية للقيمة العادلة من خلال التطرق للتطور التاريخي لظهور مفهوم القيمة العادلة وأسباب التوجه إليه في الفكر المحاسبي واستخراج نقاط القوة والضعف لهذا النموذج المحاسبي.
- توضيح منهجية القياس بالقيمة العادلة وفق ما جاء في المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.
- إبراز أثر تطبيق قياس القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية

- إلقاء نظرة على واقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر ودوافع التوجه إليها ومدى استعداد المهنيين للتخلي عن التكلفة التاريخية.
- تشخيص مدى ملائمة البيئة الجزائرية لاستخدام القيمة العادلة وتحديد المشاكل التي تواجه الممارسات المحاسبية أثناء التطبيق.
- البحث عن الطريقة المناسبة للمؤسسات في التقييم بالقيمة العادلة ومحاولة إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل القياس وتفعيل السوق المالي وتوفير البيئة الملائمة لاستخدام القيمة العادلة في الجزائر.
- إجراء دراسة تحليلية لواقع تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية في كل من مصر، السعودية، الأردن وتشخيص المشاكل التي واجهتها كل الدول محل الدراسة والوقوف عند أوجه الاختلاف بين تجربة هذه الدول وتجربة الجزائر بخصوص تطبيق القيمة العادلة.

6. أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية بالغة في كونه يسلط الضوء على موضوع حديث في الفكر المحاسبي، حيث لقي موضوع قياس القيمة العادلة اهتماما وجدلا كبيرين بين الباحثين والمهنيين في البيئة المحاسبية الدولية عموما والعربية خصوصا، حول اعتماد أو عدم اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي، وقد شكل موضوع قياس القيمة العادلة تحديا كبيرا بالنسبة للمهنيين خصوصا في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر لعدم توفر متطلبات ومقومات استخدام القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية كغياب السوق المالي النشط ولجوء المقيمين للتقديرات الشخصية وهذا ما جعل مستخدمو القوائم المالية يشكون في مصداقية المعلومة المالية، وقد استمد البحث أهميته من منطلق أنه يحدد بدقة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية من جميع النواحي (المالية، المحاسبية، الثقافية، الاجتماعية ...) واستنباط حلول عملية لهذه المشاكل كتنشيط السوق المالي الجزائري؛

ومن جهة ثانية تبرز أهمية هذا البحث في كونه يحاول الوقوف على تجربة بعض الدول العربية السباقة في تطبيق القيمة العادلة والاستفادة من تجارب هذه الدول.

7. حدود الدراسة:

يعتبر موضوع القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وعلاقته بالخصائص النوعية من المواضيع المتشعبة في الأدبيات المحاسبية، ومن أجل التحكم في الموضوع فقد وضعت حدود تنتهي عندها الدراسة سواءً في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي كما يلي:

7-1 حدود الجانب النظري للدراسة:

- التطرق للإطار النظري المتعلق بالقيمة العادلة (تطور ظهورها، مفهومها وأساليبها، مقوماتها، أسباب التوجه إليها وأهم انتقاداتها، كيفية تطبيقها وفقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 13 المتعلق ب" قياس القيمة العادلة " (IFRS13) ، موقف المشرع الجزائري من القيمة العادلة) وقد اكتفينا بموضوع التقييم والقياس المحاسبي فقط دون التطرق للإفصاح والإبلاغ المالي وفقا للقيمة العادلة.
- كما تم التطرق للتقييم بالقيمة العادلة وتأثيرها على المعلومة المالية في المؤسسات بصفة عامة دون التركيز على نوع معين من المؤسسات كالبنوك مثلا.
- دراسة الخصائص النوعية للمعلومة ا المالية حسب بعض الهيآت المحاسبية الدولية والتركيز على ما تم إصداره من طرف FASBوIASB على وجه الخصوص.
- التطرق للمعايير المحاسبية التي تضمنت مفهوم القيمة العادلة بشكل مختصر دون التعمق في دراسة كل معيار وكيفية تناوله للموضوع لأن معظم المعايير تطرقت بشكل أو بآخر لمفهوم القيمة العادلة.
- التطرق لكيفية قياس بنود الميزانية بالقيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية دون التعمق في موضوع تقييم الأدوات والمشتقات المالية لأنها موضوع قائم بذاته.
- تشخيص مختلف المشاكل التي تقف عائقا أمام استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

7-2 حدود الجانب التطبيقي للدراسة: ويمكن تصنيفها كما يلي:

أ) الحدود المكانية

- استقصاء أراء بعض الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر من أكاديميين ومهنيين حول أهمية استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية والتحديات التي تواجه تطبيقها ومعرفة وجهات نظرهم حول الحلول

المقترحة لتبنيها، وبالتالي تنحصر الدراسة في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية بمختلف ولاياتها، ومن بين المناطق التي وزعنا فيها النسخة الورقية للاستبيان: الجلفة، الوادي، ورقلة، الأغواط، تمنراست، الجزائر العاصمة.

- تم تحديد مجتمع الدراسة بجميع الأكاديميين من أساتذة وطلبة دراسات عليا المتخصصين في المحاسبة والتدقيق أو أحد التخصصات القريبة منها أو المهتمين بهذا الموضوع ولديهم إطلاع جيد وكذا المهنيين ذو مستوى جامعي.
- أما عن دراسة المقارنة فقد اكتفينا بثلاث دول عربية نامية (مصر، السعودية، الأردن) تتشابه مع الجزائر من حيث مستوى وطبيعة الممارسات المحاسبية وتختلف معها من حيث القاعدة القانونية التي تنظم العمل المحاسبي ومستوى التطور المحاسبي ،كما تختلف هذه الدول فيما بينها من حيث المنهجية المعتمدة في التوجه للمعايير المحاسبية الدولية.

ب) الحدود الزمانية:

تمثلت فترة البحث من نهاية سنة 2013 إلى سنة 2017، أما فترة الدراسة الميدانية فقد حددت ما بين تاريخ توزيع الاستمارات إلى تاريخ استلام آخر استمارة وبداية التحليل، وهي الفترة الممتدة من أكتوبر2015 إلى غاية جانفي 2016.

8. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على المسح المكتبي لما ورد في الفكر المحاسبي من مراجع علمية عربية وأجنبية مرتبطة بموضوع البحث – أهمية التوجه نحو اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي وتطور ظهورها- وتحليل للنصوص التشريعية الجزائرية المتعلقة بالقيمة العادلة، كما تم الإستفادة من بعض البرامج التلفزيونية الاقتصادية في الحصول على معلومات حديثة عن واقع السوق المالي في الجزائر وأسباب ركوده من أصحاب الإختصاص، إضافة إلى الإعتماد على بعض المواقع الإلكترونية الموثوقة في الحصول على العديد من المراجع العلمية القيمة.

أما في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على الدراسة المسحية باستخدام أداة الإستبيان في الحصول على آراء ووجهات نظر فئة الدراسة المتمثلة في الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي حول الموضوع، ومن أجل التحليل الجيد ومعالجة مخرجات الاستبيان استخدمنا مجموعة من البرمجيات المعلوماتية والمتمثلة في SPSS الإصدار

22 و EXCEL 2010 وبعض أدوات الإحصاء الوصفي(كالتكرارات، المتوسطات...) والإختبارات اللامعلمية وبعض أدوات الاقتصاد القياسي والملائمة للدراسة كمعامل ألفا كرونباخ، اختبار بيرسون، اختبار العينة المفردة (One simple T-Test)، اختبار تحليل الانحدار البسيط والمتعدد .

كما تم الإعتماد على المنهج المقارن التحليلي وذلك من أجل إلقاء نظرة على واقع تطبيق القيمة العادلة في بيئات محاسبية لبعض الدول النامية المختارة للدراسة وتحليل مكامن القوة والضعف ومقارنتها بالبيئة المحلية للإستفادة من تجربة هذه الدول في البيئة الجزائرية. و رغبة في الحصول على بعض المعلومات القيمة خصوصا ما تعلق بدراسة المقارنة لجأنا إلى بعض الاتصالات مع مختصين في المجال عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني كما اعتمدنا على مقابلات شخصية مع بعض الأساتذة والمهنيين المختصين.

9. مرجعية الدراسة:

لإعداد الأطروحة بشقيها النظري والتطبيقي تم الاعتماد على المصادر والمراجع المكتبية العربية منها والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تم إعدادها في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الكتب والمذكرات والمقالات القيمة في المجلات العلمية المحكمة والمداخلات والأبحاث الواردة في الملتقيات، كما تم استخدام المواقع الإلكترونية الموثوقة في الحصول على العديد من المراجع العلمية بالإضافة إلى ذلك استعانت الباحثة ببعض الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي خصوصا في الحصول على معلومات الدول العربية الأخرى، كما تم اللجوء إلى المقابلات الشخصية مع أساتذة ومهنيين ومختصين في المجال المحاسبي، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على أداة الاستبيان في استقصاء أراء بعض الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر من أكاديميين ومهنيين حول الموضوع، و من ثم قمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام برامج معلوماتية وإحصائية مختلفة.

10. صعوبات البحث

صادفت الباحثة العديد من المشاكل عرقلت مسار الدراسة ومن بينها:

- تماطل بعض المستجوبين خصوصا المهنيين في إرجاع أو إرسال الإجابة بسبب انشغالاتهم العملية.

- صعوبة الحصول على أفراد ذو إطلاع كافي على موضوع الدراسة (صغر مجتمع الدراسة)، بسبب حداثة الموضوع خصوصا على فئة المهنيين القدماء في مجال العمل واعتباره موضوع نظري ولم يطبق على أرض الواقع بعد وهذا ما لمسناه من خلال إجاباتهم.
- التوزيع الإلكتروني للاستمارات حال بيننا وبين تقديم مختلف التوضيحات للمستجوبين والإلحاح عليهم للإجابة في الوقت ووفق شروط الاستمارة.
- قلة الأبحاث والدراسات السابقة خصوصا العربية منها المتعلقة بالجزء المهم في الموضوع وهو كيفية التقييم بالقيمة العادلة في المؤسسات واستخدام هذا النموذج والمعوقات التي تواجه تطبيقه على أرض الواقع.

11. خطة وهيكل البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصلين تطبيقيين تسبق الفصول مقدمة عامة للموضوع وينتهي البحث بخاتمة عرضت نتائج اختيار الفرضيات المطروحة في المقدمة وقدمنا فيها بعض التوصيات التي رأينا أنها ضرورية بناءا على ما توصل إليه البحث.

الفصل الأول: وقد تضمن الأدبيات النظرية المتعلقة بالدراسة وقد قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، يحتوي الأول منها على عرض للأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة ارتباطا مباشرا بأحد متغيرات الدراسة وكذا تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية، أما بقية المباحث فقد تضمنت الإطار النظري المتعلق بالقيمة العادلة (تطور ظهورها، مفهومها وأساليبها، مقوماتها، أسباب التوجه إليها وأهم انتقاداتها، القياس بالقيمة العادلة وفقا ل IFRS13، موقف المشرع الجزائري من القيمة العادلة وأهم المشاكل التي أعاقت تطبيقها في البيئة الجزائرية واقتراح حلول لهذه المشاكل)، بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمعلومة المالية وتطورها وعلاقتها بالقيمة العادلة .

الفصل الثاني: تم تخصيصه للدراسة الميدانية وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تضمنت بالترتيب: منهجية الدراسة الميدانية ووصف لأداة الدراسة، ثم تطرقنا لوصف خصائص وإجابات عينة الدراسة وبعد ذلك تم اختبار صدق وثبات أداة الدراسة، وفي أخر مبحث تم اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

الفصل الثالث: والمتعلق بدراسة المقارنة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول والثاني والثالث عرض وتحليل واقع تطبيق القيمة العادلة في الدول المختارة للدراسة (مصر، السعودية، الأردن) على التوالي، والمبحث الرابع تضمن دراسة مقارنة بين هذه الدول والبيئة المحاسبية الجزائرية حول مراحل

تطبيق القيمة العادلة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالتوجه للقيمة العادلة لكل دولة ومقارنة المشاكل التي واجهتها كل دولة أثناء التطبيق ومن ثم اقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.

الفصل الأول: المنظور العلمي و العملي للقيمة العادلة وجودة المعلومة المالية

تمهيد

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية مظاهر و أحداث هامة مترابطة تمثلت في نظام العولمة و ما ينتج عنه من انفتاح الأسواق على مصارعها، ومنه أصبح المستثمرون يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي وعليه أصبح لزاما على مختلف الدول المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر استخدام معايير محاسبة متعارف عليها دوليا في إعداد التقارير المالية لتوحيد لغة الإبلاغ المالي الدولية، وتلبية حاجات المتعاملين في الأسواق المالية و من هذه المعايير تلك المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة والتي ظهرت نتيجة قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة الأحداث المالية في ظل أوضاع التضخم وما يصاحبه من تقلبات في القوة الشرائية للنقود .

مما سبق ظهرت أهمية الاطلاع على الأدبيات النظرية المتعلقة بنموذج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه، والمشاكل المحيطة بها وعلاقتها بجودة المعلومة المالية ، واستنباط الأثار التي تنعكس على مستخدمي المعلومة المالية وكذا إبراز مكانة هذه الدراسة ضمن الابحاث السابقة، للتمكن من أخذ فكرة على الموضوع قبل الشروع في الدراسة التطبيقية وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، يحتوي الأول منها على عرض للأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة ارتباطا مباشرا بأحد متغيرات الدراسة وكذا تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومة المالية (تطور الخصائص النوعية على مستوى الهيآت والمنظمات المحاسبية الدولية، أهميتها، الموازنة بين هذه الخصائص، معايير قياسها وعلاقتها ببدائل القياس المحاسبي) أما المبحث الثالث فقد تضمن الإطار النظري المتعلق بالقيمة العادلة (تطور ظهورها، مفهومها وأساليبها، مقوماتها، أسباب التوجه إليها وأهم انتقاداتها، القياس بالقيمة العادلة وفقا لـ IFRS 13، أما المبحث الرابع فقد تناول موقف المشرع الجزائري من القيمة العادلة وتشخيص مختلف المشاكل التي أعاقت تطبيقها في البيئة الجزائرية وتصنيفها بالإضافة إلى عرض الحلول المقترحة لتهيئة البيئة المحلية لاستخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

في هذا المبحث سنتطرق إلى عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والوقوف على النتائج التي توصلت إليها ومقارنتها بالأهداف التي تسعى دراستنا الحالية لتحقيقها ومن ثم استخراج ما يمكن أن تساهم به هذه الدراسات في تدعيم بحثنا والإجابة على الإشكالية المطروحة، وسنقوم بتقسيمها حسب متغيرات الدراسة كالتالي:

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومة المالية

وتتمثل في مايلي:

1. دراسة (Gilbert Gélard [1]) عبارة عن مقال علمي بعنوان « Cadre Conceptuel De L'IASB : Trouver Un Equilibre Entre Les Caractéristiques Qualitatives »

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية معالجة بذلك مشكل محاسبي يواجهه عدة أطراف "معدي القوائم المالية ومستخدميها وواضعي المعايير المحاسبية" ألا وهو إيجاد التوازن المثالي والاتساق بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية بالشكل الذي تكون فيه المبادئ والقواعد المحاسبية مفهومة وغير معقدة وتسعى لتحقيق الهدف من البيانات المالية وإضفاء الجودة عليها، وقد توصل هذا البحث إلى أن إيجاد التوازن هو فن أكثر من كونه علم وتعتبر الاهمية النسبية للخصائص النوعية مسألة حكم مهني.

حسب ما استنتجناه من هذه الدراسة أن إيجاد توازن بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هي مسألة ليست بالسهلة وتختلف حسب وجهة نظر المستخدم للمعلومة المحاسبية وأهميتها ونوعيتها، المهم أن هذه المعلومة تعد وفق المبادئ المقبولة عموما والمعايير الدولية التي تركت بدورها المجال مفتوح لمعدي المعلومة المالية لاختيار المعالجات المحاسبية المناسبة، من أجل أن تكون هناك قراءة موحدة للقوائم المالية وتسعى لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله.

[1] Gilbert Gélard، **Cadre Conceptuel De L'IASB : Trouver Un Equilibre Entre Les Caractéristiques Qualitatives**، R.F.C N° 412 Juillet-Aout 2008.

2. دراسة (أكرم يحيى علي الشامي[1]) عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: **«أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية»**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الخصائص النوعية للمعومات المحاسبية بشقيها الخصائص الأساسية والثانوية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ومدى حرص البنوك على توفير هذه الخصائص في تقاريرها وهذا من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الإستبيان للإطلاع على أراء عينة الدراسة وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير بلغت على التوالي(83)% و(85%).
- وقد أوصى الباحث بضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك وذلك بزيادة بالإهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية.

3. دراسة (خمقاني بدر الزمان)[2] عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان:**« فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية»**

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ما مدى إمكانية إنتاج وتقديم معلومة مالية تتوفر على الخصائص النوعية (القابلية للفهم، الملاءمة، القابلية للمقارنة، الموثوقية) وفق قواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية؟ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية فقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول، حيث تناول في الفصل الأول مختلف الدراسات السابقة للموضوع و في الفصل الثاني تناول دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية التي يقدمها بينما حاول في الفصل الثالث تقصي وجهات نظر مستخدمي التقارير المالية في الجزائر حول ملاءمة وكفاية الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومة مالية عالية الجودة وفي الفصل الرابع قام الباحث باختبار مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للشركات البترولية

[1] أكرم يحي علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009 .

[2] خمقاني بدر الزمان ،**فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2012 .

لسنة 2010 على الالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي ومن ثم إنتاج معلومات مالية عالية الجودة، وقد قام الباحث باستعراض العديد من الدراسات السابقة التي حاولت تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المالية وخلص في الأخير إلى أن:

- الخصائص الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المالية تتمثل في: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة (دراسة 1980 FASB، دراسة،1989 IASC، دراسة GCCAAO 2003، دراسة AASB).
- الدراسات التي حاولت تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المالية تختلف حول الخصائص الفرعية (التوقيت المناسب، القدرة التنبئية، القدرة التقييمية).

كما توصل الباحث إلى بعض النتائج في بحثه أهمها:

- تقدم المعايير المحاسبية الدولية معلومات مالية ذات جودة، نظرا لاستعمالها لقواعد التقييم والمبادئ المبنية على أسس اقتصادية تقترب من الواقع؛
- إجماع مهنيي وأكاديميي الحقل المحاسبي على ملاءمة الإطار النظري للنظام المحاسبي على إنتاج معلومة عالية الجودة؛
- إن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الجزائرية قادر على توفير الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية المقدمة من النظام المحاسبي المالي ولكنه غير قادر على توفير الإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة والإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم والمقارنة في المعلومات المالية المقدمة من النظام المحاسبي المالي.

4. دراسة (خالد جمال الجعارات) [1] عبارة عن مقال علمي بعنوان: **«وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)»**

قام الباحث في هذه الدراسة بعرض خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB عرضا مقارنا انتقاديا وهذا قبل وبعد وضع النموذج المشترك بين المجلسين، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة اقتراح نموذج جديد لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية يتميز بالشمولية و منطقية العلاقات وبنظرة أخرى غير تلك التي في ضوئها تم

[1] خالد جمال الجعارات ، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإتصادية الجامعة ، العدد 33 ، جامعة الشرق الأوسط ،2012.

وضع النماذج الحالية. وقد توصل الباحث في الأخير إلى وضع نموذج للصفات النوعية للمعلومة المالية واقترح أن يتم تسميتها خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية Characteristics of High Quality Financial Information وقد أعطى أهمية بالغة للأخلاقيات كمكون رئيسي للصفات النوعية وفي الأخير أوصى بضرورة تبني النموذج المقترح الجديد للصفات النوعية .

5. دراسة (إسماعيل خليل وريان نعوم[1]) عبارة عن مقال بعنوان:« الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق الإطار النظري للمحاسبة/ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما وردت في البيان رقم 02 (SFAC No 2) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB " وقد قام الباحثان باستعراض أراء أهم الكتاب حول هذه الخصائص بالتفصيل وفي الأخير توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أبرزها :

أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في البيان رقم 02 الصادر عن FASB يغلب عليها الإطار النظري وليس لديها معايير أو مؤشرات محددة للتطبيق العملي وتواجه صعوبات في الممارسة العملية وهذه الصعوبات ناتجة عن البعد النظري الذي اتسمت به هذه الخصائص.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة وعلاقتها بجودة القوائم المالية

وتتمثل في مايلي:

1. دراسة (Tan, Taplin, Tower and all)[2] عبارة عن ورقة علمية بعنوان: «Fair Value Accounting For Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparer Perspective»

هدفت هذه الدراسة المعنونة بمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بين المنظور الأسترالي والسنغفوري إلى تحديد مجال الإختلاف في وجهات النظر بين المؤسسات المالية في كل من سنغفورة وأستراليا حول معالجة الأدوات

[1] اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعوم، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 30، 2012 .

[2] Tan, Taplin, Tower and all, **Fair value accounting for financial instruments: Australian versus Singaporean preparer perspective**. Paper Submission for the Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference, Alice Springs, Australia, July 4 - 6 2004 Available at : https://cluteinstitute.com/ojs/index.php/IBER/article/download/3644/3689

المالية باستخدام نموذج القيمة العادلة المقترح دوليا والاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة كإيرادات أو مصروفات في قائمة الدخل ومن أجل جمع أدلة تجريبية اعتمد الباحثون على الدراسة الاستقصائية الموجهة إلى كبار المسؤولين الماليين في المؤسسات المالية في البلدين ومعدي القوائم المالية لمعرفة وجهات نظرهم حول الموضوع وفي الأخير توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن معدي القوائم المالية يتفقون بشكل عام على أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من ملائمة وأهمية المعلومات وتعزز قابليتها للمقارنة في حين هناك حيادية بين المستجوبين حول موثوقية القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة واعتقدوا أن مستخدمي المعلومة المالية قد يسيؤون فهم التقبات الحاصلة في القيم العادلة، وقد كان للمؤسسات المالية في سنغفورة الرأي الأقوى حول أهمية معلومات القيمة العادلة.
- كان الرأي المحايد هو السائد بين المستجوبين في كلا البلدين بشأن دعم استخدام محاسبة القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية حتى مع صدور المعيار IAS39، لكن أظهرت البنوك الأسترالية معارضتها بشكل أكبر وتخوفها من استخدام هذا النموذج المحاسبي مقارنة بنظيرتها في سنغفورة، في حين أن الإتحادات الإئتمانية الاسترالية هي أكثر المؤيدين لمحاسبة القيمة العادلة وأكثر أمنا منها في سنغفورة الأمر الذي جعل البيئة المحاسبية الأسترالية مناسبة أكثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

2. **دراسة (حازم الخطيب وظاهر القشي [1]) عبارة** عن مقال تحت عنوان: **«توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد»**

من خلال هذه المقالة حاول الباحثان الإجابة عن الإشكالية التي تدور حولها الدراسة والمقسمة إلى مجموعة أسئلة كالتالي: ما هي الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة إلى التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي؟ وما هي المعايير المحاسبة التي تم إصدارها أو تعديلها وتوجيهها نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وما هي أهم إيجابياتها وسلبياتها؟ ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المعايير؟ و ما هي الانعكاسات المتوقعة لذلك التوجه على الاقتصاد، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي وقد اعتمدا على

[1] حازم الخطيب، ظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004.

الدراسات العالمية من الأنترنت نظرا لقلة الدراسات المحلية المتعلقة بالموضوع وحللا نتائجها وفي الأخير توصل الباحثان إلى بعض الإستنتاجات كما يلي:

- عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:

- أن هذه المعايير غير ملاءمة لبيئات الدول النامية وعدم امكانية تحمل تكاليف تطبيقها من قبل المؤسسات.
- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والخصوم التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي.
- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور أهمها: توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، توفر الكوادر المؤهلة والقوانين والتشريعات.

3. دراسة (**جمال علي عطية الطرايرة**[1]) عبارة عن أطروحة دكتوراه معنونة ب: **«التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن»**

تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية ارتباط محاسبة القيمة العادلة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وما هي المحددات التي تواجه تطبيقها وما الفوائد المرجوة من اعتمادها وما مدى وجود تفاوت بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك العاملة في الأردن.

ولمعالجة الإشكال المطروح قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول على التوالي: الإطار العام للدراسة، نشأة الفكر المحاسبي وتطوره، توجه الفكر المحاسبي نحو محاسبة القيمة العادلة، الإطار التشريعي المحلي لمحاسبة القيمة العادلة للبنوك العاملة في الأردن، منهجية الدراسة وتحليل النتائج وأخيرا الاستنتاجات والنتائج والتوصيات ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في الأخير أنه:

[1] جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.

- يوجد بعض الإختلافات بين متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة بضرورة حث البنوك على الإلتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

4. دراسة (**على محمد ثجيل المعموري** [1]) عبارة عن مقال علمي بعنوان **«محاسبة القيمة العادلة كشريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة»**

إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو إظهار الدور الحقيقي لمحاسبة القيمة العادلة في الواقع المحاسبي في ظروف الاستقرار والتضخم الاقتصادي، حيث عالج الباحث في هذا الموضوع عدة مشاكل منها: النظر إلى محاسبة القيمة العادلة نظرة هامشية اقتضتها الظروف التضخمية ومشكل الاعتقاد أن كافة مراحل العمل المحاسبي تمثل محاسبة كلفة تاريخية.

وبالاعتماد على المنهج الاستقرائي قام بدراسة بعض الأمور النظرية المتعلقة بموضوع البحث وقام بتوزيع استبيان على عينة الدراسة المختارة وبعد تحليل نتائج الاستبيان توصل الباحث إلى استنتاجات نذكر أهمها:

- أن النظرة الصحيحة والصادقة تعني عرض الحسابات استنادا إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وأنه تواجهها عدة مشاكل من بينها اختلاف احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتعقد بيئة قطاع الأعمال وغيرها.
- إن مداخل القيمة العادلة تعد شريكا استراتيجيا في كافة مراحل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وأن القيمة العادلة تعد شريكا استراتيجيا لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة.

5. دراسة (**إبراهيم عبد القادر صالح**) [2] عبارة عن مقال بعنوان: **«أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية»**

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية وهذا في ظل الأزمة المالية العالمية حيث هدفت هذه الدراسة لتحليل ودراسة مدى أهمية معايير

[1] على محمد ثجيل المعموري، **محاسبة القيمة العادلة كشريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد16، 2008، اطلع عليها عبر الموقع الإلكتروني:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52418

[2] رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة و البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2009.

محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها وتفسير انعكاسات تطبيقها هذه المعايير في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. قسم الباحث الدراسة إلى جزء نظري وشرح فيه كل المفاهيم المتعلقة بالدراسة وجزء تطبيقي حيث أجرى إستقصاء على عينة من المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين لهذه الشركات المدرجة في البورصة المصرية بخصوص مفهوم القيمة العادلة ومدى الإلتزام بتطبيقها على عناصر الميزانية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث:

- أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تعتبر ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية كما يؤثر تطبيق هذه المعايير بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) ويكون لها تاثير جيد إذا توفرت الأسواق المالية الفاعلة والقوانين والتشريعات التي تضبط ادارات الشركات المطبقة للقيمة العادلة.
- كما استنتج الباحث أن معلومات القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه هي أقل موثوقية.
- كما توصل الباحث إلى أن معايير الموجهة نحو القيمة العادلة ليست لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية لكن كانت هي المشخصة لأسباب الأزمة وكشفت عن العيوب.

6. دراسة(**Vera Palea**[1]) عبارة عن ورقة بحثية بعنوان **«Fair Value Accounting And Its Usefulness To Financial Statement Users»**

ناقشت هذه الورقة البحثية فوائد اعتماد نموذج القيمة العادلة لمستخدمي القوائم المالية ومدى مساهمتها في إضفاء الجودة على التقارير المالية وقد تم تقسيم هذا العمل إلى أقسام: بداية شرح الكاتب مفهوم القيمة العادلة وفق ما ورد في FAS 157 وIFRS 13 ومناهج تحديد القيمة العادلة وبعدها تناول الاطار النظري لماهية نموذج القيمة العادلة كأداة للقياس كما شرح الكاتب فوائد القيمة العادلة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بالاعتماد على أدلة عملية مركزا في ذلك على البحوث التي أجريت في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا، كما ناقش الخلاف الواقع حول اختيار القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية ومدى صحة كلا النموذجين كأساس

1. Vera palea, **Fair value accounting and its usefulness to financial statement users**, Research papers authored by members and guests of The Department of Economics and Statistics "Cognetti de Martiis". Available at : http://dx.doi.org/10.1108/JFRA-04-2013-0021.

قياس يعطي معلومة مفيدة للمستثمرين وفي آخر قسم ركز الباحث على بعض الاقتراحات لمعالجة الخلاف بعد تقييم درجة الفائدة لكلا النموذجين بالنسبة للمستثمرين على وجه الخصوص وفي الأخير توصل إلى أنه لا يمكن التخلي عن نموذج على حساب نموذج أخر وأن كلا منهما يزودنا بمعلومات مختلفة لكنها مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحقيق الأهداف المنشودة، ومن أجل ذلك لابد من اعتماد النموذج المختلط.

حسب رأينا ما يعاب عن هذه الدراسة أنها ركزت على فوائد القيمة العادلة بالنسبة للمستثمرين على وجه الخصوص وأهملت باقي الأطراف كما أنها لم تركز على كيفية تحديد القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

7. دراسة(**Joachim Gassen، Kristina Schwedler**[1] **)** عبارة عن مقال بعنوان **«Attitudes towards Fair Value and Other Measurement Concepts: An Evaluation of their Decision-usefulness »**

تناول هذا البحث دراسة استطلاعية (مسح) لمعرفة الآراء العامة للمهتمين بالمحاسبة المالية حول القيمة العادلة ومختلف أدوات القياس المحاسبي ومدى تأثير كل منها في اتخاذ القرارات الرشيدة والمفيدة وقد تم اختيار عينة مكونة من 242 فرد من المستثمرين الأوروبيين المحترفين ومستشاريهم وجمع بعض الملاحظات من المحللين الماليين وخبراء التقييم ومديري صناديق والمؤسسات الاستثمارية وقد تم استهداف هذه الفئة لكونها تمثل مجموعة من مستخدمي المعلومة المالية المحاسبية وهذا يقودنا لمعرفة خصائص المعلومة التي يحتاجونها وهذا ينعكس على اختيارهم لأداة القياس المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن: المستثمرين على دراية كاملة ومعتادين على محاسبة التكلفة التاريخية والقيمة العادلة المبنية على الاسواق بينما باقي أدوات القياس لا يستوعبونها بشكل كبير مثل: التكلفة الاستعمالية....

ومن الناحية العملية يرون أن التكلفة التاريخية سهل الحصول عليها وملاءمة لجميع أنواع الأصول والخصوم ماعدا الأصول المالية فتعتبر غير ملاءمة لها.

[1] Joachim Gassen , Kristina Schwedler ,**Attitudes towards Fair Value and Other Measurement Concepts: An Evaluation of their Decision-usefulness** , (SURVEY: The View of European Professional Investors and their Advisors) https://www.drsc.de/app/uploads/2017/03/080410_FairValue-Studie.pdf.

8. دراسة (**ماهر موسى درغام وتامر بسام الآغا**[1]) عبارة عن مقال علمي بعنوان:**« العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين)»**

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكال المطروح المتمثل في مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر العاملين في المصارف المحلية العاملة في فلسطين وهذا من خلال تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتعرف على مفهوم القيمة العادلة وتمييزها عن التكلفة التاريخية.

وقد قام الباحث بتوزيع استبيان على المصارف المحلية العاملة في فلسطين وقد توصل إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

حسب ما رأينا أن هذه الدراسة تشبه إلى حد كبير دراسة ابراهيم عبد القادر صالح في البيئة المصرية المدروسة سابقا حيث توصلا تقريبا لنفس النتائج رغم إختلاف البيئة، ومن الملاحظ أن كلتا الدراستين ركزت على المؤسسات المالية أي إلقاء الضوء بشكل كبير على تأثير القيمة العادلة على الادوات المالية مثل كثير من الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع وقد أهملا المؤسسات الاقتصادية وباقي القطاعات الأخرى وما يمكن أن تؤثر به القيمة العادلة على جودة المعلومات الواردة في تقاريرها وكيفية تقدير القيمة العادلة لعناصر الميزانية الأخرى وهذا ما سنحاول التطرق اليه في دراستي في البيئة الجزائرية وذكر التحديات التي يوجهها قياس القيمة العادلة في الجزائر.

[1] ماهر موسى درغام وتامر بسام الاغا، **العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين)**، مقالة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الإقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية غزة.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بواقع وصعوبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة (حالة الجزائر)

وتتمثل في مايلي:

1. دراسة ([1] **Metka Duhovnik**) عبارة عن مقال بعنوان: **«The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia " »**

قامت هذه االدراسة بالإجابة على الاشكال المطروح حول مدى إمكانية أسواق الدول الناشئة في قياس القيمة العادلة لأسهمها بطريقة صحيحة وملائمة حالة (سلوفينيا) باعتباره أحد المشاكل التي تواجهها اقتصاديات الاسواق الصغيرة الناشئة وهذا في إطار تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ومن بين الإستنتاجات التي توصل إليها الباحث: أن إطار الإبلاغ المالي نشأ من بيئة ذات أسواق عالية الكفاءة نسبيا وبالتالي لا يراعي ظروف الدول النامية حيث يواجه اقتصاد الأسواق الصغيرة والاقل كفاءة مشاكل في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، فهي تحتاج إلى تحديد القيمة العادلة بإستخدام أساليب تقييم أكثر دقة ومهارات أفضل لخبراء التقييم لكن السوق المحلية لاتوفر مدخلات كافية لنماذج التقييم.

كما خلص الباحث إلى أنه من الضروري لمعايير الإبلاغ المالي خصوصا تلك المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي أن تشمل تعريفا أكثر تفصيلا للأسواق النشطة وحدودها من أجل القضاء عن حالة عدم اليقين في الاعتراف بالقيمة العادلة، كما أوصى الباحث بضرورة توحيد قوة الاقتصاديات الناشئة الصغيرة ولعب دور أكثر فاعلية وإيجابية في وضع المعايير الملاءمة لهم والتي تراعي ظروفهم وينبغي القضاء على المشاكل التي تسببها القيمة العادلة.

[1] Metka Duhovnik, **The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia "** , Journal of economics and business vol.x- 2007,no2 , PP(61-81)
. https://www.u-picardie.fr/eastwest/fichiers/art63.pdf

2. **دراسة (شاهر فلاح العرود[1]) عبارة عن مقال بعنوان:« منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية»**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية. والتعرف على أنواع المخاطر التي تواجه قياس القيمة العادلة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي شملت المديرين من المستويات الثلاث في البنوك التجارية الأردنية.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، والإهتمام بتطوير معارف المحاسبين والمدققين، وملائمة معايير التقارير المالية الدولية مع البيئة الأردنية ومواكبة التشريعات الحكومية) وبين قياس القيمة العادلة.
- يوجد علاقة معنوية بين مخاطر القياس(مخاطر إئتمانية، وسيولة وسوقية) عند قياس القيمة العادلة تبعا للمستوى الوظيفي، وقد كان هناك شبه اتفاق بين المستجوبين على الأهمية القصوى للمخاطر الإتمانية عند قياس القيمة العادلة.

3. **دراسة (مسعود بوخالفي [2]) عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: « أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية (دراسة ميدانية) »**

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية أي ما تأثير هذا النموذج على خاصية الملاءمة والموثوقية للمعلومة المحاسبية المفصح عنها لمستخدميها وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع حاول الباحث التطرق إلى محاسبة القيمة العادلة أسباب توجه المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي لهذا النموذج وأهم العقبات التي واجهت تطبيقها وتأثير الإفصاح بالقيمة

[1] شاهر فلاح العرود، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية**، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية- التحديات والفرص-، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ماي 2012.

2 مسعود بوخالفي، **أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، جوان 2013.

العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هذا بالنسبة للجزء النظري أما ي الجزء التطبيقي فقد إستخدم الباحث إستبياناً لإستطلاع أراء عينة الدراسة من مهنيين وأكاديميين في الحقل المحاسبي حول أهداف الدراسة.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث في الأخير:

- وجود إتفاق يؤيد إستخدام القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي والذي يعزز توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ووجود أهمية لتبني النظام المحاسبي المالي للقيمة الحقيقية في إعادة التقييم والإفصاح بموجبها.

4. **دراسة (حديدي آدم[1]) عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان: « أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية(دراسة ميدانية)»**

هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية ومدى التزام هذه البنوك بتطبيق معايير القيمة العادلة وإظهار موقف المشرع الجزائري من نموذج القيمة العادلة وتحديد علاقة معايير القيمة العادلة بنشوء الأزمة المالية العالمية وللإلمام بجميع جوانب الموضوع قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول، تناول في الفصل الأول والثاني توجه معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة وأثر تطبيقها على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وتناول في الفصل الثالث القيمة العادلة للأدوات المالية وعلاقتها بالأزمة العالمية بينما تكلم في الفصل الرابع عن القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وفي الأخير خصص الفصل الخامس للدراسة الميدانية وقد استخدم الباحث استبيان لمعرفة وجهات نظر الفئات المستهدفة في الدراسة حول الموضوع وفي الأخير توصل إلى نتائج أهمها:

- أن هناك تأييد كبير من قبل الفئات الفاعلة في الحقل المحاسبي للتحول إلى طريقة قياس بديلة عن التكلفة التاريخية في الجزائر.
- يؤثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية حيث تساهم في جعل المعلومة المالية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يخص بدائل القرارت كما تعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.

[1] حديدي ادم ، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية(دراسة ميدانية)**، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة الجزائر 03، أفريل 2015.

- يبقى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها البنوك التجارية جد صعب.

5. **دراسة (فارس بن ايدير[1]) عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان:« واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية(دراسة ميدانية) »**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى توفر الأرضية المناسبة لاستخدام هذا النموذج والمعوقات التي تواجه تطبيقه ومدى اهمية تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة وعلاقته بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وللإلمام بجميع جوانب الموضوع قام الباحث بتقسيم دراسته إلى فصلين، الأول تناول فيه الإطار النظري المتعلق بالدراسة والفصل الثاني خصص للدراسة الميدانية، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة إستخدم الباحث أداة الاستبيان للوقوف على آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في المجال المحاسبي وبعض الإطارات في المؤسسات الإقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وقد توصل الباحث في الأخير لبعض النتائج أهمها :

- أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية تطبق محاسبة القيمة العادلة وذلك في بعض حساباتها مثل التثبيتات المالية وبعض التثبيتات العينية من خلال إعادة تقييمها.
- أن تطبق محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومة.
- هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملاءمة لتطبيق القيمة العادلة.

6. **دراسة (إسماعيل سبتي[2]) عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان:« أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة (دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول)»**

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة وقد وضع الباحث بعض التساؤلات في بحثه منها :ما تأثير تعدد بدائل القياس المحاسبي

1 فارس بن ايدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية(دراسة ميدانية)** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، نوفمبر 2015.

2 اسماعيل سبتي ، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة (دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول)**، أطروحة دكتوراه ل م د . في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2015 .

على إجراءات توحيد الحسابات وما أهمية فهم إدارة المجموعة للقياس وفق القيمة العادلة وما تأثير ذلك على الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية وما مدى مواكبة الدول العربية (الجزائر، مصر، الأردن) للقياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات، وللإلمام بجميع جوانب الموضوع قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول حيث تضمن الفصل الأول والثاني للإطار النظري لتوحيد حسابات المجموعة وبدائل ومشاكل القياس المحاسبي في مجموعة الشركات وتناول في الفصل الثالث والرابع تأثير القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة ولإفصاح المحاسبي في المجموعة وفي الفصل خامس تناول دراسة مقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في الدول العربية المختارة وللإجابة على التساؤلات التي بنيت على أساسها الدراسة قام الباحث في الفصل السادس بإجراء دراسة ميدانية في مجموعة من الدول العربية (الجزائر، مصر والأردن) عن طريق توزيع استبيان على عينة من البيئة المحاسبية لهذه الدول يصب في مضمون الدراسة ومن ثمّ تحليل الواقع المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات لهذه الدول وإجراء مقارنة بينها والخروج بحلول تجنب هذه الدول الوقوع في الآثار السلبية للقيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعات وقد توصل الباحث لبعض النتائج أهمها :

- إن معظم الإنتقادات الموجهة لنموذج القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة هي إنتقادات موجهة لمحيط تطبيقه وليس لأسسه أو مراحله عكس أسلوب التكلفة التاريخية.
- تجد الدول محل الدراسة صعوبة بالغة في تبني بعض المعايير وأساليب القياس المحاسبية "القيمة العادلة" لأن هذه الأخيرة تتطلب تكييف البيئة الإقتصادية من أجل تطبيقها بشكل فعال كما على هذه الدول توفير البيئة الملاءمة قبل فرض أو إختيار تطبيقها.
- إن الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الدول محل الدراسة غاليا لاتحقق نتائج فعالة خاصة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات لعدم وجود تنسيق بين البيئة والواقع الإقتصادي لهذه الدول.
- توحيد حسابات المجموعة تقنية معقدة جدا وقياس القيمة العادلة يزيد من تعقيدها.
- تلعب حوكمة الشركات دورا محوريا في إطار تنظيم وشفافية عملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

المطلب الرابع: تلخيص الدراسات السابقة

سنحاول في هذا الجدول تلخيص أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في البحث والتي عرضناها سابقا وإبراز أهم ما يميز هذه الدراسات عن دراستنا الحالية وتوضيح الإضافات التي سنتطرق إليها في بحثنا.

الجدول رقم (01 – 01): ملخص للدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	سنة الدراسة	نتائج الدراسة	مايميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة
الدراسات التي تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية				
Gilbert Gélard	**Cadre Conceptuel De L'IASB : Trouver Un Equilibre Entre Les Caracteristiques Qualitatives**	**2008**	إن إيجاد التوازن المثالي والاتساق بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هو فن أكثر من كونه علم وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية مسألة حكم مهني تختلف حسب وجهة نظر مستخدمي المعلومة.	ركزت هذه الدراسة بشكل كبير ومفصل عن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، والتي تمثل أحد المتغيرات في دراستي حيث تطرقنا إليها من ناحية مدى تأثرها بالقيمة العادلة.
أكرم يحيى علي الشامي	**أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية،**	**2009**	هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير بلغت على التوالي (83)% و(85%). وقد أوصى الباحث بضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك وذلك بزيادة بالإهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية.	ركزت هذه الدراسة على دراسة الخصائص النوعية بشكل مفصل ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية للبنوك (المؤسسات المالية بصفة خاصة)
خمقاني بدر الزمان	**فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**	**2012**	إن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الجزائرية غير قادر على توفير الإجراءات المحققة للخصائص النوعية المعلومات المالية ماعدا خاصية الموثوقية.	تناولت هذه الدراسة بشكل مفصل الخصائص النوعية (الأساسية والفرعية) للمعلومة المحاسبية وتطورها وقامت باستعراض جميع الدراسات التي تطرقت لتحديد هذه الخصائص حسب الهيئات

			تتفق الدراسات حول الخصائص النوعية الأربعة الأساسية بينما تختلف حول الخصائص الفرعية. (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، القدرة التقييمية).	الدولية، بينما في الدراسة الحالية اكتفينا فقط بعرض ماهية الخصائص النوعية باعتبارها أحد متغيرات الدراسة وعلاقتها بالقيمة العادلة
خالد جمال الجعارات	**وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)**	**2012**	وضع نموذج للصفات النوعية للمعلومة المالية واقترح أن يتم تسميتها خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية إعطاء أهمية بالغة للأخلاقيات كمكون رئيسي للصفات النوعية	ركز هذا البحث على دراسة الصفات النوعية للمعومة المحاسبية وتحليلها بشكل مفصل من وجهة نظر الباحث وهذا ما لم نتعرض له في دراستنا حيث اكتفينا بعرض الخصائص النوعية بشكل مختصر باعتبارها تمثل أحد متغيرات الدراسة
اسماعيل خليل اسماعيل ،ريان نعوم	**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**	**2012**	أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في البيان رقم 02 الصادر عن FASB يغلب عليها الإطار النظري وليس لديها معايير أو مؤشرات محددة للتطبيق العملي وتواجه صعوبات في الممارسة العملية وهذه الصعوبات ناتجة عن البعد النظري الذي اتسمت به هذه الخصائص.	ركزت الدراسة على الخصائص النوعية الصادرة عن FASB في البيان رقم 02 فقط ،أما في الدراسة الحالية فقد قمنا بعرض الخصائص النوعية الصادرة عن معظم الهيآت الدولية.
الدراسات التي تناولت القيمة العادلة وعلاقتها بجودة القوائم المالية				
Tan, Taplin, Tower and all	**Fair Value Accounting For Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparer Perspective**	**2004**	أن معدي القوائم المالية يتفقون على أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من ملائمة المعلومات وتعزز قابليتها للمقارنة في حين هناك حيادية بين المستجوبين حول موثوقية القيم العادلة	ركزت الدراسة على محاسبة الأدوات المالية بالقيمة العادلة في كلا من سنغفورة وأستراليا في حين دراستنا الحالية لم تتطرق لمعالجة الأدوات المالية بالقيمة العادلة بشكل منفصل كما أن الدراسة الميدانية ركزت على بعض الدول النامية.

			للأدوات المالية غير المتداولة هناك حيادية بين المستجوبين في كلا البلدين بشأن دعم استخدام محاسبة القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية أظهرت البنوك الأسترالية معارضتها وتخوفها من استخدام هذا النموذج المحاسبي بشكل كبير.	
حازم الخطيب ظاهر القشي	**توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**	**2004**	عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها: أن هذه المعايير غير ملاءمة لبيئات الدول النامية وعدم امكانية تحمل تكاليف تطبيقها من قبل المؤسسات. عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي.	ناقشت هذه الداسة جانب من جوانب القيمة العادلة ألا وهو علاقتها بالدخل الإقتصادي وهذا ما لم نفصل فيه في درستنا، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة لم تركز على جودة المعلومة المالية وتطرقت لبعض المعوقات التي تواجه القياس وفق القيمة العادلة بشكل مختصر وسنقوم في دراستنا بالتعمق فيها.
جمال علي عطية الطرايرة	**التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**	**2005**	يوجد بعض الإختلافات بين متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية.	مايميز هذه الدراسة أنها ركزت على الإفصاح والإبلاغ المالي بدلا من القياس المحاسبي كما اهتمت بالبنوك العاملة في البيئة الأردنية في الجانب التطبيقي وهذا ما لم نتطرق له في دراستنا بشكل كبير بإعتبار البيئة الجزائرية مازالت تستعد لتطبيق القيمة العادلة. وتعاني الكثير من المشاكل والمعوقات والتي سنسلط عليها الضوء ونبحث لها عن حلول في الدراسة

				الحالية. كما أننا عممنا الدراسة على جميع القطاعات ولم نحدد قطاعا معينا.
على محمد ثجيل المعموري	**محاسبة القيمة العادلة كشريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة**	**2008**	أن النظرة الصحيحة والصادقة تعني عرض الحسابات استنادا إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وانه تواجهها عدة مشاكل من بينها اختلاف احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتعقد بيئة قطاع الاعمال. إن مداخل القيمة العادلة تعد شريكا استراتيجيا في كافة مراحل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وأن القيمة العادلة تعد شريكا استراتيجيا لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة.	ما يميز هذه الدراسة أن الباحث عالج دوراً من الأدوار التي يمكن للقيمة العادلة تحقيقه خصوصا في ظل التضخم وهو تقديم النظرة الصحيحة والصادقة وهذا جزء من تحقيق جودة المعلومة المالية التي تعرضها الكشوفات المالية والذي سنتطرق إليه بالتفصيل في دراستي، لكن الباحث أهمل الأثر السلبي لمحاسبة القيمة العادلة في الاقتصاد التضخمي والمشاكل التي يمكن أن تسببها لمستخدمي المعلومة المالية، والذي سيتم تناوله في الدراسة الحالية.
رضا إبراهيم صالح	**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**	**2009**	أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تعتبر ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، كما يؤثر تطبيق هذه المعايير بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ويكون لها تأثير جيد إذا توفرت الأسواق المالية الفاعلة والقوانين والتشريعات التي تضبط ادارات الشركات المطبقة للقيمة العادلة.	ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على دراسة تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في البيئة المحاسبية المصرية، وهذا في فترة الأزمة المالية العالمية أين ثارت العديد من التساؤلات حول صحة الإتهام الموجه للقيمة العادلة في كونها سببا في حدوث أو السبب في الكشف عن الأزمة المالية، بينما سيتم التطرق في دراستي إلى تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية ومن ثم على جودة المعلومة المالية لكن بعد حدوث الأزمة المالية العالمية أي بعدما توقفت الإتهامات واقتنعت معظم الجهات المحاسبية الدولية بضرورة التوجه للتقييم بالقيمة العادلة، كما تمت دراستي

				في البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تفتقر لمعايير خاصة بمفهوم القيمة العادلة .
Vera Palea	**Fair Value Accounting And Its Usefulness To Financial Statement Users**	/	لايمكن التخلي عن نموذج على حساب نموذج اخر وأن كلا من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يزودنا بمعلومات مختلفة لكنها مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحقيق الاهداف المنشودة، ومن أجل ذلك لابد من اعتماد النموذج المختلط.	ركزت هذه الدراسة على كيفية تحديد القيمة العادلة في الأسواق النشطة فقط وتأثيرها الإيجابي (فوائدها) على مستخدمي المعلومة وهنا اهتمت بالمستثمرين على وجه الخصوص بينما أهملت التأثير السلبي للقيمة العادلة على المعلومة المالية ومستخدميها وكيفية تحديدها في الأسواق النشطة وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا الحالية.
Joachim Gassen, Kristina Schwedler	**Attitudes towards Fair Value and Other Measurement Concepts: An Evaluation of their Decision-usefulness**	/	إن المشتثمرين على دراية كاملة ومعتادين على محاسبة التكلفة التاريخية والقيمة العادلة المبنية على الاسواق بينما باقي أدوات القياس لايستوعبونها بشكل كبير مثل: التكلفة الاستعمالية... ومن الناحية العملية يرون أن التكلفة التاريخية سهلة الحصول عليها وملاءمة لجميع أنواع الأصول والخصوم ماعدا الاصول المالية.	ما يميز هذه الدراسة عن دراستي أنها إستهدفت فئة المستثمرين المحترفين ومستشاريهم كمستخدمين للمعلومة المحاسبية في الدول الأوروبية في دراسة مدى استعابهم للقيمة العادلة وفائدتها في حين أن العينة المختارة في بحثي تختلف نهائيا عن هذه العينة لأن المستثمرين المحترفين لايمثلون الفئة العظمى لدى مستخدمي المعلومة المالية في الدول النامية (الجزائر)، وبالتالي تختلف وجهات نظرهم واحتياجات هم من بيئة لأخرى.
ماهر موسى درغام وتامر بسام الاغا	**العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين)**	/	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	قامت هذه الدراسة بالقاء الضوء بشكل كبير على تاثير القيمة العادلة على الادوات المالية مثل كثير من الدراسات التي اجريت في هذا الموضوع وقد اهملو المؤسسات الاقتصادية وباقي القطاعات الأخرى وما يمكن أن تؤثر به القيمة العادلة على جودة المعلومات الواردة في تقاريرها وكيفية تقدير القيمة العادلة لعناصر الميزانية الأخرى وهذه النقاط

				سنحاول التطرق اليها في دراستي وفي البيئة الجزائرية.
الدراسات التي تناولت واقع وصعوبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة (حالة الجزائر)				
Metka Duhovnik	**The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia**	**2007**	إن إطار الإبلاغ المالي نشأ من بيئة ذات أسواق عالية الكفاءة نسبيا وبالتالي لايراعي ظروف الدول النامية حيث يواجه اقتصاد الأسواق الصغيرة والأقل كفاءة مشاكل في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، فهي تحتاج إلى تحديد القيمة العادلة بإستخدام أساليب تقييم أكثر دقة ومهارات أفضل لخبراء التقييم لكن السوق المحلية لاتوفر مدخلات كافية لنماذج التقييم.	ما يميز هذه الدراسة أنها عالجت مشكل تحديد القيمة العادلة في الأسواق الصغيرة الناشئة (حالة سلوفينيا) رغم أنها إحدى دول الإتحاد الأوروبي السباقة في تبني معايير الابلاغ المالي الدولية إلا أنها مازالت لا تتوفر على سوق مالي نشط وهذه النقطة سأتطرق إليها في دراستي كنقطة أساسية بإعتبار الجزائر تعاني من نفس مشكل غياب سوق نشط والذي يعتبر أحد معوقات تطبيق القيمة العادلة بالإضافة إلى أن هذه الدراسة لم تتطرق لعدة معوقات، ربما لعدم وجودها أصلا في سلوفينيا.
شاهر فلاح العرود	**منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية**	**2012**	وجود علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، والإهتمام بتطوير معارف المحاسبين والمدققين، وملائمة معايير التقارير المالية الدولية مع البيئة الأردنية ومواكبة التشريعات الحكومية) وبين قياس القيمة العادلة. يوجد علاقة معنوية بين مخاطر القياس(مخاطر إئتمانية، وسيولة وسوقية) عند قياس القيمة العادلة تبعا للمستوى الوظيفي	ركزت الدراسة على علاقة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في حين تطرقنا في دراستنا الحالية لهذه العلاقة واعتبار تطبيق المعايير الدولية كأحد العناصر التي تدعم التطبيق السليم للقيمة العادلة بالإضافة إلى مجموعة عناصر التي تم التفصيل فيها وبالتالي كانت دراستنا أشمل نوعا ما كما أننا لم نركز على االمصارف التجارية كما تم تناوله في هذا البحث وعممنا الدراسة على جميع المؤسسات.

مسعود بوخالفي	أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية (دراسة ميدانية)	2013	وجود إتفاق يؤيد إستخدام القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي والذي يعزز توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ووجود أهمية لتبني النظام المحاسبي المالي للقيمة الحقيقية في إعادة التقييم والإفصاح بموجبها.	ركز الباحث في هذه الدراسة على تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية كباقي الدراسات السابقة في الموضوع وأهمل تشخيص التحديات التي تواجه استخدام القيمة العادلة بشكل فعال في الجزائر وهذا ما سنعطيه أهمية في الدراسة الحالية.
حديدي آدم	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية)	2015	أن هناك تأييد كبير من قبل الفئات الفاعلة في الحقل المحاسبي للتحول إلى طريقة قياس بديلة عن التكلفة التاريخية في الجزائر. يؤثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية حيث تساهم في جعل المعلومة المالية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات وتعمل على زيادة درجة التأكد يبقى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها البنوك التجارية جد صعب.	ما يميز هذه الدراسة أنها عالجت مشكل مدى التزم البنوك التجارية الجزائرية بالقيمة العادلة وتأثيرها على جودة المعلومة للتقارير المالية لهذه البنوك أي اهتمت الدراسة بالقطاع المالي مثل باقي الدراسات الأجنبية السابقة، في حين قمنا بتعميم الدراسة الحالية على جميع القطاعات دون استثناء وسلطنا الضوء على التحديات الراهنة والحلول المقترحة للاستخدام السليم لنموذج القيمة العادلة.
فارس بن إيدير	واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية (دراسة ميدانية)	2015	أن المؤسسات الإقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية تطبق محاسبة القيمة العادلة وذلك في بعض حساباتها مثل التثبيتات المالية وبعض التثبيتات العينية من خلال إعادة تقييمها. أن تطبق محاسبة القيمة العادلة	اهتمت هذه الدراسة بواقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر وشملت عينة الدراسة بعض المؤسسات المسعرة في البورصة وتطرقت لبعض المعوقات بشكل مختصر في حين تعمقت الدراسة الحالية في البحث عن المعوقات والمشاكل في مختلف المجالات التي تحول دون تطبيق القيمة العادلة باعتبارها مازالت غير مستخدمة

			له تأثير إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملاءمة لتطبيق القيمة العادلة	من طرف المهنيين في الحقل المحاسبي في الجزائر.
إسماعيل سبتي	**أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة (دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول)**	**2016**	إن معظم الإنتقادات الموجهة لنموذج القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة هي إنتقادات موجهة لمحيط تطبيقه وليس لأسسه أو مراحله عكس أسلوب التكلفة التاريخية. إن الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الدول محل الدراسة غاليا لاتحقق نتائج فعالة لعدم وجود تنسيق بين البيئة والواقع الإقتصادي لها.	مايميز هذه الدراسة أنها عالجت مشكل القياس والإفصاح وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات وتأثيرها على توحيد الحسابات بينما ركزنا في الدراسة الحالية على مشاكل استخدام القيمة العادلة من جميع النواحي وأولينا أهمية بالغة في البحث عن حلول لتبني هذا النموذج في الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص.

المصدر: من إعداد الباحثة

مما سبق رأينا أن معظم الدراسات السابقة المعروضة أعلاه اهتمت بالأثر الإيجابي لنموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، أي اعتبر أن هذا النموذج يعزز من جودة المعلومة بشكل قطعي وتوصل الباحثون إلى نتائج نظرية لا صحة لها في الواقع، وقد أهملت هذه الدراسات ما يمكن أن تسببه القيمة العادلة من مشاكل في القياس المحاسبي وعلى قرارات المستخدمين خصوصا إذا أسيء استخدامه أو استخدمت في ظروف غير ملاءمة لشروط استخدامها بالشكل الفعال.

كما نلاحظ أن معظم الدراسات العربية والتي تمت في دول نامية ناقشت مواضيع متعلقة بتأثير تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح والإبلاغ المالي في المؤسسات والبنوك التجارية ودورها في اتخاذ القرارات أي أن هذه الدراسات حاولت البحث عن نتائج التطبيق والآثار المرتقبة متجاوزة بذلك كيفية تطبيق هذا النموذج والمعوقات والمشاكل التي تحول دون التطبيق السليم لهذا النموذج وكيفية إيجاد حلول لذلك وهذا ما سنعالجه في بحثنا الحالي.

وكل هذه النقاط التي لم تركز عليها الأبحاث السابقة أو تطرقت لها بشكل مختصر سنحاول معالجتها في الدراسة الحالية بشكل مفصل.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومة المالية

أصبحت المعلومة تلعب دورا حيويا ومهما في الحياة المعاصرة سواء للأفراد أو المنظمات لما لها من أهمية في جميع مجالات العمل البشري فهي أساس صناعة المعرفة ولكي تكون المعلومة مفيدة في التخطيط للأعمال واتخاذ القرارات الصائبة لابد وأن تتصف بجملة من الصفات تجعلها ذات جودة عالية ويطلق على هذه الصفات بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، حيث لقي موضوع الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية اهتماما كبيرا من قبل الهيئات المحاسبية الدولية والباحثين عبر الزمن حيث تعددت الآراء حول مفهوم الجودة والخصائص المطلوبة لتوفرها وشروط تحققها ومحدداتها وسنقوم في هذا الجزء من الدراسة بعرض نبذة تاريخية عن تطور الخصائص النوعية ومفهومها وتصنيفها وكذا مفهوم الجودة ومعايير تقييمها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور الخصائص النوعية

حظي مفهوم الخصائص النوعية باهتمام كبير من المعاهد والمنظمات المحاسبية في العالم مع مرور الزمن، وسنقوم في هذا الجزء بعرض مختلف الإصدارات الدولية التي تضمنت الخصائص النوعية للمعلومة المالية مع مرور السنوات كالتالي[1]:

- سنة 1966 م- :حددت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA أربعة معايير لتقويم جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت بـ :الملاءمة، القابلية للتحقق، الخلو من التحيز، القابلية للتمثيل الكمي (القياس).
- سنة 1970 م- :أصدر مجلس المبادئ المحاسبية APB التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) البيان رقم (04) (المفاهيم والمبادئ المحاسبية الأساسية الخاصة بالتقارير المالية لمنظمات الأعمال (وتضمن سبعة خصائص نوعية للمحاسبة المالية وهي: الملاءمة، قابلية التحقق، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، عدم التحيز، التوقيت الملائم، الاكتمال).

[1] زينب عباس حميدي ،**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واثرها في تقييم اضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات** بالعراق) ،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون2009 ، ص40 (بالتصرف).

- سنة 1973: أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) دراسة لجنة تروب لود TRUEBLOOD 1بعنوان: أهداف القوائم المالية والتي تضمنت في الفصل العاشر منها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأكدت على ضرورة توفرها لتكون المعلومة هادفة ومفيدة لمتخذي القرار وتتمثل هذه الخصائص بصفة عامة في: الملاءمة والأهمية النسبية، الجوهر فوق الشكل، الموثوقية، خالية من التحيز، قابلة للمقارنة، قابلة للفهم، الإتساق.
- سنة 1975 : أصدر معهد المحاسبين القانونيين في الإنجليز وويلز (ICAWE) دراسة حول مدخل للمحاسبة تضمنت الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية والمتمثلة في: 2 الملاءمة والموثوقية ويتفرع كل منها خصائص فرعية متمثلة على التوالي في (القيمة التنبؤية والتغذية العكسية) و (الشمولية، حيادية، الخلو من الأخطاء) وقد أضافت الدراسة أنه لابد من توفر خصائص أخرى ثانوية لتكون المعلومة أكثر فائدة منها القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق منها ومفهومة وأن تحضر المعلومة في الوقت المناسب.
- سنة 1980 :أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (2) حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي ميز فيه بين الخصائص الرئيسة والخصائص الثانوية .أما الخصائص الرئيسة فقد حددت بخاصيتي الملاءمة والموثوقية والتي يتفرع من كل منها ثلاث خصائص ثانوية، أما الخصائص الثانوية فتشمل القابلية على المقارنة والثبات، وكان هذا البيان الأكثر شمولية[3] من حيث تحديد هذه الخصائص، وقد اعتمد في تحديدها على ثلاثة اعتبارات وهي (أهمية المعلومات؛ أن تكون المنفعة المستمدة من المعلومات المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها؛ أن تكون المعلومات المالية سهلة وقابلة للفهم.) والتي من خلالها يمكن التمييز بين المعلومات المالية العالية الجودة (الأكثر منفعة) وبين المعلومات المالية الأقل شأنا بالنسبة لاتخاذ القرارات، وسنبين في الشكل التالي التسلسل الهرمي لهذه الخصائص حسب ما جاء في هذا البيان.

[1] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , **Objectives of financial statements**, Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements , NewYork October 1973,p57.

[2] Michael Izza, Chief Executive, The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAWE), **Introduction to accounting** ,ACCOUNTING Study Manual ,2016 , p13 .

[3] خمقاني بدر الزمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

الشكل رقم (01- 01) : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب FASB

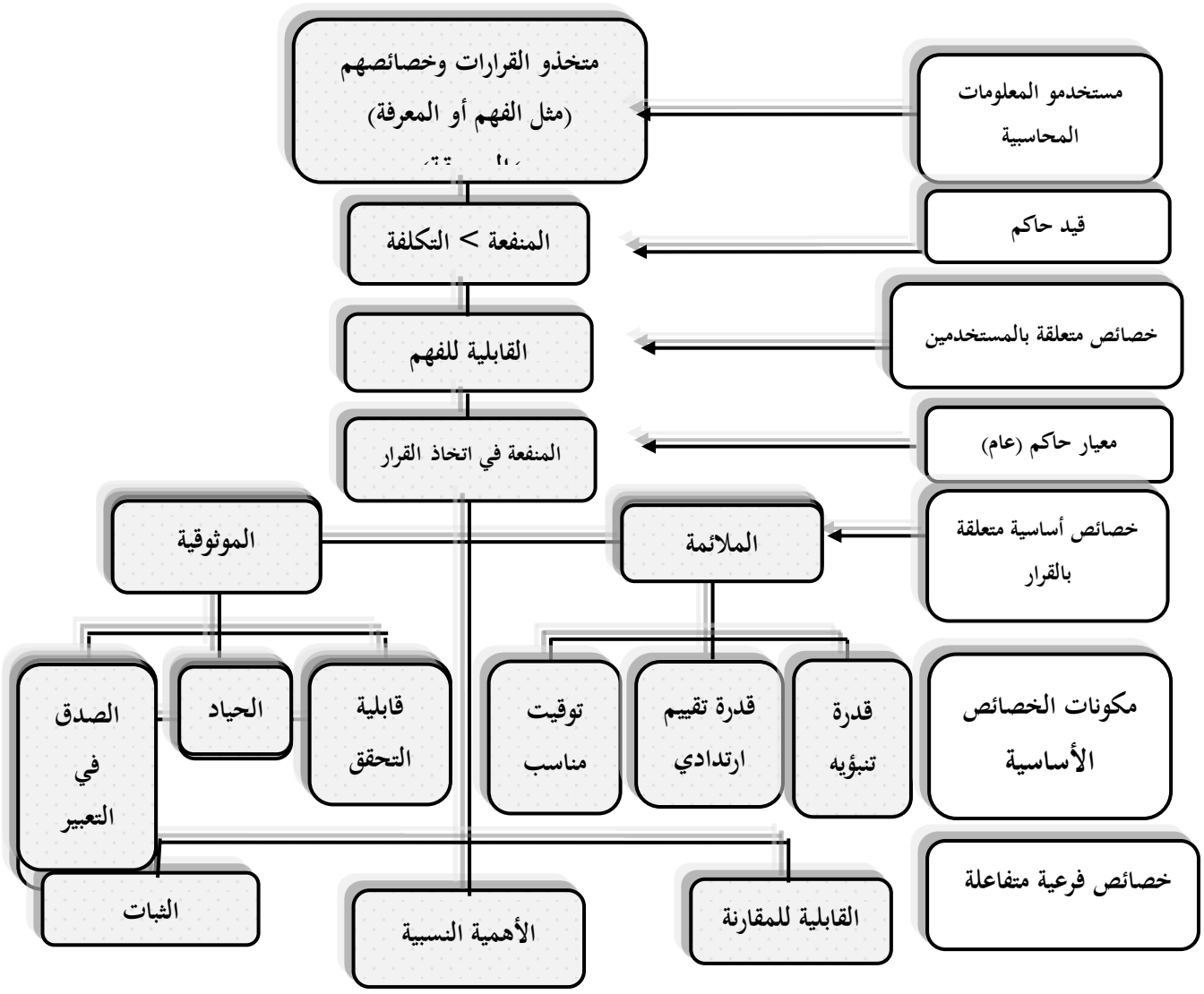

Source : **Financial Accounting Standard Board,"Qualitative characteristics of accounting Information**", SFAC No 2 May.1980, p 13 in: http: www.fasb.org, Consulter-le: 03/02/2017

من خلال الشكل السابق يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة للجهات المسؤولة عن اعداد التقارير المالية (إدارة الشركة) وذلك في مجال تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[1]

- سنة 1989 -: حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في إحدى إصداراتها أربع خواص رئيسة يتفرع عنها خصائص ثانوية كما يلي : أ -القابلية للفهم ب -القابلية للمقارنة ج الملاءمة -والتي تتضمن :(القيمة التنبئية والتغذية العكسية) د -الموثوقية التي تتضمن : (الحياد - الحيطة والحذر- الاكتمال – التمثيل الصادق – الجوهر فوق الشكل) كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملاءمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومات المحاسبية تتمثل ب: (التوقيت المناسب – الموازنة بين التكلفة والعائد– الموازنة بين الخصائص النوعية).

والجدول التالي يلخص ما جاء في هذا الإصدار:

الجدول رقم (01– 02) : فلسفة الخصائص النوعية حسب IASC

الخصائص النوعية للمعلومات	المحددات التي تؤثر على هذه الخصائص	شروط تحقق هذه الخصائص	القيود على تحقق هذه الخصائص
القابلية للفهم			
الملاءمة	طبيعة المعلومات الأهمية النسبية	القيمة التنبؤية التغذية العكسية	التوقيت الملائم الموازنة بين الخصائص النوعية الموازنة بين التكلفة والعائد
الموثوقية		الصورة الصادقة تغليب المحتوى (الجوهر) على الشكل الحيادية، الحيطة والحذر الشمولية (الإكتمال)	
قابلية المقارنة			

المصدر: خمقاني بدر الزمان، فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2012 ، ص19 (بالتصرف).

[1] أكرم يحي علي الشامي، **مرجع سبق ذكره.**

- وسعيا لتوفير الاتساق بين الممارسات المحاسبية التي تتضمنها إصدارات كلا من (FASB)و(IASB)، حاول المجلسان توحيد الإطار المفاهيمي للمحاسبة من خلال مشروع مشترك بينهما بعنوان Anew Conceptual Framework Project، ومن بين ما تم التوصل إليه في هذا المشروع توحيد الخصائص النوعية للمعلومة المالية، وفي سنة 2010 تم إصدار النموذج المشترك وتم الإتفاق على خصائص جوهرية وأخرى ثانوية لجودة المعلومة كالتالي : [1]

الخصائص الجوهرية وتتمثل في: التمثيل الصادق والملاءمة والتي تضمنت (الأهمية النسبية، قيمة التغذية العكسية، القيمة التنبئية).

بالإضافة إلى خصائص ثانوية أو مساندة وهي القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب كما أكد المشروع على ضرورة مراعاة قيد التكلفة والمنفعة للمعلومة.

- سنة 2003:- قامت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي GCCAAO بإصدار دراسة معنونة ب " الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)، حددت فيها جملة من الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية، والمتمثلة فيما يلي[2]:

أ/ **قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:** ومن أجل أن يتسنى لمعدي القوائم المالية تحقيقها لابد أن يكونو على دراية بقدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، كما حددت هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات التي تساهم في إمكانية فهم المعلومات المالية.

ب/ الملاءمة: حيث قامت الدراسة بتحليل هذه الخاصية إلى خاصيتين فرعيتين هما (تقييم البدائل والتوقيت الملائم).

ج/ أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها: أولت هذه الدراسة أهمية كبيرة لهذه الخاصية لما لها من أثر على مستخدميها، واشترطت ثلاثة خصائص لتحقيق ذلك وهي (التعبير عن الواقع بصدق –قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق –حيادية المعلومات).

---

[1] خالد جمال الجعارات، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص 197،198.

[2] خمقاني بدر الزمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

د/ القابلية للمقارنة: كما وضعت هذه الدراسة محددين لشكل ومحتوى المعلومات المالية هما: الأهمية النسبية لمختلف المعلومات الواجب توفرها، وكذا الموازنة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المرجوة منها.

- سنة 2004- :قام مجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB) بإصدار دراسة متعلقة بالإطار النظري للمحاسبة المالية وقد تضمنت الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الأساسية وحللتها إلى خصائص فرعية كما سنعرضها:

أ/ **القابلية للفهم:** ومن أجل أن تكون المعلومة سهلة ومفهومة يفترض أن يكون لمستخدميها معرفة معقولة حول الأنشطة والأحداث التي تعبر عنها هذه المعلومات، كما لا يجب استبعاد المعلومات ذات الأهمية النسبية إذا كانت صعبة في محتواها.

ب/ الصلة بالقرار (الملاءمة) حيث قامت الدراسة بتحليل هذه الخاصية إلى خاصيتين فرعيتين هما: القيمة التنبؤية والقيمة التقييمية.

ج/الموثوقية: وتتحقق هذه الخاصية في المعلومات، إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية.

د/ القابلية للمقارنة

من خلال ما تم عرضه أعلاه سنقوم في هذا الجدول بتلخيص كل الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (الأساسية والثانوية) حسب جهة وسنة إصدارها كالتالي:

الجدول رقم (01- 03) :الخصائص النوعية للمعلومة المالية الصادرة من بعض الهيئات الدولية

	A.A.A (1966)	AICPA		ICAWE (1975)	FASB (1980)	IASB (1989)	GCCAAO (2003)	AASB (2004)
		APB (1970)	TRUEBLOOD (1973)					
الملاءمة	+	+	+	+	+	+	+	+
القيمة التنبئية				+	+	+		+
التغذية العكسية (القيمة التقييمية)				+	+	+	+	+
التوقيت المناسب		+		+	+		+	
الأهمية النسبية			+		+	+	+	+
الموثوقية			+		+	+	+	+

صادقة في التعبير (أمانة العرض)			+	+	+	+	+	+
الاكتمال الشمولية)		+		+		+		+
الحيادية (عدم التحيز)	+	+	+	+	+	+	+	+
قابلة للتحقق	+	+		+	+		+	
الجوهر فوق الشكل			+			+		
الحيطة والحذر						+		
القابلية للفهم (واضحة)		+	+	+	+	+	+	+
القابلية للمقارنة		+	+	+	+	+	+	+
الثبات والإتساق			+	+				
الموازنة بين التكلفة والمنفعة				+		+	+	
الموازنة بين الخصائص النوعية						+		
المصدر: من إعداد الباحثة								

وبعد عرض مختلف الإصدارات الدولية التي تضمنت الخصائص النوعية للمعلومة المالية عبر السنوات وبعد الاطلاع على ما جاء في النموذج المشترك لتوحيد الخصائص النوعية بين (FASB)و(IASB) يتضح لنا أن معظم الهيئات الدولية اتفقت على ضرورة توفر بعض الخصائص النوعية في المعلومة المالية المفصح عنها في القوائم المالية منها: الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة والحيادية أو عدم التحيز واختلفت هذه الهيئات على تسمية بعض هذه الخصائص كما اختلفوا في تصنيف هذه الخصائص حيث أن هناك خصائص اعتبرها البعض خصائص رئيسية في حين اعتبرت على أنها خصائص ثانوية عند أخرين مثل القابلية للمقارنة والقابلية للفهم ، كما نلاحظ أن هناك خصائص تم ذكرها من طرف (IASB) مثل الحيطة والحذر وخاصية الجوهر فوق الشكل ولم تتطرق لها باقي الهيئات باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ويتم العمل بها تلقائيا في الممارسات المحاسبية.

وعلى العموم نلاحظ أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كانوا ملمين بجميع الخصائص النوعية المطلوبة للمعلومة المحاسبية ذات الجودة.

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية (مفهوم جودة المعلومة وأهميتها، الخصائص النوعية وتصنيفاتها)

تمثل المعلومة المالية كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها، وهي تمثل مجموعة من القيم والحقائق المنظمة والمبوبة بصورة كمية ووصفية والتي لها تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الإقتصادية بالمنفعة التي تحققها لمستخدميها وحتى لا تفقد هذه المعلومات نفعيتها وبالتالي تعطي مخرجات عديمة الجدوى، فلا بد أن تتصف بمجموعة من الصفات النوعية[1] وفيما يلي عرض لمفهوم الجودة وأهميتها والخصائص النوعية المطلوبة لتوفرها.

أولا: مفهوم جودة المعلومة المالية وأهميتها

يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أول من وضع إطار لمفهوم جودة المعلومة المالية، وتعني ما تتمتع به المعلومة من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[2]، وباختصار يقصد بمفهوم الجودة تلك الصفات التي يجب أن تتسم بها المعلومة لكي تكون مفيدة ونعرفها كما يلي:

- تعتبر الخصائص النوعية مجموعة من الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومة المالية بحيث تجعلها مفيدة لغايات اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، فهي بذلك تعتبر أخذا بعين الإعتبار للمفاهيم التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية والتي لا يمكن صياغتها كميا ولا يمكن تجاهلها وبالتالي فهي عبارة عن مفاهيم مرنة ليس لها معايير قياس جامعة مانعة.[3] وبالتالي فهذه الصفات تميز المعلومة الجيدة والمفيدة من المعلومة الأقل فائدة أو الرديئة.

---

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحا ت عباس سطيف، 2014، ص 29 ،30.

[2] حامدي علي ،**أثرجودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة)**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011،ص98.

[3] خالد جمال الجعارات ، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)**، **مرجع سبق ذكره**، ص 195 .

من خلال التعريفين نلاحظ أن هناك تداخل بين مفهوم جودة المعلومة ومفهوم الخصائص النوعية وكلاهما يهدفان لشيء واحد، ألا وهو تحسين نوعية المعلومة المالية المفصح عنها في القوائم المالية لتعكس الصورة الصادقة والصحيحة عن الواقع الإقتصادي للمؤسسة وبكل شفافية.

ولجودة المعلومة فوائد كثيرة للعديد من الأطراف داخل وخارج المؤسسة نذكر منها:

- تكون هذه الخصائص النوعية ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، كما تساعد المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية؛[1]
- لجودة المعلومة أهمية بالغة في التأثير على قرارت مستخدميها فهناك من يرى بأن يتم تقييم الجودة بدرجة أهمية المعلومة من قبل المستثمرين أو بمدى تلبية هذه المعلومة لتوقعاتهم ومدى إشباع حاجيات مستخدميها؛[2]
- كما تتحدد قيمة المعلومة بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومة (أي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاساتها على مختلف النشاطات ووظائف المؤسسة) [3]؛
- مفهوم جودة المعلومة لا يمكن فصله عن جودة تصميم المعلومة المالية وعرضها وكذا دورها في الشركة التي قدمتها، أين تتعرض هذه الأخيرة لعدة مشاكل حين لا تعكس الصور الصادقة عن واقع الشركة وبالشكل الذي يرضي جميع الأطراف[4].
- تؤكد معظم الدراسات المحاسبية أن جودة المعلومة المالية المفصح عنها في التقارير المالية تساهم في تخفيض تكلفة رأس المال وتقليل مستوى المخاطرة بين المستثمرين، ووفق نظرية الوكالة تعد وسيلة فعالة في التقليل من تكاليف مراقبة ومتابعة المسيرين ومدراء الشركات من طرف المستثمرين والمساهمين وبهذا تقلل من عدم تماثل المعلومات بين هذه الأطراف داخل الشركة[5].

---

[1] ماهر موسى درغام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

[2] Céline Michaïlesco, **QUALITE DE L'INFORMATION(COMPTABLE**, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, , halshs-00540571, version 01,27 nov2010,p04

[3] ماهر موسى درغام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12 .

[4] Céline Michaïlesco, **op.cit** , p07.

[5] Ali Mezghani, Ahmed Ellouze , **GOUVERNEMENT DE L'ENTREPRISE ET QUALITE DE L'INFORMATION FINANCIERE**, COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT ", april2011,France. pp.CD-Rom. HAL Id: halshs-00544934,p03 .

ثانيا: تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية

نظرا للأهمية البالغة للخصائص النوعية ودورها في تعزيز جودة المعلومة ا المالية ، فقد تعددت التعاريف والآراء حول مفهوم هذه الخصائص واختلف الباحثون والمنظمات العالمية في تحديدها، وأعطيت لها أهمية كبيرة في الأطر المفاهيمية في الإطار المفاهيمي، وفي هذه النقطة سنقدم شرح لهذه الصفات النوعية وتقسيمها بالاعتماد على ما جاء في الإطار المفاهيمي للمحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB)ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باعتبارهما الإصدارات الأكثر شمولية.

وقد قسمت الخصائص النوعية كما أشرنا سابقا إلى أربعة خصائص رئيسية وكل خاصية تتفرع منها مجموعة من الخصائص الثانوية بالإضافة إلى وجود مجموعة من الخصائص كمحددات أو شروط وتتمثل هذه الخصائص الأساسية فيما يلي[1]:

1) **القابلية للفهم**: إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هوأن تكون سهلة ومفهومة (أي خالية من التعقيد والغموض وواضحة) من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة في النشاطات والأعمال الاقتصادية، وأن يكون لديهم الرغبة في استخدام المعلومات بقدر معقول من العناية، ويجب التنويه هنا إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهما مادامت هذه المعلومات ملاءمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.

وكخلاصة فإن هذه الخاصية تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين:

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.
- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

ولكي تكون المعلومة ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة من المعلومات من قبل مستخدميها.

إضافة إلى أن هناك إجراءات تساعد على فهم أكثر للمعلومات منها:

[1] Source de (Avec disposition) :

- Robert Obert**, Pratique des normes IFRS -Normes IFRS et US GAAP-** 5e édition, finance/gestion comptabilité .Fonctins de l'eentreprise, Dunod 2013, p60-65 .
- Jacques Richard Et d'autres ,**comptabilité financière - normes IFRS versus normes françaises-** 9e édition , Dunod - Management Sup ; Comptabilite, Controle De Gestion 2011, p 70-74.

- تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمونها؛
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم؛
- وضع المعلومات المترابطة مع بعضها بعض؛
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم عادة في معرفتها.

2) **الملاءمة**: ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في استيعاب وتقييم الأحداث الماضية والتحكم بالحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

وحتى تكون المعلومة ملاءمة لابد أن تتوفر على الخصائص الفرعية التالية:

- التوقيت المناسب: بمعنى أن تقدم المعلومة لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في إتخاذ القرار الملائم بأقل جهد وأقل تكلفة، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها الفائدة المرجوة منها.
- القيمة التنبؤية: ويقصد بها قدرة المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسة (بالتدفقات النقدية أو بالقوة الإرادية للمؤسسة).
- القيمة الرقابية (التغذية العكسية): ويقصد بها قدرة المعلومة على تصحيح التوقعات السابقة لمتخذي القرارات (تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية .الخ)، ومن ثم يكون هناك اتساقا بين محتوى المعلومة التي استخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي استخدمت في التقييم وبالتالي يمكن إستخدام المعلومة المالية في الرقابة والتقييم.

3) **المصداقية (الموثوقية)**: يمكن إعتبار المعلومات صادقة ويمكن الإعتماد عليها إذا كانت تمثل بصدق ما تزعم تمثيله وخالية من الأخطاء والتحيز بنسبة معقولة وتعتمد على أسس موضوعية في القياس ليطمئن متخذ القرار من ناحية الثقة في هذه المعلومات. وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملاءمة المعيار المحدد لقيمة المنفعة التي يمكن لمتخذ القرار جنيها من المعلومات المالية.

ومن أجل أن تكون المعلومة موثوقة لابد أن تتوفر على بعض الخصائص الفرعية كالتالي:

- الصدق في التعبير: ونقصد بها تطابق المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما مثلته من حدث محاسبي بعدالة أي ضرورة تمثيل المعلومات المحاسبية تمثيلا دقيقا للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، فلابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، وعلى أساس هذه الخاصية ليست هناك قاعدة عامة لتقييم صحة المعلومات المستخرجة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، إذن لابد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الإعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات.
- الحيادية (الموضوعية): تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز لفئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين (بمعنى لابد من تجنب تحيز القائم على عملية القياس وتحيز أداة القياس)، وتوجه المعلومات المالية التي تتصف بالحياد للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات.
- إكتمال المعلومات (الشمولية): لكي تكون المعلومة مفيدة لمستخدميها لابد أن تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، أي أن تكون كاملة ضمن حدود المادية (الأهمية النسبية) والتكلفة.
- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق: يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر، مستقل عن الشخص الأول، بتطبيق نفس الأساليب وطرق القياس، ومن ثم فإن المعلومات الأمينة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.
- الجوهر فوق الشكل: لكي تكون المعلومة موثوقة وتمثل بصدق ما تزعم تمثيله من العمليات المالية والأحداث المحاسبية، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس وفقا لشكلها القانوني.
- الحيطة والحذر: يقصد بالحذر تبني الإحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، أي لانبالغ في تقدير الإلتزامات والمصروفات ولا نتعمد تقليل الإيرادات والدخل.

وعلى خلاف معظم الهيئات الدولية، تبنى IASB مفهومي الحيطة والحذر والجوهر فوق الشكل على أنهم من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وشرط لتحقق خاصية الموثوقية في حين تم اعتمادهم في النظرية المحاسبية على أنهم مبادئ محاسبية.

4) **القابلية للمقارنة:** تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والإختلاف بين أداء المؤسسة وأداء مؤسسات أخرى مشابهة لها في فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها في فترات زمنية مختلفة، مما يستلزم التوحيد في القياس والإفصاح والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح عن أي تغييرات استدعتها.

تعد هذه الخاصية على قدر كبير من الأهمية وبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء المؤسسة عبر الزمن وكذا المقارنة بين مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات.

- الثبات (الاتساق): يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

إضافة إلى هذه الخصائص هناك قيود يجب مراعاتها عند الرغبة في الحصول على معلومة تتوفر على الخصائص السابقة منها:

- إقتصاديات المعلومات (الموازنة بين التكلفة والمنفعة): لابد للمعلومات الفعالة أن تراعي العامل الإقتصادي في الحصول عليها وذلك بأن يكون العائد المتوقع من المعلومة أكبر من تكلفة الحصول على المعلومة، لكن من الملاحظ أن هذا القيد يصعب تحقيقه بسبب عدم إمكانية قياس العائد المتوقع من المعلومة لصعوبة التعبير عنه كميا.
- الموازنة بين الخصائص النوعية: في الممارسات العملية غالبا ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية أي انتاج معلومة محاسبية تتصف بالخصائص النوعية بشكل متوازن نوعا ما أي عدم تغليب (أو إهمال) خاصية على حساب خاصية أخرى من أجل تحقيق الهدف من المعلومات المالية.
- الأهمية النسبية (المادية) : هذه الخاصية مرتبطة بخاصية الملاءمة في كثير من الأطر المحاسبية، حيث تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على

متخذ القرار، وتعني إظهار جميع البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها أو عرضها بشكل خاطئ يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية، وتعتبر أهمية المعلومة مسألة نسبية ويصعب تحقيقها فما يكون مهما لطرف قد لا يكون بنفس الأهمية للطرف الأخر.

وبعد عرض مختلف الخصائص يمكن أن نصنف هذه الخصائص إلى ثلاثة أبعاد رئيسية كالتالي[1].

الشكل رقم (01– 02) : أبعاد الخصائص النوعية للمعلومة المالية

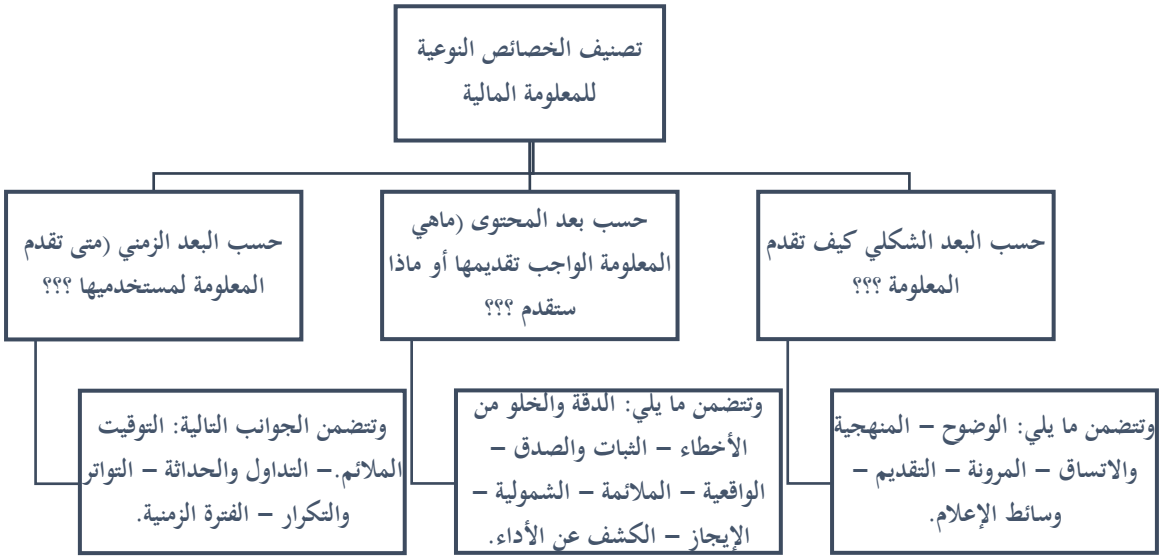

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] كريمة على كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية الأردن، السنة 34 العدد 90، 2011 ، ص 112، 113(**بالتصرف**)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المالية ومعايير قياسها

تتحقق الجودة بمجموعة من الصفات المتكاملة فيما بينها، بالإضافة إلى أنها تتأثر ببعض العوامل المختلفة سوآءا بطريقة مباشرة أو غير المباشرة والتي يمكن أن تزيد أو تقلل من جودتها، من هذه العوامل ما يتعلق بالبيئة المحاسبية التي تعد فيها المعلومة ومنها ما يتعلق بمعدي المعلومة أو المعلومة بحد ذاتها ومنها ما يتعلق بالأجهزة المسؤولة عن مراقبة ومتابعة المعلومة، وفيما يلي سنعرض أهم هذه العوامل والتي لها تأثير على جودة المعلومة من مختلف الجوانب وكذا توضيح أهم المعايير والتي من الممكن الاعتماد عليها في قياس جودة المعلومة .

أولا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية [1]

سنحاول من خلال هذه النقطة توضيح مختلف العوامل التي لها تأثير على درجة جودة المعلومة المالية المقدمة في القوائم المالية وهي كالتالي:

1) العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية للمعلومة (المعلومات البيئية) ومستخدميها

إن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتائج بيئتها، وبما أن البيئة المحاسبية تتكون من قيود ومؤثرات وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية والتي تختلف من وقت لآخر ومن بلد لآخر وبالتالي فإن هذا الاختلاف في الظروف البيئية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على جودة المعلومات وهذا يحدث التباين في محتوى القوائم المالية، وسنذكر باختصار العوامل التي تحكم وتؤثر على البيئة المحاسبية وهي كالتالي:

- **العوامل الاقتصادية:**

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في البلد الذي تتواجد به المؤسسة (رأسمالي أو اشتراكي) كما تختلف المعلومات باختلاف الأحداث الاقتصادية باعتبارها المادة الأولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها.

يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المعدة وفق التكلفة التاريخية مما يستوجب تطوير واستخدام بدائل القياس الأخرى التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة،2009، ص 63 (بالتصرف).

- **العوامل السياسية:**

إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للقوائم المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد تغلب عليه وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين وبالتالي تقع مسؤولية توجيههم وتطوير إمكانياتهم على المؤسسة والمهنة، كما إن إعداد ووضع المعايير المحاسبية الدولية كان ناتج عن تصرف سياسي كما تم إثباته في تقرير لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي 1966.

إن الجهات الحكومية تنظر إلى السياسات المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

- **العوامل الاجتماعية:**

أصبح للعوامل الاجتماعية صداها في الوقت الحاضر على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل بكافة المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز لفئة على حساب فئة أخرى.

كما تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ...الخ، وزاد الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

- **العوامل القانونية:**

إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، حيث تتأثر الممارسات المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات، والتشريعات القانونية والضريبية، ويمكن القول بأن القواعد الملزمة بإعداد وتقديم المعلومة هي أحد العوامل القانونية التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

- **العوامل الثقافية:**

إن العوامل الثقافية من أهم العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسات والنظم المحاسبية والتدقيق بشكل عام والمعلومة المحاسبية بشكل خاص وعلى سبيل المثال المستوى التعليمي للأشخاص في البلاد، حيث يؤثر هذا الأخير على مدى فهم واستيعاب محتوى القوائم المالية، وكذلك بالنسبة للمنظمات المهنية المتواجدة في البلاد وتأثيرها الكبير على كفاءة وجودة المعلومة المقدمة في القوائم المالية.

2) العوامل المتعلقة بالمعلومات المالية ومعديها

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المحددة من قبل FASB تؤثر على جودة القوائم المالية ومدى منفعتها لاتخاذ القرارات وكذلك بموجبها يتم تحديد الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب عرضها. كما أن الموازنة بين هذه الخصائص وتوفير خاصية على حساب أخرى ليست بالأمر السهل ومن شأنها التأثير على جودة المعلومة.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات حاليا استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات والانتشار الواسع للأنترنت (التكنولوجيا الحديثة) واللذان لهما تأثير كبير على انخفاض تكلفة الحصول على المعلومة وإنتاجها وإتاحتها لكل مستخدميها في الوقت المناسب وفي أي مكان في العالم كما يؤثر الاستخدام الصحيح لجهاز الحاسوب وإدخال البيانات بالشكل المطلوب على جودة المعلومة (المخرجات)

كما تتأثر الخصائص النوعية للمعلومة وتختلف حسب معايير المحاسبة أو المراجعة التي أعدت وفقها المعلومة (إذا كانت معايير دولية أو محلية) والمبادئ والأسس المحاسبية التي اعتمدت في إعداداها.

كما أنه من الضروري على معدي المعلومة التحلي بأخلاقيات مهنة المحاسبة والابتعاد عن التحيز والسعي نحو الوصول لأقصى درجات الجودة.

بالإضافة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد أساسا على عاملين إثنين هما[1]:

- جودة المعايير المحاسبية المطبقة والمتمثلة حاليا في معايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS/IAS).
- استعداد منتجي وموزعي المعلومات المحاسبية، أي المسؤولون عن الإدارة المالية والمحاسبية للشركة، على تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب أي العمل وفق مبدأ الإفصاح.

3) عوامل متعلقة بمراقبة المعلومة: تقرير مدقق الحسابات الخارجي (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات من العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) وطبيعة ونوع المعلومة الواردة في القوائم المالية، وهذا من خلال مراجعة القوائم المنشورة وإضفاء الثقة على المعلومة الواردة فيها

[1] يوسف أرشيد حبيب العازمي، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي** ،جامعة الشرق الأوسط ،مذكرة ماجستير محاسبة، كلية الأعمال،2012،ص36.

والتحقق من الالتزام بالمبادئ المحاسبية والقواعد المهنية وتطبيق المعايير الدولية، وتمتع المدقق بالاستقلالية في عمله من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية والتصريح بمعلومة مفيدة لمستخدميها.

كما ذكر أحد الباحثين أن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يعتمد على وجود منظمات مهنية متخصصة قادرة على إصدار معايير على درجة عالية من الجودة بحيث تحد من تجاوزات الإدارة، ووجود آليات حوكمة فعالة، فضلاً عن أهمية جودة عملية المراجعة.[1]

و في الأخير سنلخص أهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01- 03) : العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجعين:

-ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص64 (بالتصرف).

- صبايحي نوال، **أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، نوفمبر 2013.

[1] مجدي مليجي عبد الحكيم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10 (بالتصرف)

مما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد مفهوم محدد لجودة المعلومة المالية، يختلف مفهومها باختلاف العوامل المؤثرة فيه، والوقت والمكان الذي تقدم فيه هذه المعلومة والجهة المسؤولة عن تحديدها، والأطراف المستخدمة لهذه المعلومة حيث قدمت لها العديد من التعاريف وتطور مفهومها عبر الزمن وتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومة المحاسبة والتي يمكن الاعتماد عليها في بعض الحالات.

ثانيا: معايير قياس جودة المعلومة المالية

بالاعتماد على ما تم مناقشته في النقاط السابقة من هذا المبحث، يمكن تمثيل الشكل التالي والذي يوضح بعض المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في قياس أو الحكم على جودة المعلومة المالية.

الشكل رقم (01- 04) : معايير قياس جودة المعلومة المالية

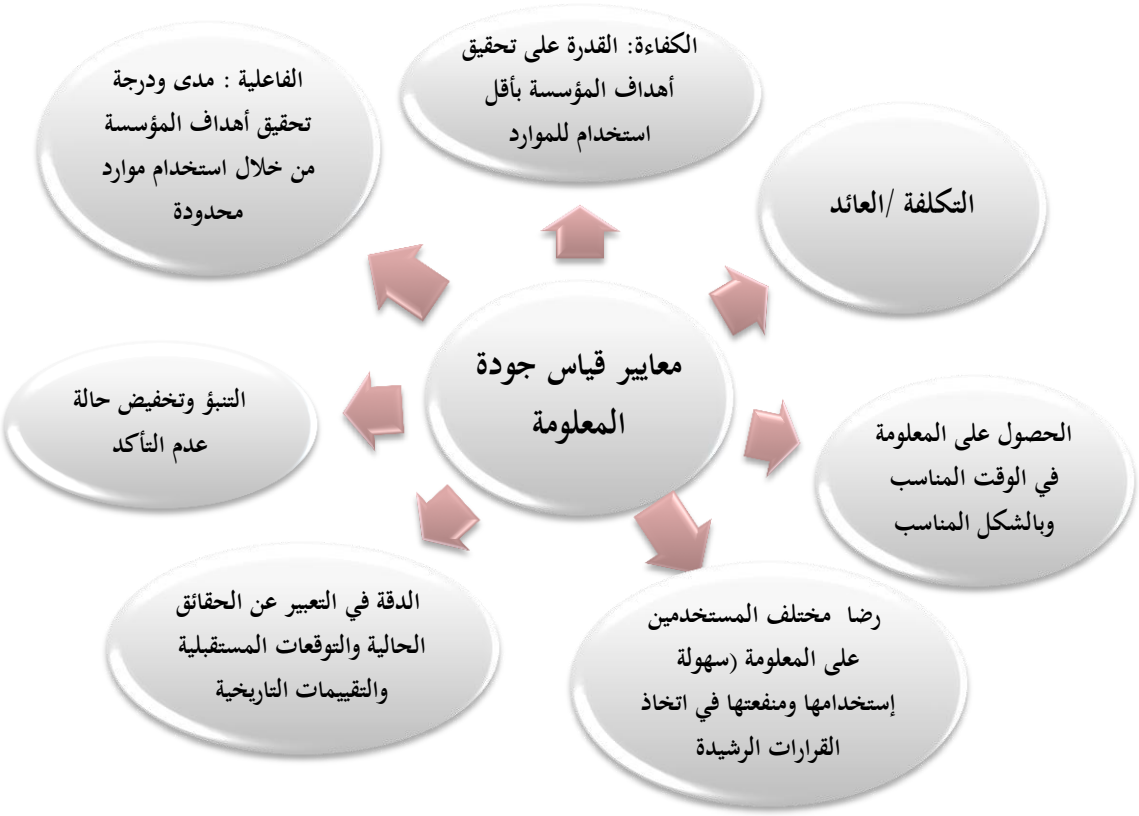

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المرجعين(بالتصرف):

- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2002، ص ص 305-306.

- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/ 2009، ص 73.

المطلب الرابع: الموازنة بين الخصائص النوعية وعلاقتها بأدوات القياس المحاسبي

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية تقديم معلومة مفيدة وعالية الجودة لمستخدميها، تتوفر على الخصائص النوعية المذكورة سابقا، إلا أنه من الصعب الوصول للوضعية المثالية ألا وهي توفير جميع الخصائص معا لذلك ومن الضروري تحقيق التوازن بين هذه الخصائص وهذا أمر يصعب تحقيقه عمليا، بمعنى يجب التضحية بإحداها أو بدرجة منها للحصول على الأخرى وبدرجة أعلى.

إن الموازنة بين الخصائص النوعية قيد فني أكثر منه مهني ويعتبر من بين المشاكل التي تعيق معدي المعلومة، حيث أن استخدام الخصائص النوعية يواجهها عدة محددات نذكر منها: [1]

✓ **الموازنة بين أهداف وصفات مستخدمي المعلومة وبين الخصائص النوعية**

إن مستخدمي المعلومة يختلفون باختلاف أهدافهم ووجهات نظرهم وتقاليدهم ومستويات استيعابهم وفهمهم فمثلا نجد معلومة مهمة وملاءمة للبعض وليست مهمة للبعض الأخر بالإضافة إلى أن الشركة قد تفصح عن معلومة بسيطة ومفهومة ولكن بعض المستخدمين يجدون صعوبة في استيعابها وتحليلها لذلك على المحاسب والإدارة مواجهة هذا المشكل بإيجاد توازن مناسب ومعقول بين الخصائص النوعية وبما يناسب مختلف المستخدمين.

✓ **الموازنة بين خاصية الموضوعية والمقارنة:**

يتحقق الحد الأقصى للمقارنة عندما تكون جميع عناصر الميزانية محددة ومقاسة بكل موضوعية كما هي عليه وليست على أساس الأسباب أو النوايا التي أدت إلى حدوثها، إن تحقق الحياد في الميزانية سيتحقق الحياد في حساب النتائج.

ومن أجل بلوغ الهدف عملية المقارنة والوصول لنتائج جيدة لابد من توفر الحياد بين مختلف القطاعات وبين مختلف المستخدمين والمهنيين وهذا أمر يصعب تحقيقه خصوصا بين المؤسسات، لأن اختيار البدائل المحاسبية الملاءمة لمؤسسة أو لفترة زمنية قد لا تكون ملاءمة لمؤسسة أخرى أو لفترة أخرى، كما أن اختيار هذه البدائل يكون بناءا على رأي المحاسب أو رغبة الشركة وحاجتها لذلك البديل.

[1] المصدر(بالتصرف) من:

- جمال علي عطية الطرايرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص(70-71).
- Gilbert Gélard، **op.cit.**

ومنه يصعب على المستخدم(المستثمر) إيجاد معلومة ملاءمة تصلح للمقارنة إذا ركز على شرط الموضوعية في إعداد القوائم المالية.

✓ **الموازنة بين خاصية المقارنة والثبات (الاتساق)**

ليتمكن مستخدمي القوائم المالية خصوصا المستثمرين من إجراء عملية مقارنة وتطور أداء الشركة عبر السنوات أو مقارنتها مع أداء الشركات المشابهة لها فإنه من الضروري على الشركة الالتزام بتوحيد وثبات الطرق و السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي تغيير يحدث والآثار المترتبة عليه وهذا يصعب على الشركات تحقيقه لأنه من غير المناسب أن تستمر الشركة في استخدام سياسة محاسبية معينة في المحاسبة على عملية مالية أو حدث إذا ما كانت تلك السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة و إمكانية الاعتماد على المعلومات أو الوثوق فيها، كما أنه من غير المناسب أيضا عدم تغيير السياسات المحاسبية المتبعة من طرف الشركة إذا كانت هناك سياسات محاسبية أخرى بديلة أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات أو الأحداث المالية ومنه فإن الطلب على معلومة ملاءمة صالحة لعملية المقارنة لا يمكن الحصول عليها في ظل عدم ثبات الأساليب والسياسات المحاسبية والبدائل المستخدمة في المعالجة المحاسبية للشركة الواحدة أو لعدة شركات في نفس القطاع .

✓ **الموازنة بين خاصية الموثوقية والملاءمة والشمولية (الاكتمال)**

إن المعلومات الواردة في الملاحق وضعت لتلبية أهداف الملاءمة واكتمال المعلومة، بحيث عندما يكون هناك شك في أن البند يستوفي شروط الاعتراف عنه في القوائم الأساسية سيتم إدراجه في الملاحق للتوضيح للمستخدم ولتدعيم خاصية القابلية للفهم، وغالبا ما ينظر لهذه المعلومات التكميلية على أنها معلومات أقل جودة من القوائم الرئيسية وهذا باعتبارها معلومات نوعية لا يمكن مراجعتها والتدقيق في صحتها وبالتالي تنعدم مصداقيتها، ومن أجل تعزيز الملاءمة في المعلومات التكميلية لابد من إعادة النظر في تنظيم نقاط الملاحق وتحديد شروط إدراجها والإفصاح عنها.

✓ **الموازنة بين الملاءمة والموثوقية:**

ينظر لخاصية الموثوقية على أنها تتعارض مع خاصية الملاءمة من جهة ومن جهة أخرى فالخاصيتين مترابطتين لحد ما، لا يمكن أن نقول على المعلومة أنها ملاءمة وهي لا تحوز على ثقة مستخدميها، فالموثوقية شرط ضروري لملاءمة المعلومة لدى مستخدميها ومن جهة أخرى فالمعلومة الموثوقة يمكن أن تكون ملاءمة فقط إذا توفرت فيها شروط الملاءمة الأخرى.

وكمثال على ذلك إن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية مقارنة بباقي بدائل القياس المحاسبي حيث تعتبر قابلة للتحقق والمراجعة لاعتمادها على الوثائق الثبوتية وموضوعية نوعا ما لخلوها من التحيز وتتمتع بدرجة أقل من الملاءمة لعدم تمثيلها للواقع بصدق، وتعكس أحوال السوق التي كانت سائدة عندما تمت العملية ولا تساعدنا على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وعلى العكس فالقيمة السوقية العادلة تعتبر ملاءمة بدرجة كبيرة لأنها تعكس أحوال السوق الجارية، ولكن غير موثوقة بسبب التقلبات السعرية في السوق بين لحظة وأخرى، وتكون موثوقة فقط لحظة القياس .

وعند المفاضلة بين الخاصيتين نجد أن الآراء تختلف، فهناك من يفضل الملاءمة بدرجة أكبر مثل المستثمرين لمساعدتهم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بينما نجد من يعطي أهمية قصوى للموثوقية مثل المدققين ومعدي التقارير المالية.

ومن الملاحظ أن الخاصيتين تربطهما علاقة تكامل لبلوغ جودة المعلومة المالية.

- ✓ **الموازنة بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية:**

من خلال التمعن في الخاصيتين نجد أن هناك تعارض بينها، حيث أن المعلومة التي تصل في الوقت المناسب لمستخدميها (متخذ القرار) قد تكون معلومة غير دقيقة وذات قدرة تنبؤية منخفضة كأرقام التكلفة التاريخية وبالتالي لابد من إيجاد توافق بين الخاصيتين لتوفير معلومة ملاءمة ومفيدة في اتخاذ القرارات الصائبة.

- ✓ **صعوبة تحقيق شرط (التكلفة / العائد) للمعلومة:**

باعتبار المعلومة كالسلعة فلابد على أن تكون منفعتها تفوق تكلفة الحصول عليها لذلك فعلى الشركة عدم إنتاج أو توزيع معلومات غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية (غير مهمة) وتكون تكلفة الحصول عليها أو إعدادها أكبر من العائد المتوقع منها وإلا فإن الشركة ستتحمل خسارة في الإفصاح عن مثل هذه المعلومات وهذا الشرط من الصعب تحقيقه لأن تقدير العائد المتوقع من المعلومة يبقى أمر شخصي غير مضبوط.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة

يعتبر مفهوم القياس مشكلة مستعصية ليس من السهولة بمكان حلها، كون صياغة الأرقام تعتبر نتاج لخليط من النوايا والحقائق والأهداف والبدائل، وبقدر إيمان العاملين في مهنة المحاسبة بوجود هذه المشكلة، بقدر إيمانهم بعدم إمكانية الانتهاء من حل المشكلة حلا جذريا، ولكن هناك كم هائل من الجهود سواء من المنظرين في المحاسبة أو الجهات التي تعنى بإصدار المعايير المحاسبية، أو العاملين بشكل عام على تحسين أسس وأساليب القياس لشتى بنود عناصر القوائم المالية، حتى الوصول إلى ما بأذهانهم عن قيمة تقرب القيمة المقيسة إلى القيمة الحقيقية المنشودة، أي أنهم ينظرون إلى تحقيق مفهوم عدالة القيم المعروضة ضمن القوائم المالية، حيث أثمرت هذه الجهود عن التوصل إلى مفهوم القيمة العادلة[1].

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي[2] وأسباب التوجه إليها

سنوضح في هذا المطلب تطور ظهور مفهوم القيمة العادلة في الأدبيات المحاسبية والأسباب التي دعت للتوجه إليها والتطور التاريخي لهذا المفهوم وطرق تحديدها.

الفرع الأول: ظهور مفهوم القيمة العادلة

أشارت الأدبيات المحاسبية إلى أن البحث عن بدائل لحل مشاكل القياس المحاسبي والتغلب على المعوقات الموجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية ومحاولات الخروج عن هذا الأساس قد بدأت منذ فترات طويلة وكانت كل هذه

---

[1] خالد الجعارات و محمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية** –مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية –العدد(34) –2013– ص ص 241،242 .

[2] المصدر بالتصرف من :

- يامن خليل الزغبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك الأردن،2005، ص: 66-68 .
- جمال علي عطية الطرايرة ، **مرجع سبق ذكره**، ص:79 .
- فارس بن ايدير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 06 .
- Yves BERNHEIM ,Lionel ESCAFFRE ,MAZARS & GUERARD , **EVALUATION A LA JUSTE VALEUR :UN NOUVEAU MODELE COMPTABLE ?** , Manuscrit auteur publié dans "Comptabilité Contrôle Audit (1999) 25-45" , version 1 - 9 Jan 2013، p3-6 ..
- Jean - François CASTA, **La comptabilité en « juste valeur » permet –elle une meilleure représentation de l'entreprise ?** , centre de recherche sur la gestion, université paris dauphine, p07 .

المحاولات تهدف إلى تطبيق أسس قياس محاسبية تعكس القيمة الاقتصادية للمؤسسة بشكل أو بآخر وقياس البنود المالية بقيمة تعادل قيمتها الحالية أو تقترب منها.

يعد مفهوم القيمة السوقية العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الجارية في القياس المحاسبي، وقد تم طرح هذا المفهوم بشكل فعلي في العقد الأخير من القرن الماضي، وكان Chambers و Sterling من بين المفكرين الذين كان لهم دور كبير في ظهور هذا المفهوم وتقديم المبررات التي تبين عجز التكلفة التاريخية على تقديم المعلومة الحديثة التي تلبي حاجات مستخدميها خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية.

وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة الجدل الدائر حول محاسبة التضخم وكيفية إدخال تغيرات الأسعار في الحسابات، وبعد المحاولات الفاشلة في اعتماد محاسبة تغير الأسعار المستندة على التكلفة الحالية أو التكلفة الاستبدالية، اتجه واضعو المعايير المحاسبية إلى استخدام القيمة السوقية الحالية.

وقد قام Chambers من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1966 بوضع فكر مستقل ذا منهج واضح في التقييم وترسيخ القياس المحاسبي في ظل تطبيق القيمة السوقية العادلة بالإضافة إلى العديد من المقالات الهادفة إلى هذا التوجه، وكان يعتقد أن أسعار إعادة البيع للأصول هي التي تقدم معلومات حديثة تمكن الشركة من التأقلم مع البيئة المتغيرة باستمرار، وكان يطلق اسم المحاسبة المستمرة المعاصرة (COCOA) على المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها عند التقييم بالقيمة السوقية العادلة وكان يميل لتسمية هذه الأخيرة بالنقد المكافئ الحالي.

- مفهوم النقد المكافئ الحالي أو القيمة السوقية العادلة (Chambers1970):

"قيمة النقد المتوقع الحصول عليه عندما تقوم الشركة بتقويم أصولها والتزاماتها على أساس النقد الممكن (المحتمل) تحققه في ظل أسعار بيعها الحالية " (يقصد به وقت إعداد القوائم المالية).

- وقد وضع Sterling تعريفا للقيمة السوقية العادلة كالتالي هي: " عملية تقييم الأصول في ظل سعر بيعها السوقي الفوري " اعتبر على أنها القيمة على أساس سعر المخرجات.

وقد تبنت العديد من اللجان والهيآت المحاسبية الدولية مفهوم القيمة العادلة في إصداراتها حتى قبل انتشار المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وظهر هذا المفهوم في العديد من المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية وغيرها، وقد كان (FASB) أول من تطرق للقيمة العادلة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة وأول إصدار تضمن مفهوم القيمة العادلة سنة 1953 ARB43 (Accounting Research Bulletin)، (Chapitre 7 A) ويليه APB 16 سنة 1970(Accounting Principles Board opinions).

وتوالت إصدارات وتعديلات معايير (FASB) مع مرور السنوات:

- بالنسبة ل (IASB): كان أول ظهور لمفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية سنة 1981 في (IAS 16).
- في بداية الثمانينات من القرن الماضي، أصدرت الجمعيات المهنية للعديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان ما يقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات.
- قبل سنة 1990 كان استخدام القيمة العادلة محدود جدا واعتبر على أنه طريقة تقييم تنطبق على بعض المعاملات والأدوات فقط ولا يمكن الاعتماد عليه كنموذج للتقييم الأولي واللاحق، ولم يتم الإشارة لمعالجة الأدوات المالية ضمن هذه المعايير.
- بعد سنة 1990 بدأ هذا المفهوم يأخذ معناه الحالي وانتشر استخدامها وكان مقتصرا على إعطاء معلومات حول الأدوات المالية في الملاحق (الكشف أو الإفصاح) وبعد ذلك بدأ يستخدم في الاعتراف المحاسبي بمعنى الاعتراف بالمكاسب والخسائر الغير محققة في النتيجة لبعض الأدوات المالية ومشتقاتها.

وأصبح استخدامه حاليا على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من المجالات كمبدأ للتقييم الأولي ومراقبة التقييمات ومتابعة الأصول والخصوم وعلى العموم يرتبط تطور مفهوم القيمة العادلة بتطور الأدوات المالية

وقد ركزت هذه الهيآت الدولية في التعريفات التي وضعتها على الأدوات المالية وأهملوا باقي العناصر وكأنه جزء من منهجيتهم وليس مصطلحا ظهر أصلا ليستخدم في القياس المحاسبي، وسنعرض في النقطة الموالية بعض التعريفات.

الفرع الثاني: أصل تسمية القيمة العادلة[1]:

تعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل قيَم والفعل عدلَ حيث يقال "قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته وعادل بين الشيئين أي وازن بينهما وعادل الشيء بالشيء أي سواه وجعله مثله قائما مقامه والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه."

أما في اللغة الإنجليزية فهي تعبر عن الرغبة في المعاملة العادلة (Fair Dealing) والثروة الحقيقية (True Worth) للاعتراف بها وتثمينها، فهي تنقل جوهر الحقيقة (Truth) والاستقامة (Fairness)، والمصطلح المرادف للقيمة العادلة (Fair Value) ، والذي يستعمل عادة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية(Market-Mark-To)،(Mark-To-Model .

الفرع الثالث تعريف القيمة العادلة وشروط وطرق تحديدها:

إختلفت التعاريف بإختلاف الجهات التي أصدرتها وظروفها ووجهة نظرها حول الموضوع ومنها:

التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) في مارس 1959 والذي يعرفها بأنها:

"السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية"

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي:

"هي مبلغ نقدي تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة"[2].

[1] حدة فروحات، أسامة عمامرة، **القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي – عرض تحليلي لتجربة دولة الصين** – الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 ، ص: 330.

[2] طارق عبد العالي حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة–المحاسبة عن القيمة العادلة**–، الدار الجامعية 2003 ،ص 11

وتعرف القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بأنها: [1]

"المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل، وعلى أساس تجاري بحت ".

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بوضع مفهوم شامل للقيمة العادلة في معياره رقم 157 كما يلي:

"الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس".

كما عرفها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 كما يلي[2]

"هو سعر الحصول على أصل أو تحويل التزام بين أطراف متدخلين في السوق في ظروف عادية لحظة القياس".

وفقا لما تم عرضه أعلاه سنلخص في الجدول التالي أهم تعريفات القيمة العادلة التي تم إصدارها من قبل الهيآت والمعايير المحاسبية لبعض الدول:

الجدول رقم (01– 04) :أهم تعريفات القيمة العادلة حسب بعض الجهات المحاسبية الدولية

	مفهوم القيمة العادلة	خصائص وشروط القيمة العادلة الواردة في التعريف
مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) 1959	"السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية"	السعر، عملية تبادل فعلية للملكية، وجود أطراف مشاركة في العملية، توفر الظروف العادية لإتمام العملية إطلاع ودراية طرفي العملية بظروف السوق.
الإقتصادي Chambers 1970	مفهوم النقد المكافئ الحالي أو القيمة السوقية العادلة هي: "قيمة النقد المتوقع الحصول عليه عندما تقوم الشركة بتقويم أصولها والتزاماتها على أساس النقد الممكن (المحتمل) تحققه في ظل أسعار بيعها الحالية " (يقصد به وقت إعداد القوائم المالية).	قيمة النقد المقدرة، افتراض عملية البيع بالأسعار الحالية عند إعادة التقييم لأصول والتزامات الشركة، (تبنى مفهوم نموذج القيمة البيعية الصافية)

1محمد مطر وآخرون، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، دار وائل للنشر، الطبعة 2 ،2008 ، ص 195.

2 IFRS 13- DELOITTE, IFRS in focus, IASB issues news, standard on fair value measurement and disclosure, p 2.

لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) ورد التعريف في المعيار الثالث 1994	"هي مبلغ نقدي تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة"	قيمة مقدرة، عملية تبادل الأصل (صفقة)، وجود طرفي العملية مطلعين وراغبين في إتمام العملية ومستقلي، وجود سوق كفئ، لحظة القياس هوتاريخ حدوث الصفقة.
المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	"هي القيمة الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل، وعلى أساس تجاري بحت "	القيمة، عملية مبادلة الأصل أو تسديد دين، وجود أطراف المشاركين في العملية راغبين ومطلعين، إجراء العملية في ظروف عادية.
معيار المحاسبة الأمريكي (FAS157) 2006	"هي الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الاصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس"	الثمن، عملية بيع أصل أو سداد إلتزام، وجود سوق لإتمام الصفقة، وجود مشاركين في السوق، ظروف عادية لإتمام الصفقة، تحديد الثمن لحظة القياس.
معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (IFRS13) 2013	"هو سعر الحصول على أصل أو تحويل التزام بين أطراف متدخلين في السوق في ظروف عادية لحظة القياس"	نفس الشروط السابقة الواردة في (FAS157) تعريف
النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) 2009	القيمة الحقيقية :وهي المبلغ الذي يمكن ان يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الإعتيادية	مبلغ، عملية تبادل أصول أو إنهاء خصوم، وجود أطراف مطلعين وراغبين في إجراء العملية، شروط المنافسة العادية (اعتمد على التعريف IAS في الواردة
المعيار المحاسبي المصري رقم 45 2015	" هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".	نفس الشروط السابقة الواردة في تعريف (FAS157)
معيار المحاسبة السعودي رقم 9	"هي القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا"	القيمة، عملية تبادل الأصول، وجود أطراف مشاركين في العملية وراغبين.
المصدر: من إعداد الباحثة		

حسب رأينا ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن تعريف الذي وضعه IFRS 13 كان مشابها للتعريف الذي أصدره FAS 157 من قبل، حيث كان شاملا ودقيقا مقارنة بالتعاريف السابقة الذكر وقريبا من الواقع لأنه اعتبر القيمة العادلة بأنها سعر وهي أشمل من كونها قيمة (حسب الفكر الإقتصادي فالقيمة هي عبارة عن رأي (opinion)يعكس جوهر الأشياء على عكس السعر الذي يمثل حدث (un fait)، فالسعر يمثل قيمة المبادلة الفعلية التي حدثت، إذن السعر هو سعر الدفع الذي على أساسه تمت عملية التبادل ومنه تنتقل القيمة من شكلها المحسوس

إلى شكلها الملموس[1])، وحسب معايير التقييم الدولية فالسعر يدل على تبادل فعلي للسلع والخدمات بينما القيمة تعكس السعر الأكثر إحتمالا أن يتوصل إليه البائع والمشتري للسلع والخدمات المتاحة للبيع، الإضافة إلى أنه اشار إلى مدخل السوق كأسلوب لتقدير القيمة السوقية العادلة .

ومن جهة ثانية شمل تعريف IFRS 13 على جميع شروط تحديد القيمة العادلة مقارنة بالتعاريف السابقة حيث ذكر أن القيمة العادلة تتحدد بناءا على سعر الحصول على أصل أو تسديد (تحويل) التزام أي نظر لحدوث الصفقة من جانبين بمعنى تناول تقييم الأصول والخصوم على خلاف بعض التعريفات التي اكتفت بتحديد القيمة العادلة بناءا على تبادل الأصول كالتعريف الذي أصدرته (IVSC).

بالإضافة إلى أن التعريف أكد على ضرورة تحديد القيمة العادلة لحظة إجراء الصفقة أي لحظة القياس وبالتالي فهو يؤكد على أن القيمة العادلة يمكن أن تتغير بين لحظة وأخرى ومن الضروري وجود مشاركين لإجراء الصفقة يكون مطلعين وراغبين في إجراء العملية وغير مكرهين وأن تجرى العملية في ظروف عادية وأن تؤخذ الأسعار بناءا على السوق الذي تتوفر فيه المعلومات الكافية (نشط).

كما نلاحظ أن مفهوم القيمة العادلة قد تطور بمرور السنوات ليشمل جميع الشروط وتنتقل القيمة العادلة من كونها قيمة إلى سعر أو ثمن.

✓ ومن التعاريف السابقة نستنتج أهم شروط تحديد القيمة العادلة كالتالي:

- وجود سوق نشط وفعال: أي أن تكون الأسعار فيه متقاربة والمعاملات منتظمة وأن يكون سوق مفتوح والأسعار غير متحكم فيها من طرف فئة معينة (البائعين مثلا) ويتميز بالشفافية، إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطا تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية.
- أن يكون كل طرف مشارك في الصفقة على دراية تامة بالعمليات المالية والتجارية التي يرغب في القيام بها ومطلع على كل ظروف السوق والأسعار المتداولة وأن تكون المعلومات متماثلة بين كلا الطرفين.
- أن تتم الصفقة بين أطراف مستقلين وغير مكرهين على إجراء العملية التبادلية وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه.

[1] احمد بكاي وأخرون ،**القياس المحاسبي ما بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول دورمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات 25/24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الإقتصادية و التسييرو التجارية جامعة ورقلة ، ج 1 ،ص403 .

- أن تتم العملية بدون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف استثنائية.
- أن يحدد سعر الصفقة وقت حدوثها فعلا (أي أن تعكس القيمة العادلة السعر الجاري وقت إعداد الميزانية).

وهناك من يرى أن من شروط تطبيق القيمة العادلة توفر ما يلي: [1]

- الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفاعلة لقياس القيمة العادلة بكفاءة وفعالية.
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
- توفر القوانين والتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة للقيمة العادلة وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

✓ الشروط الواجب توفرها في المقيم: [2]

- أن يكون شخص مناسب للمهمة ومؤهل مهنيا؛
- أن يكون لديه خبرة كافية في مجال التقييم؛
- أن يكون لديه اطلاع على الاسعار المتداولة ومعرفة بالسوق المطلوب؛
- أن يكون مستقل (محايد) في إبداء رأي عادل.

✓ عندما نبحث في مفهوم القيمة العادلة نجد انها تقسم الى قسمين هما[3]:

أولا: قيم تستند الى السوق وهي: القيمة السوقية، أي الاسعار المعلنة في سوق نشط.

ثانيا: قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي: القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المؤسسة المستمرة، قيمة التصفية.

---

[1] روان مازن الضلاعين الجوازنة ،**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي(دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية)** ، مذكرة ماجستيرفي المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ،2014 ،ص 21 .

[2] Valuation Group SPA Capital Advisors Limited, **IFRS in India ،Migrating to Fair Value concept** , Consultez le site Web de :www.**spacapital.com**/News/**IFRS_Valuation**.pdf

3- نعيم سابا الخوري، **القيمة العادلة و الإبلاغ المالي**، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية،محاضرة في المركز الثقافي العربي في دمشق،2007.

✓ **طرق تقدير القيمة العادلة**

هناك عدة طرق لتقدير القيمة العادلة (حسب ما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 1984) ونلخصها في الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (01- 05) : طرق تقدير القيمة العادلة

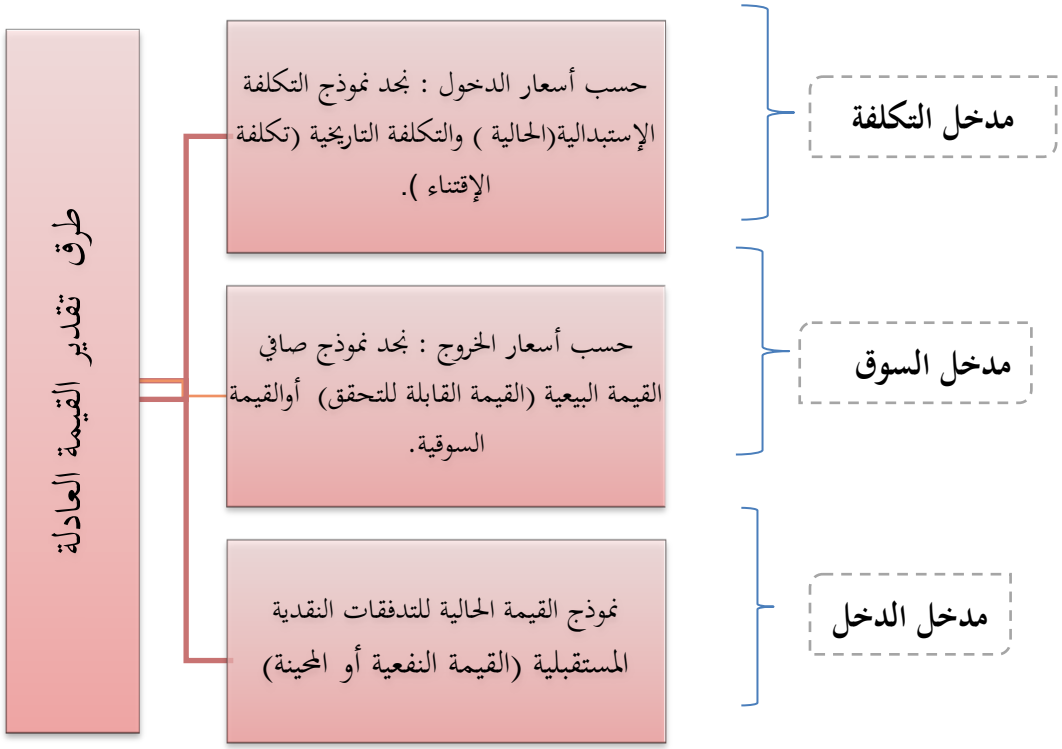

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة لسنة 1982 و FAS 157.

1 Jean - François CASTA **op.cit** .

الفرع الرابع: الأسباب الداعية للتوجه لمحاسبة القيمة العادلة

كان لكل من Chambers و Sterling الدور الكبير في ظهور القيمة السوقية العادلة وتقديم المبررات التي تبين عجز التكلفة التاريخية على تقديم المعلومة التي تلبي حاجات مستخدميها خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية، ومن بين الأسباب التي دعت إلى تطوير أدوات القياس المحاسبي وحفزت ظهور القيمة العادلة نذكر منها:

- التوسعات الكبيرة في الاستثمارات وما فرضته على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات. [1]
- إدخال المشتقات وغيرها من الأدوات المالية المعقدة وزيادة تقلبات الأسعار مثل معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- ظهور وتطور الأسواق المالية وزيادة حاجة المستثمرين والمحللين والمديرين الماليين في الحصول على معلومة ملائمة وقريبة من الواقع وتعكس المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق، بالإضافة للنتائج الوخيمة للفضيحة المالية، [2]
- رغبة المؤسسات في تحسين صورة الإدارة وتحسين المؤشرات المالية وخاصة الرافعة[3].

ومن بين الأسباب التي أظهرت الحاجة للقيمة السوقية العادلة كطريقة تقييم[4]:

- الرغبة في وجود منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي تشبع رغبات المستثمرين ومختلف مستخدميها وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة،

1ماهر موسى درغام وتامر بسام الاغا، **مرجع سيق ذكره**، ص 9

[2] Sana Taboubi ، **L'information Financière A La Juste Valeur Risques Et Enjeux De La Révolution (Le Cas Tunisien)**، Mémoire Réalisée En Vue De L'obtention Du Master Professionnel En Gestion Et Audit Des Risques , Ecole Supérieur Des Sciences Economiques Et Commerciales De Tunis 2006/ 2007. http://www.memoireonline.com/09/08/1538/.

[3]ابراهيم عبد موسى السعبري و زيد عائد مردان ، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية** ، مقال في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الثامنة – العدد الخامس والعشرون، ص240 .

[4]يامن خليل الزغبي ، **مرجع سيق ذكره**، ،ص ص 68-71 .

- من خلال الاسم الذي أطلق على هذا المنهج المحاسبي " قيمة "، يظهر أنه قادر على قياس القيمة الحقيقية للشركة، ومعرفة هذه القيمة تعتبر من الأمور البالغة المهمة بالنسبة للمتعاملين مع هذه الشركة من أجل اتخاذ الكثير من القرارات المستقبلية،
- من أجل أن تحقق المحاسبة غايتها وهو تزويد مستخدميها بمعلومة نافعة ومفيدة للجميع، بغض النظر عن تكييف هذه المعلومات حسب غاياتهم ودون التحيز لأي طرف من الأطراف، لذلك يرى Sterling 1972 أنه لابد أن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها ومعظم هذه القرارات تعتمد على بعض المسائل منها: النقد المتوفر حاليا للاستثمار في المشروع المرتقب، مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب، نسبة الخطر التي تمكن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات، إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق وكل هذه المسائل تتطلب معرفة كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الإقتراض والقدرة على زيادة رأس المال وكل هذه المعلومات توفرها القيمة السوقية العادلة .
- كما أظهر Chambers 1966 عدم صلاحية التكلفة التاريخية عن معالجة أحد محددات التي تواجه مسألة القياس، ألا وهي محددات الوحدة النقدية، وإفتراضها ثبات القيمة االنقدية دون الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المستقبلية التي تطرأ على القوة الشرائية للقيم النقدية المعبر عنها ماضيا.
- ومن الملاحظ في العقود الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) نحو إصدار و تعديل العديد من معايير المحاسبة وفقا للقيمة العادلة لغرض الوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي و الابتعاد بذلك عن المدخل المحاسبي التقليدي و المتبع منذ نشأة المحاسبة[1] .
- الاهتمام بمفهوم الحفاظ على رأس المال المادي وما له من أهمية بالغة في كونه يمثل أحد المقومات الأساسية لإستمرار المؤسسة، وإظهار قيمتها أمام متنافسيها والأطراف المتعاملة معهم بالشكل الذي يضمن حقوقهم، مما لاشك فيه أن أي وحدة إقتصادية لا يمكن لها أن تمارس مختلف أنشطتها بشكل سليم بعيدا عن المحافظة على رأس المال و صيانته بل و تطويره[2]، وهذا ما تسعى له القيمة الجارية.

---

1 ثابت حسان ثابت ، عبد الواحد غازي محمد ، **التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة –دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية** – مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول دورمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، كلية العلوم الإقتصادية و التسييرو التجارية ،جامعة ورقلة ، 25/24 نوفمبر 2014 ص 372 .

2 كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، ط1، 2004، ص403.

المطلب الثاني: القياس بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)

من خلال هذا المطلب سنتناول منهجية القياس بنموذج القيمة العادلة موضحين بذلك مختلف المعايير المحاسبية الدولية التي تضمنت القيمة العادلة وشروط استخدامها والطرق البديلة لتقديرها وكيفية تقييم بنود الميزانية وفق هذا النموذج.

الفرع الأول: المعايير التي تضمنت محاسبة بالقيمة العادلة

تهتم محاسبة القيمة العادلة بالمواضيع التالية:

الأدوات المالية، الإستثمارات العقارية، الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية)، المطلوبات التأمينية.

ومن بين المعايير التي تطرقت بشكل واضح إلى الإفصاح وتقييم الأصول بالقيمة العادلة كمعالجة مباشرة أو معالجة بديلة فهي:

- ARB43سنة 1953 (أول إصدار محاسبي تبنى مفهوم القيمة العادلة كان ضمن مجلة البحوث المحاسبية).
- APB29 سنة 1973 بعنوان القيمة العادلة للمعاملات الغير مالية.
- SFAS 125 سنة 1957 بعنوان المحاسبة عن بعض الأوراق المالية السوقية.
- FAS107 بعنوان الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.
- FAS115 عنوان المحاسبة عن بعض الإستثمارات للأوراق المالية.
- FAS 157 بعنوان القياس بالقيمة العادلة
- IAS 16 بعنوان الأصول الثابتة الملموسة.
- IAS 38 بعنوان الأصول الغير ملموسة.
- IAS 39 بعنوان الأدوات المالية (الاعتراف و القياس).
- IAS32 بعنوان الأدوات المالية (العرض والإفصاح)
- IAS40 بعنوان العقار الإستثماري.
- IAS 41 بعنوان الزراعة.
- IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية –الإفصاحات

- IFRS09 بعنوان الأدوات المالية

كما صدر مؤخرا معيار IFRS13 الذي يبحث في القياس وفق القيمة العادلة ويعرفها ويحدد الإفصاحات المطلوبة عن القياس ويحدد الشروط المتوفرة في المتعاملين وطرق التقييم، حيث بدأ العمل به خلال سنة 2013.

مع العلم أن كل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة بشكل أو بآخر.

الفرع الثاني كيفية قياس القيمة العادلة لعناصر الميزانية

بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن إستخدام القيمة العادلة في قياس بعض العناصر والمتمثلة فيما يلي[1]:

- ✓ **القيمة السوقية للأراضي والمباني** التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.
- ✓ **القيمة الإستبدالية بعد الإهتلاك:** عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.
- ✓ **المخزون:**

- تقيم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع التكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناءعلى ربح البضائع تامة الصنع المشابهة.
- تقيم المواد الخام بتكاليف الإستبدال الجارية.

- ✓ **الأصول والالتزامات الضريبية:** تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة التي تحدد من وجهة نظر المؤسسة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الإلتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمتها العادلة ولا يتم خصمها.

[1] هواري المعراج وحديدي أدم، **إشكالية تطبيق القيمة العادلةكأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية** ،مداخلة في الملتقى الدولي حول **SCF** في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة(**IAS / IFRS**) والمعايير الدولية للمراجعة(**ISA**) جامعة البليدة2011، ص11.

- ✓ **الذمم الدائنة وأوراق الدفع:** الديون الطويلة الأجل والالتزامات، المستحقات والمطلوبات الأخرى تقيم بالقيمة الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الإلتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب.
- ✓ **الإستثمارات العقارية:**[1] وقد تكلم عنها المعيار رقم 40 حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويعتبر السعر السوقي أفضل دليل للقيمة العادلة وهذا في الظروف العادية وإذا لم يتوفر أسعار جارية في السوق فيكون أفضل دليل للقيم العادلة هو سوق تنشيط الممتلكات المشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أو سوق نشط للممتلكات المختلفة من حيث الشروط لكن تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتجة بين هذه الممتلكات والاصل المراد تقديره.
- ✓ **المحاصيل الزراعية والأصول البيولوجية:**تكلم عنها المعيار 41 وتظهر هذه الأصول بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع وتحدد هذه القيمة على أساس السعر المعروض في السوق النشط وإذا لم يتوفر السوق النشط تستخدم سعر آخر معاملة في السوق بشرط عدم وجود تغيير كبير في الظروف الاقتصادية أو تؤخذ أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار بالإضافة لطرق أخرى...
- ✓ **إلتزامات عقود التأمين:** يتم إجراء فحص لمدى كفاية الإلتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث في قائمة الدخل.
- ✓ **الأصول غير الملموسة:2**

حيث تكلم عنها المعيار 38 حيث يعتمد في تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول على الأسعار المدرجة في السوق النشط وإذا لم يتوفر فتتخذ سعر أحدث عملية مماثلة لبناء القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغيير في الظروف الإقتصادية بالإضافة لأساليب أخرى وهذا عند الاعتراف المبدئي أما عند القياس اللاحق للإعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة فان تحديد القيمة العادلة عند استخدام اسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط أو السعر السوقي المحدد في آخر عملية إعادة تقييم مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لإنخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة.

[1] نعيم سابا الخوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 8-9

[2]هواري المعراج وحديدي أدم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص13

✓ **القيمة العادلة للأدوات المالية**: هو المبلغ الذي تباع أو تشترى به في إطار عملية جارية بين طرفين لهما الحرية الكاملة في إطار سوق نشط وفي غياب هذا الأخير يقدر القيمة العادلة تقنيون مختصين في المجال.[1]

تكلم المعيار رقم 39 "الاعتراف والقياس" عن الأصول المالية[2] وصنفها إلى:

- إستثمارات مالية بغرض المتاجرة(المضاربة).
- إستثمارات مالية متاحة للبيع وغير محتفظ بها للمتاجرة.
- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى ميعاد إستحقاقها.
- قروض وحسابات مدنية محتفظ بها لغايات غير تجارية.

يتم الاعتراف بأخذ بنود الأصول بمقدار تكلفته أو التكلفة المطفأة والتي يفترض أنها تساوي القيمة العادلة للأصول في معاملات متوازية.

✓ **الخصوم المالية**: يتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات التالية بقيتها العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي: -التزامات مشتقات مالية -مطلوبات مالية لأغراض الإتجار[3].

يتم تحديد القيمة العادلة وفقا لأسعار الإغلاق أو أسعار السوق وهذا في السوق النشطة وفي حال عدم توفر ذلك يتم تقدير القيمة العادلة من خلال حساب التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام سعر الفائدة لأداة مماثلة.

يجب على المؤسسة لاحقا بعد الاعتراف بالأصول بقياسها بمقدار قيمتها العادلة وذلك فيما عدا بعض البنود أهمها: الإستثمارات المالية المحتفظ بها لميعاد إستحقاقها، أي أصل مالي ليس له سعر مدرج في سوق نشط ومن ثم لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل مناسب.

✓ كما وضع المعيار طرق بديلة لقياس القيمة العادلة وهي[4]:

1) إذا لم يكن السوق نشطا فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل.

1 Ian P.N. Hague et Diana W. Willis, **Que choisir , coût historique ou juste valeur**?, camagazine/ janvier-février 1999 p47.

2. IAS 39 — FINANCIAL INSTRUMENTS: RECOGNITION AND MEASUREMENT HTTPS://WWW.IASPLUS.COM/EN/STANDARDS/IAS/IAS39

[3] حديدي آدم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص107 .

[4] هواري المعراج وحديدي أدم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص14 .

2) إذا كان السوق نشطا ولكن حجم التداول للأصل أو الإلتزام المالي–المراد تقدير قيمته العادلة–قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية فيمكن إعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأداة للحجم الموجود بدقة.

3) يمكن اللجوء لأساليب أخرى بديلة مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المالية المشابهة بشكل جوهري؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة؛
- نماذج تسعير الخيارات.

4) إذا لم يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ووجدت أسواق لأجزاء منها فيمكن تحديد القيمة العادلة بناءا على أسعار السوق ذات العلاقة.

5) التقييم من الطرف الخارجي.

وقد جاء المعيار IAS39 استكمالا لمتطلبات المعيار IAS 32 والذي يتجه أكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من أجل تعزيز خاصية الملائمة، حيث وضح المعيار رقم 32 الأدوات المالية –العرض والإفصاح –عن بعض الطرق لتحديد القيمة العادلة الواجب الإفصاح عنها وهي كما يلي:

- إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشطة فإن سعرها في السوق هو الأساس المناسب للقيمة العادلة.
- إذا كانت المؤسسة تستحوذ على الأصل أو الالتزام، وتنوي إصداره فالسعر السوقي المناسب هو سعر عرض الشراء الجاري.
- إذا كانت المؤسسة تستحوذ على الأصل أو الالتزام، وتنوي الاحتفاظ به فالسعر السوقي المناسب هو سعر عرض البيع.
- في حالة عدم توافر الأسعار الجارية لعروض الشراء والبيع فإن سعر آخر عملية يمثل السعر المناسب للقيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغيير كبير في الظروف الإقتصادية.
- في حالة قيام المؤسسة بالاحتفاظ بموجودات ومطلوبات متقابلة فمن المناسب استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لإحتساب القيم العادلة.
- في حالة عدم وجود أسعار سوق نشطة مثل الأسواق الموازية غير الرسمية للأسهم فيمكن اللجوء لإستخدام أساليب تقديرية موثوق بها بدرجة كافية لتحديد القيمة العادلة.

فالمعيار IAS 32 يهدف إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية وتصنيفها من وجهة نظر مصدر الأدلة المالية وكذلك تصنيف العوائد المتعلقة بها، كما يبين المعيار الحالات التي يجب إجراء مقاصة بين الأصول والمطلوبات المالية.

✓ العوامل المؤثرة في إختيار الأسلوب الملائم للتقييم[1]

أشار التطبيق رقم 82 لمعيار التدقيق الدولي رقم 39 إلى أن القيمة العادلة للأداة المالية في حالة إختيار الأسلوب الملائم للتقييم (حالة عدم وجود سوق نشط) تستند إلى أحد العوامل التالية:

- القيمة الزمنية للنقود أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروض من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.
- مخاطر الائتمان حيث تشتق من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة التي يحملها المقرضون.
- أسعار صرف العملة الأجنبية: نتوصل إليها من المنشورات اليومية.
- أسعار السلع.
- أسعار أدوات حقوق الملكية: ونحصل عليها من السوق الملاحظة وفي حالة عدم وجود سوق ملاحظة لبعض الأدوات المالية نستخدم أساس القيمة الحالية لقدير سعر السوق الحالي لهذه الأدوات.
- التقلبات (مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى).
- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل.
- تكاليف خدمة الأصل أو الإلتزام المالي.

✓ إرشادات حول استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي حسب IFRS13

بين IFRS13 بعض التوجيهات الواجب مراعتها عند القياس بالقيمة العادلة كما يلي[2]:

- على المؤسسة أن تأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام المنوي قياس القيمة العادلة له كما يأخذها المشاركين في السوق في عملية تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس مثل شروط وموقع الأصل أو الإلتزام واي محددات تتعلق بعملية بيع أو استعمال الأصل.

---

1 أحمد حلمي جمعة ،مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الاردنية الكبيرة)** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد 4،2007 ص10. اطلع عليه من الموقع journals.ju.edu.jo/JJBA/article/viewFile/1328/1319

2 حديدي آدم ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 98 .

- يفترض في عملية قياس القيمة العادلة إن العملية تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق بتاريخ إجراء عملية القياس؛
- يفترض في عملية قياس القيمة العادلة أن يتم القياس من خلال السوق الرئيسي للأصل أو سوق مماثل له؛
- يؤخذ بعين الإعتبار عند قياس القيمة العادلة للأصول غير مالية الاستعمال العالي والأفضل للأصل؛
- يفترض في عملية قياس القيمة العادلة للالتزامات المالية وغير مالية، أدوات حقوق الملكية أن عملية نقل الأداة تتم بين مشاركين في تاريخ إجراء القياس من دون تسوية أو بطء في عملية التسوية.

✓ بعض النقاط الواجب مراعاتها حول القياس بالقيمة العادلة:

ينظر إلى مفهوم القيمة العادلة على أنه مخرج لمشكلة القياس المحاسبي، ولكن العدالة ليست في القيمة المقيسة بحد ذاتها، بل بمن يقوم على قياس القيمة، فيجب إذن حتى نصبغ العدالة على القيمة أن يتم قياسها بعدالة وتدقيقها بعدالة ومراقبتها بعدالة وعرضها بعدالة، وكل ذلك صفات لأشخاص، ومنه نعتبر أن عدالة القيمة هي سلوك إنساني قد يكون وقد لا يكون حسب نية الإنسان ذات العلاقة[1].

عند تحديد القيمة العادلة لأي منتوج لابد من مراعاة بعض الأمور الأساسية والتي يراها بعض المفكرين شروط أساسية لنعتبر القيمة عادلة وهي: أي منتوج جديد لابد من إختباره قبل عرضه في السوق على الخبراء والمقيمين كأن نحدد مزاياه وعيوبه و مخاطره، يجب تحديد تكلفته مسبقا بطريقة موضوعية وشاملة، تحديد مدى قبوله من طرف الزبائن المحتملين ومن طرف من له أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة أو مهتم بالمنتوج أو باستخدامه[2].

حسب أحد تقارير لجنة تابعة للجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) سنة 1971 أكدت أنه لا يوجد إجماع حول مضمون القيمة في الأدبيات المحاسبية، حيث يختلف مفهومها من شخص لآخر بسبب اختلاف المنظور المستخدم عند تحديد القيمة اقتصادي أو محاسبي أو بسبب اختلاف مستخدمي نتائج القياس (المعلومة) وقت تحديد القيمة وأهدافهم وحسب ثقافتهم ...ومن الصعب إيجاد تلك القيمة التي تحقق مصلحة الجميع[3].

---

[1] خالد جمال الجعارات، **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، **مرجع سبق ذكره**

[2] Yves BERNHEIM ,Lionel ESCAFFRE ,MAZARS & GUERARD , **op.cit**

[3] يامن خليل الزغبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 36،37 (بالتصرف)

الفرع الثالث: مستويات القياس وفق القيمة العادلة حسب IFRS13

وفقا لـ IFRS13 يمكن أن نحصل على معلومات لتقدير القيمة العادلة من مجموعة مصادر قسمت إلى ثلاث مستويات (التسلسل الهرمي) كالتالي[1]:

المستوى الأول: Quoted Prices، وهي المدخلات التي تُستخدم بناء على معلومات السوق (أسعار السوق) لأصول متماثلة Identical في سوق فعال.

يجب ان يكون للمنشاة القدرة للوصول الى السوق والحصول على المعلومات ولايشترط القدرة على اجراء عمليات البيع للاصول او نقل للالتزامات.

المستوى الثاني: Observable inputs، وهي المدخلات التي تُستخدم بناءاً على معلومات السوق لأسعار أصول متشابهة في سوق فعال، أو أسعار السوق لأصول متماثلة Identical في سوق غير فعال.

إن التعديلات للمستوى الثاني تتغَاير اعتماداً على عوامل محددة مثل حالة الأصل أو الموقع، قابلية المقارنة مع أصل مدرج في السوق بحيث يُتداول هذا الاصل في السوق بشكل نشط (Liquidity).

المستوى الثالث: Un Observable Input عندما تكون معلومات السوق غير متوفرة، القيم تكون بناءاً على أفضل معلومات متوفرة، هذه المعلومات يجب ان تعكس السوق عند تقييم الاصول والالتزامات آخذين بعين الاعتبار الافتراضات حول المخاطر وافتراضات المشاركين في السوق.

يمكن التعديل وفقا لهذا المستوى إذا توفرت معلومات تشير الى الاتي:

- مشاركين آخرين يستخدمون معلومات مختلفة
- هناك بعض الخصائص التي تخص المؤسسة ولاتتوافر للمشاركين الآخرين في السوق وتستطيع المؤسسة تبرير هذه التعديلات وتحويلها إلى أرقام (حالات الاندماج(Entity – specific synergy) .

نلاحظ مما سبق إن السوق المالي الذي يتميز بالكفاءة والفعالية يساعد على وضع إطار مناسب لتقدير القيمة العادلة، حيث يمكن للشركة الحصول على السعر الأخير الذي تم الإبلاغ عنه في السوق المالي من أجل تحديد قيمة الأداة وذلك من خلال آخر صحيفة أو نظام اقتباس نموذجي (من الصحف، السماسرة، الأنظمة الإلكترونية)، وهذا أفضل تقدير للقيمة العادلة (الملاحظة المباشرة من الأسعار السوقية).

[1], IFRS in focus, IASB issues news**, standard on fair value measurement and disclosure، (IFRS 13)**,ifrs global office, may2011 (www. DELOITTE.com)

لكن في بعض الحالات قد لا تكون أسعار جميع البنود (الأدوات المالية) متاحة في الأسواق فهنا تكون بعض التقديرات مطلوبة لتحديد القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب:[1]

- بموجب تعديل القيم التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة (في حالة وجود إقتصاد متضخم بدرجة عالية).
- تكلفة الإستبدال أو سعر الدخول: نقيس الأصول الموجودة (المملوكة) بقيمة عادلة (تقيم بتكلفة إستبدالية) إذا أردنا إمتلاك أصل مماثل وهي ملائمة للأصول الثابتة.
- سعر البيع أو سعر الخروج: وهذا ملائم لقياس الأصول المتداولة مثل المخزون السلعي المعد للبيع (نقارن سعر السوق المختار مع تكلفة المخزون حسب FIFO مثلا).
- التدفقات النقدية المخصومة: لمعرفة القيمة الحالية وإستخداماتها في تحديد معدل العائد الداخلي (IRR).

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة والمخاطر المحيطة بها

هناك بعض العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة، يمكن تصنيفها إل صنفين حسب البنود المقاسة كالتالي[2]:

- عوامل مؤثرة على قياس القيمة العادلة للاصول المادية الثابتة وغير المتداولة عند قياس الربح المحاسبي: القيمة السوقية، القيمة الاستخدامية، ندرة الأصل، حالات الرواج في السوق، تكلفة إحلال الأصل.
- عوامل مؤثرة على قياس القيمة العادلة للاصول المالية عند قياس الربح المحاسبي: معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم، القيمة السوقية للسهم، معدل الخصم التدفقات النقدية للسهم، درجة المخاطرة للسهم، معدل العائد الداخلي على السهم.

كما إن قياس القيمة العادلة يحيط به بعض المخاطر تتمثل فيما يلي[3]:

- مخاطر مالية (معدل التمويل)؛

[1] عفاف إسحاق أبو زر، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول بإستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية**، بحث مقدم في كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة البتراء الأردن،2008، ص06 .

[2] نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة** ،أكاديمية الشروق، المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ،

[3] نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **مرجع سابق** ، ص:35-36.

- مخاطر محاسبية (مخاطر تقدير صافي التدفقات النقدية الداخلة)؛
- مخاطر اقتصادية (معدل التضخم).

المطلب الثالث: تقييم نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي:

لكي نقوم بتقييم نموذج معين لابد من معرفة تأثيره على الممارسات المحاسبية وبالضبط على المعلومة المالية وخصائصها النوعية وهذا بعد تطبيقه على أرض الواقع، بالإضافة إلى تقييم إيجابيات وسلبيات إعتماده وهذا التقييم لايتحقق إلا بوجود بديل مضاد.

ومن خلال ما تم عرضه حول الإطار الفكري لمفهوم القيمة العادلة، سنحاول في هذا المطلب أن نقيم القيمة العادلة كأساس ونموذج للقياس المحاسبي وهذا بالتطرق لإيجابيات وسلبيات هذا النموذج (نقاط القوة ونقاط الضعف) كما سنتطرق إلى ما يميز هذا النموذج عن باقي بدائل القياس المحاسبي وأهم الإنتقادات التي وجهت إليه.

الفرع الاول: إيجابيات إعتماد القيمة العادلة.

إن الحماس المتزايد لإتباع نموذج القيمة العادلة كان بسبب النتائج السلبية المترتبة على إعتماد أساس التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وإفتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الإقتصادية، ومنه فقد تطورت أسس القياس المحاسبي وأساليب العرض والإفصاح، حتى تعكس المعلومات المحاسبية تأثيرات التغير في المستويات الأسعار في فترات التضخم الإقتصادي.

حيث يرى (Penman2007) أنه لعبارة "القيمة العادلة " وقع جيد على سمعنا (آذاننا)، وعلى عكس التكلفة التاريخية فهي توحي إلى شيء ماضي وقديم، وأن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق ولا يتأثر بالعوامل المحددة أو الخاصة بمؤسسة معينة، (ظروف استثنائية) إذن تعتبر أداة غير متحيزة[1].

ومن إيجابيات هذا المنهج حسب ما ذكره بعض الباحثين فإن: [2]

- القيمة العادلة تعكس واقع المؤسسة الاقتصادي وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.

[1] Stephen H. Penman ، **Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?** Accounting and Business Research, 37:sup1. ,(2007) ; DOI: 10.1080/00014788.2007.9730083 (CERIST ON :04 April 2014, At: 23:31) ; P 33 .

2محمد مطر و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص198 .

- يوفر هذا المنهج قياسا أدق للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للمؤسسة .
- يتماشى مع مفهومي المحافظة على رأس المال الحقيقي والمادي ويراعي تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
- توفر القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية وتساعد في إجراء التحليلات المالية.
- تعتبر المعلومات التي توفرها القيمة العادلة مفيدة في إتخاذ القرارات وملائمة لمستخدمي البيانات المالية، وعالية الجودة وتعكس الواقع الإقتصادي، كما تعتبر القيمة العادلة أساسا ومقياسا هاما للإعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، والمنتجات الزراعية والإستثمارات العقارية.[1]
- إن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومة المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الاعمال المتنوعة وتخاذ قرارتهم الإقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية[2].

كما أن انتشار مفهوم القيمة العادلة له مزايا وخصائص يتميز بها، ومن بينها[3]:

- أنها عين السوق على الاقتصاد، فهي تعكس العوامل المتواجدة في السوق والتي تجتمع مع بعضها البعض لتشكيل القيمة العادلة.
- كما أنه لا علاقة للقيمة العادلة بالظروف الاستثنائية، فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق.

المساهمة في إدارة المخاطر: أصبحت الشركات في الوقت الحالي تعترف بأن الطرق المحاسبية التقليدية غير قادرة على عكس منافع ومخاطر الأدوات المالية ومن أجل تجنب التعرض للخسارة المتاتية من تغيرات الاسعار (أسعار الفائدة)، أصبح من الضروري على هذه الشركات إعتماد القيمة العادلة لقياس وتسجيل أدواتها المالية بإعتبارها

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 377 .

[2] روان مازن الضلاعين الجوازنة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 31 .

[3] خالد جمال الجعارات، **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 242 – 243

ملائمة للأغراض الإدارية الداخية وسياسة إدارة المخاطر المالية وملائمة أيضا للمستثمرين الذين يديرون محافظهم ذات المخاطر المتشابهة[1].

كما يمكن القول[2] إن من أهم المبررات لإستخدام نموذج القيمة العادلة هو:

- أن الاوراق المالية القابلة للتداول وسيلة لإختزان السيولة لذلك تمثل التغيرات في قيمتها السوقية أرباحا أو خسائر للفترة ويتعين الاعتراف بها في حساب الأرباح والخسائر كما أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعطي مؤشرا أفضل لأداء الوحدات الإقتصادي لأنه يعكس تحركات قيمة الإستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي توفر أسلوبا أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الإستثمارات أو التخلص منها خلال الفترة ولا تعطي إدارة الوحدة االقتصادية فرصة للتلاعب بنتائج أداء الفترة عن طريق توقيت القرارات المتعلقة بالتخلص من الإستثمارات.
- إن محاسبة القيمة العادلة لاتتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في أبعد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الإحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية.
- كما أن القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم خصوصا حول الإستثمار على المدى القصير وتوفر لهم صورة صادقة عن الأداء المالي للمؤسسة ومختلف أنشطتها وكذا معلومة قابلة للمقارنة وتتمتع بالشفافية العالية[3].

الموقف الإيجابي لمحاسبة القيمة العادلة خلال الأزمة العالمية 4:

- إن دور محاسبة القيمة العادلة قبل الأزمة وأثنائها إقتصر على إظهار الخسائر الحقيقية للشركات والبنوك، وأنها لم تساهم في حدوث الأزمة ولم تكن سبباً فيها كما يتهمها البعض، مثلها في ذلك كالطبيب الذي يشخص المرض، الذي عادة لا يرضي المريض.

---

[1] شالور وسام ، **المعالجة المحاسبية للادوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية** ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011/2010 ، ص 113،114 (بالتصرف) .

[2] منى كامل ، صفاء احمد العاني ،**دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح بغداد – جمهورية العراق 16 -17 أفريل 2014 ،ص 08 .

[3] Marc Becquart, **Comptabilité. Les doutes des banques internationales sur le projet IASB de généraliser la juste valeur**, Article N° 702, Revue Banque, Mai2008, p78-80.

[4] سامي محمد أحمد غنيمي، **محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة ـ دراسة نظرية اختبارية "** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ـ جامعة بنها العدد الأول ـ المجلد الثاني ـ يناير 2012 ، ص27-29 .

- إن الهدف الأساسي من تطبيق أي نظام للقياس في المحاسبة هو الإفصاح الصادق وإظهار الصورة غير المتحيزة لنتيجة الأعمال والمركز المالي لمنظمات الأعمال، وليس هدفها تأكيد الاستقرار المالي للنظام الإقتصادي، وكل ما فعلته محاسبة القيمة العادلة خلال الأزمة المالية هو كشف الخسائر والإفصاح عنها، وبالتالي يكون علي إدارة منظمات الأعمال مسئولية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب هذه الخسائر والعودة بها إلي الاستقرار المالي مرة أخرى، والخلاصة أنه يجب علي مجالس الإدارات أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية لتقلبات الأسعار التي تبرزها القيمة العادلة في قياساتها للمساعدة في إصلاح تلك الآثار بصورة فورية قبل تفاقمها وزيادة حدتها.
- أكدت دراسة أخرى علي حقيقة في غاية الأهمية وهي أن المعيار المحاسبي رقم (157) الخاص بمحاسبة القيمة العادلة ينص علي ضرورة أن تكون تقديرات الأصول موضوعية وذات درجة عالية من الموثوقية، وأن لا يتم اللجوء إلي التقديرات لقيمة الأدوات المالية سواء بالزيادة أو بالنقصان، ويؤكد المعيار علي أن يكون الإفصاح عن طريق القيمة العادلة، وأن تتم عملية التقييم من خلال أشخاص متخصصين في عمليات التقييم ومشهود لهم بالحياد والنزاهة وعدم التحيز، ويتم تكليفهم من قِبل الإدارة، وبالتالي فإن أي تقديرات جزافية وغير عقلانية تعتمد علي الآراء الشخصية يجب أن تتحمل الإدارة نتائج ذلك، باعتبارها هي المسؤولة عن تكليف هؤلاء الأشخاص المفترض أنهم يتمتعون بالحيادية والنزاهة، ولا يجب تحميل أو اتهام المعايير المحاسبية بأنها السبب في ذلك وما ترتب عليه من انهيارات أو أزمات.

القيمة العادلة (القيمة الجارية) ودورها في الحفاظ على رأس المال

- يطلق البعض على مدخل القيمة الجارية مفهوم الإحتفاظ بالطاقة الإنتاجية للوحدة الإقتصادية، حيث أن الدخل المحقق وفق هذا المدخل هو عبارة عن قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها على المساهين أو العمال خلال السنة مع إحتفاظ الوحدة الإقتصادية بنفس طاقتها التشغيلية المتاحة في أول الفترة وهو ما يتطلب إعادة إظهار الأصول والإلتزامات بالقيمة الجارية لها بدلا من التاريخية.[1]
- كما نادى رواد الفكر المحاسبى الإسلامى ومنذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان باستخدام قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال والمركز المالى لمشروع مستمر وذلك بهدف

1 د. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر، ط01، 2005، ص428.

المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على تحقيق الربح والنماء[1].

- إن محاسبة القيم الجارية هي بديل حقيقي للمحاسبة التقليدية وفق التكاليف التاريخية،ففي محاسبة القيم الجارية لا يقتصر الأمر على مجرد إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدات قياس موحدة القيمة، إنما نفسر الاعتراف بالتغيرات في الأسعار الخاصة لأصول المؤسسة هو التخلي عن أهم قواعد ومبادئ محاسبة التكلفة التاريخية، ألا وهو مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، والخروج عن مفهوم تحقق الربح التقليدي2 وحسب رأي الباحث فإن هذا ما يسبب الكثير من المشاكل على مستوى تحديد المركز المالي للمؤسسة وتقييم الأداء.
- ومنه فإن التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لايجب أن يكونا متنافستين وأن لانختار بديل عن الأخر، فالإطلاع عن القيمة العادلة مهم لكن غير كافي، وفي الواقع يجب معرفة كم من الموارد ضحيت بها بمقابل الحصول على القيمة العادلة لنستطيع التحكم بشكل فعال في الاستثمار، لذلك فإن كلا النموذجين يعطي معلومة مفيدة للمستثمرين[3].
- لحد الآن لم يتم طرح بديل مناسب للقيمة العادلة مما يدل على أهمية هذا النموذج في تلبية احتياجات مستخدميه.
- ومن منطلق أن هناك عدة طرق لتقدير القيمة العادلة (حسب ما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة لسنة 1984) والمتمثلة في[4]:

- حسب أسعار الدخول: نجد نموذج التكلفة الاستبدالية (الحالية) والتكلفة التاريخية (تكلفة الاقتناء).
- حسب أسعار الخروج: نجد نموذج صافي القيمة البيعية (القيمة القابلة للتحقق) أو القيمة السوقية.

---

[1] هوام جمعة ، حديدي أدم ، **أثر امكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول:« النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي » أيام:11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص23.

[2] مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، محاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2006، ص 91.

3 Vera palea, op.cit.

4 Jean - François CASTA, op.cit..

- بالإضافة إلى نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (القيمة النفعية او المحينة) نجد ان لكل طريقة دور في الحفاظ على رأس المال

الفرع الثاني: انتقادات القيمة العادلة (نقاط الضعف):

إن النقاش حول القيمة العادلة يقودنا لإستنتاج عدة إنتقدات نذكر منها [1]:

- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية في حالة عدم توافر أسواق نشطة ومنتظمة أو عدم توافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية.
- تفقد القيمة العادلة مصداقيتها في حالة بيع المؤسسة لموجوداتها في حالة اضطرارية (بحاجة لسيولة مثلا)
- قد تستغل الإدارة هذا المنهج لصالحها للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغباتها.
- تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتا واستقرارا بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة.
- إن إعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة (في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية) فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة.
- تتحقق الإيرادات وفقا لمحاسبة القيمة العادلة من التقلبات قصيرة الأمد في الأسعار، وهي بذلك ليست أساسا لتحديد نتائج أعمال الشركة، لأن إيرادات الشركة تعتمد على الدخل من إستمرارية أعمال الشركة، إلى أمد غير منظور.
- عدم إتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية.
- كما يتناقض مفهوم القيمة العادلة مع إفتراض الإستمرارية والذي ينص أساسا أنه من المتوقع للشركة مواصلة عملياتها على المدى المتوسط والطويل[1].

1 Stéphane Lefranq, **Juste valeur ou valeur injuste: Le débat sur l'évaluation des instruments de Marché**, THE CERTIFIED ACCOUNTANT 75 1st Quarter 2009 _ Issuse #37p73.

- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية كما يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح في حالة ارتفاع الأسعار وهي السائدة (البنوك المتعثرة تعاني من جراء المبالغة في تقدير القيمة العادلة للقروض[2].
- كما وصفها بعض المنتقدين على أنها تساعد في التنبؤ بالوضعية المالية على المدى القصير، وهي ليست صالحة على المدى الطويل خصوصا في ظل تغيرات الأسعار[3].
- كما أثبتت دراسة أجراها بعض الباحثين على المؤسسات المالية لكل من أستراليا وسنغفورة بأن محاسبة القيمة العادلة غير موثوقة لاستخدامها كنموذج محاسبي لمعالجة كافة الأدوات المالية معتقدين أن مستخدموا القوائم المالية قد يسيؤون فهم التقلبات الحاصلة في القيمة العادلة[4].
- لايمكن الإدعاء بأن القيمة العادلة تعطي معلومات موضوعية وحيادية إلا إذا كانت تستند إلى قيم سوقية حيث تكون هذه الأسواق منظمة ونشطة (مثالية أو كفؤة) وهذا ما تفتقر له معظم المؤسسات المالية على وجه الخصوص حيث نجد أنها تقيم أدواتها المالية بناءا على نماذج داخلية والتي لا يمكن أن نطالب بموثوقيتها حتى ولو تمت مراقبتها من قبل مدقق داخلي وخارجي[5].
- إرتفاع تكاليف الحصول على القيمة العادلة: عند غياب الملاحظات الخارجية لأكبر عدد من الأدوات المالية المستخدمة، فإنه يجب تحديد القيمة العادلة بإستخدام نماذج داخلية وبالتالي فتصميمها وتنفيذها ومراقبتها يمكن أن تكون باهضة لبعض البنوك أو الشركات[6].
- صعوبة إجراء المقارنة للقيم العادلة بين المؤسسات أو بين الفترات لنفس المؤسسة وهذا بسبب عدم توحيد طرق وأساليب التقييم المستخدمة (غياب الأسواق المالية النشطة) والإعتماد على بيانات إفتراضية وقت إنشاء الميزانية.

---

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 377 .

[2] Seungmin Chee,**The Information Content of Commercial Banks' Fair Value Disclosures of Loans under SFAS No. 107**, University of California, at Berkeley, JOB MARKET PAPER, January, 2011

3 Robert OBERT **.GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES** R.F.C. 428 Janvier 2010, Avalable at: http://www.focusifrs.com/content/view/full/5024.

[4] Tan, Taplin, Tower and all ، **op.cit** ، p18.

5 Yves BERNHEIM، Lionel ESCAFFRE، MAZARS & GUERARD ، **op.cit** ،p 14.

6 **Ibid**. p 16.

- كما أنه من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الأربعة التي ينص عليها المعيار هوتصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

كما أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية[1].

ومن الأمور الواجب مراجعتها عند تحديد القيمة العادلة والتي تعتبر كأوجه القصور ما يلي[2]:

- يحدث في الواقع أن يتم تحديد القيم العادلة من خلال قيمة الاستخدام وقيم المدخلات بالمخالفة للمعيار SFAS 157 والذي يتطلب استخدام القيم المحددة للمخرجات .Values Exit Specified
- إدخال تكاليف الصفقات ضمن قيم المخرجات عند تحديد القيمة العادلة وذلك بالمخالفة لـ 157 SFAS.
- وجود مشكلات وصعوبات عديدة عند تقدير القيم العادلة للأصول غير المالية، مثل المخزون والأصول الثابتة عند اندماج منشئات الأعمال.

ومن خلال الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي وجهت للقيمة العادلة عدة اتهامات نذكر منها[3]:

- أن محاسبة القيمة العادلة تعتبر مقياس غير ملائم في فترات الأزمات المالية، وخاصة في حالة الاعتماد على المستوى الثالث من مستويات القياس المحددة في المعيار المحاسبي رقم (157)، حيث تكون المعاملات أو

[1] ابراهيم عبد موسى السعبري و زيد عائد مردان ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص230 ،231 .

[2] منى كامل ، صفاء احمد العاني، **مرجع سبق ذكره** ، ص09 .

[3] سامي محمد أحمد غنيمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص20-26 .

الصفقات المالية التي تتم أثناء الأزمات في الغالب تكون صفقات غير طبيعية، مما ينتج عنه تحيز واضح من جانب إدارة الشركة لأهدافها وأخطاء كبيرة في القياس المحاسبي، مما ينعكس سلبياً على تحقيق الثقة والمصداقية التي تحققها محاسبة القيمة العادلة؛

- أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة خلال فترة الأزمات يؤدي إلى الاعتراف السريع بخسائر كبيرة غير محققة واستهلاك رأس المال في فترة قصيرة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الانهيار المالي بصورة مفاجئة وغير متوقعة، بينما تكون محاسبة التكلفة التاريخية ملائمة بصورة أفضل من القيمة العادلة، حيث أن الاعتراف بالخسائر في ظل تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية تتم بشكل تدريجي، وبالتالي يصبح لدى الشركات فرصة أكبر لاقتراح الحلول التي تساعد على استقرار الأسواق وتخطي الأزمات المالية؛
- ذكرت إحدى الدراسات أن الانهيارات في البنوك نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة كانت بسبب ردود الأفعال التي تولدت نتيجة تغيرات الأسعار في الأسواق، كانعكاس للتغيرات المتتالية في الظروف الاقتصادية، فالتغيرات في الأسعار في الأجل القصير قد أثرت بشكل أو بآخر على حركة الأسعار بين الفئات أصحاب المصالح في الأسواق، مما أدى إلى جعل هذه الفئات تقوم بتصرفات أدت في النهاية إلي تضخم الأسعار وحدوث مجموعة من الانهيارات المتتالية للعديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية
- رأت أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (157) تؤدي إلى انتشار عدوى الانخفاضات المتتالية والتدهور المالي، وأن العلاج يكمن في العودة مرة أخرى إلى استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، بحيث تكون قيم الأصول وفقاً للتكلفة التاريخية بعيدة عن كل من أسعار السوق المتقلبة وأسعار عمليات البيع والشراء للشركات والبنوك الأخرى، وبالتالي تكون بمنأى عن التأثيرات السلبية المتوقعة للإنهيارات المالية.
- أن محاسبة القيمة العادلة تفترض دائماً أن الأسواق لديها القدرة علي قياس الأسعار بصورة أكثر واقعية، وهذا افتراض خاطئ ـ من وجهة نظر المعارضين للقيمة العادلة – ومع ارتفاع الأسعار السوقية وتمسك البنوك بالتقييم وفقاً للقيمة العادلة فقد يترتب علي ذلك ارتفاع قيمة الأصول ورأس المال بالشركات، مما يشجع البنوك علي منح المزيد من القروض دون الاهتمام بعنصر الأمان أو الملاءمة المالية لدى المقترضين، وقد كانت النتيجة الطبيعة لما سبق هو منح العديد من القروض التي يصعب سدادها من جانب المقترضين، فبسبب غياب السوق النشطة للعديد من الأصول والالتزامات والأدوات المالية تضطر إدارات الشركات للقيام بتقدير القيمة العادلة استناداً علي الآراء الشخصية في معظم الحالات، مما يفتح المجال للتلاعب

والغش وممارسات إدارة الأرباح من جانب إدارة الشركات لتحقيق أغراضها الخاصة وهذا ما جعل البعض ينظرون إلي القيمة العادلة على أنها كانت سبباً رئيسياً في تكرار حالات الفشل والانهيار المالي في البنوك والمؤسسات المالية والشركات؛

- أثارت مشكلة الإنخفاضات المتتابعة بالأسواق المالية مؤخراً خلال الأزمة المالية العديد من الشكوك حول محاسبة القيمة العادلة، حيث ترتب علي استخدامها تدهور شديد في الأسواق وأسعار الأصول وما ترتب عليه من استخدام أسعار أقل من القيم الحقيقية لها، وبالتالي حدثت الانهيارات المالية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية بسبب تلك الأحداث وسرعان من انتقلت تلك العدوي إلي باقي وحدات النظام المالي، بينما يحدث عكس ذلك في حالة استخدام محاسبة التكلفة التاريخية والتي لا تسمح بارتفاع قيمة الأصول خلال فترات الرواج، وهذا يعني تكوين احتياطيات مخفية في تلك الفترات، فإذا حلت فترات الانخفاض أو الأزمات فإن الانخفاض يحدث في الاحتياطيات المخفية دون أن تتأثر الأصول بصورة جوهرية من جراء تلك الانخفاضات الناتجة عن الأزمات المالية، ويكون لدى القائمين علي إدارة الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الفرصة لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الانهيار المالي وأي تداعيات أو آثار سلبية يمكن حدوثها بسبب تلك الأزمات.

وحسب ما يرى بعض الباحثين في دراسة استطلاعية أجريت في مكاتب التدقيق الأردنية أنه[1]:

- لا يوجد –حتى الآن– من الناحية النظرية أتفاق بين المحاسبون والمهنيون والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق نشط).
- تعدد نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس مما يزيد من عدم دقة النتائج المالية.
- أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة لا تكمن في مدي موثوقيتها أي مدي وجود أدلة إثبات سواء بشكل يساعد في الاعتراف بها وقياسها أو عرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية وتدقيقها، بل تكمن في

[1] أحمد حلمي جمعة ،مؤيد راضي خنفر، **مرجع سبق ذكره** ،ص 22 .

اعتماد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الأخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

- لا تزال توجد العديد من المشاكل المثارة من قبل المنظمات المهنية الدولية واضعي المعايير ومن هذه المشاكل:
- مدى ملائمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- الوثوق في تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة.
- التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمتها العادلة.
- توجد استجابة دولية متأخرة من قبل المنظمات والمعاهد والجمعيات المهنية المهتمة بمهنة التدقيق على مستوي العالم خاصة AICPA و IFAC بشأن وضع إطار محدد ومتكامل لواجبات ومسؤوليات المدقق بشأن تدقيق القيم العادلة.

المطلب الرابع: تأثير نموذج القيمة العادلة على جودة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالخصائص النوعية[1]

من خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح مدى قدرة نموذج القيمة العادلة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية مع تقديم إثباتات.

الجدول رقم(01– 05): مدى قدرة نموذج القيمة العادلة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

الخصائص النوعية	مدى تحقق الخصائص النوعية وفقا لنموذج القيمة العادلة	الإثبات
التوقيت المناسب	غير محققة (حالة عدم توفر أسواق نشطة)	إن اللجوء لإجراء بعض التقييمات والتقديرات الشخصية للوصول لقيمة العادلة يتطلب جهودا كبيرة وبالتالي قد يتأخر وصول المعلومة لمستخدميها في الوقت الملائم لإتخاذ القرار

[1] رضا إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره** ،ص :32-34 .

القيمة التنبئية	محققة	يساعد هذا النموذج على التنبؤ بالتدفقات النقدية والنتائج المستقبلية وكذا التنبؤ بالأخطار المالية لانها تعطي أرقام واقعية
التغذية العكسية	محققة	تعتبر أساس قوي لتقييم الأحداث الماصية للمؤسسة باعتبار القيمة العادلة تعبر عن أرقام واقعية وحديثة.
الملاءمة	عموما تعتبر معلومات القيمة العادلة ملائمة إذا وفقط توفرت أسواق نشطة للعناصر المراد قياسها	
الحيادية	محققة (في حالة توفر أسواق نشطة وفعالة)	لحظة القياس يعتمد المحاسب على الأسعار المعلنة في السوق في تقدير القيمة العادلة بمعزل عن التقديرات الشخصية وتأثير أصحاب المصالح.
	غير محققة (حالة عدم توفر أسواق نشطة)	في هذه الحالة يلجأ المحاسب إلى التقدير الشخصي وإختيار أحد بدائل القياس لتقدير القيمة العادلة مما يؤثر على موضوعية النتائج
صدق التعبير (أمانة العرض)	محققة (في حالة توفر أسواق نشطة وفعالة)	تعكس القيمة العادلة الأسعار الجارية في الأسواق للأحداث المالية وقت حدوثها مباشرة وبالتالي تعكس الوضع الإقتصادي الحقيقي للمؤسسة.
	غير محققة	إن اللجوء للأساليب التحكيمية يؤثر على حقيقة قيمة الدخل والمركز المالي، كما أنه في حال ارتفاع المستمر في الأسعار سيؤدي ذلك للحصول على مكاسب غير محققة وباتالي تحقق أرباح صورية وهذا ويضلل مستخدمي المعلومة. كما أن تتحقق الإيرادات وفقا لمحاسبة القيمة العادلة من التقلبات قصيرة الأمد في الأسعار، وبالتالي لاتعتبر أساسا لتحديد نتائج أعمال الشركة.
القابلية للتحقق	غير محققة	أسعار الأصول والخصوم المقيدة في الدفاتر المحاسبية تم الحصول عليها من الأسعار المعلنة في السوق وبالتالي لا يمكن مراجعتها والتحقق من مصداقيتها بسبب تذبذب الأسعاروتغير ظروف السوق كما لايمكن التحقق من التقديرات الشخصية المستخدمة لتقدير القيمة العادلة لعدم وجود أساس يحكم هذه التقديرات.
الموثوقية	عموما تعتبر معلومات القيمة العادلة موثوقة إذا وفقط توفر أسواق مالية نشطة وفعالة.	

الإتساق والثبات	غير محققة (غياب أسواق نشطة)	تعدد مداخل وطرق تقدير القيمة العادلة وكذا تطبيق النموذج المختلط (التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة) لقياس الأصول والخصوم.
القابلية للمقارنة	غير محققة (غياب أسواق نشطة)	إذا كانت خاصية الثبات غير محققة فالقابلية للمقارنة لايمكن تحقيقها كذلك ، وهذا في ظل تعدد مداخل تقدير القيمة العادلة (التكلفة الاستبدالية، القيمة البيعية الصافية ....)، من جهة ثانية يصعب إجراء عملية المقارنة بين أصول ليس لها أسواق منظمة ونشطة وأصول أخرى مشابهة لها واعتمدت كأساس لتقدير القيمة العادلة. كما أن تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتا .
القابلية للفهم	محققة عند توفر أسواق نشطة للأصول	تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة ، تباين التقديرات الشخصية للمحاسبين ويؤدي هذا لصعوبة الإفصاح عن طريقة الوصول للقيم العادلة، وهذا يجعل المعلومة معقدة وصعبة الفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية.
اقتصادية المعلومة	غير محققة (غياب أسواق نشطة	إن اللجوء لإجراء بعض التقييمات والتقديرات الشخصية للوصول لقيمة العادلة يتطلب جهودا كبيرة غير عادية ومصاريف إضافية (خصوصا إذا تم اللجوء لمقيمين وخبراء) وبالتالي يرفع تكلفة المعلومة مقارنة بفوائدها المنتظرة.
المصدر: من إعداد الباحثة		

أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة على خلاف محاسبة التكلفة التاريخية وبالتالي فقد أكدت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل مقياس لتحديد القيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أساليب القياس الأخرى المستخدمة لتحديد القيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، كما أن المعلومة المالية المعدة وفق القيمة العادلة تفقد مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة في حال تعدد بدائل القياس واللجوء لأساليب القياس التحكيمية بالإضافة إلى أنها مكلفة وتتطلب الوقت .

ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروقات هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد والأصول غير الملموسة المكتسبة من اندماج الأعمال وعند احتساب الانخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة. وقياساً عليه؛ فإن إفتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطراً وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق إفتراضية،، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي القوائم المالية سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي الإبلاغ المالي.

كما يرى الكاتب على أن الدور التنبئي والتأكيدي (التغذية العكسية) للمعلومة متداخلان وشرطين لتكون المعلومة ملائمة وغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل خرى تهم المستخدمين مباشرة مثل مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عندما تصبح مستحقة وتحركات أسعار الأوراق المالية، وحتى يكون للمعلومة قدرة تنبؤية ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة.

من خلال ما سبق نرى أن نموذج القيمة العادلة لا يمكن له أن يحقق أي من الخصائص السابقة بشكل كامل، فتجده يحقق خاصية فرعية ولا يحقق أخرى مثل الملائمة، حيث نلاحظ أن القيمة العادلة تحقق كل من الدور التنبؤي والتأكيدي في حين لاتحقق التوقيت المناسب وبالتالي لايمكن الجزم على أن هذا النموذج يوفر معلومة ملائمة بدرجة كبيرة، كما نلاحظ أن وجود أسواق نشطة شرط ضروري لتحقق القيمة العادلة الخصائص النوعية وتوفر معلومة جيدة.

المبحث الرابع: محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

رغبة في مواكبة التطورات التي تحدث في بيئة المؤسسات وتدويل المعاملات المالية وجلب الاستثمار الأجنبي، قامت الجزائر بتصميم نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد حاول المشرع الجزائري من خلال هذا النظام الاعتماد على المبادئ والقواعد الدولية، حيث تبنى مفهوم جديد في التقييم المحاسبي ألا وهو القيمة العادلة واصطلح عليه اسم القيمة الحقيقية وهذا في الباب الأول من الملحق المتعلق بقواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات، وقد وضح طريقة وشرط إعادة التقييم والعناصر المرخص بإعادة تقييمها كما سنوضحه

المطلب الأول: موقف المشرع اتجاه القياس وفق القيمة العادلة (دراسة تحليلية للنصوص القانونية)

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض مختلف أسس وقواعد التقييم المحاسبي التي أشار إليها المشرع الجزائري ونوضح موقفه من استخدام القيمة العادلة والبنود التي أجاز تقييمها بهذا النموذج المحاسبي.

الفرع الأول: أسس التقييم المحاسبي المرخص باستخدامها في البيئة المحاسبية الجزائرية

حسب ما جاء في الباب الأول من الملحق الأول المتعلق بقواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات، فإن العناصر المقيدة في الحسابات تقيم عموما بالتكلفة التاريخية في حين تجرى عملية مراجعة على ذلك التقييم (حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر) وهذا بالاستناد إلى أسس التقييم التالية:

أ. القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة) : وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية[1]؛

ب. قيمة الإنجاز: وتعرف على أنها مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي [1]؛

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الملحق رقم 3 " معجم تعاريف التقنية المحاسبية "** الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص87.

ج. القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة):وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط [2].

تعرف القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل و التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به[3].

من خلال التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري للقيمة الحقيقية نلاحظ أنه لا يختلف عن التعريف الذي أصدرته المعايير المحاسبية الدولية من حيث شروط تحديد القيمة العادلة، كما بين ثلاث طرق تمكن من الوصول للقيمة العادلة وقد أكد المشرع على ضرورة تحديد القيمة الحقيقية في ظل السوق النشطة ومن الضروري أن تعكس هذه القيمة الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية [4].

شروط السوق النشطة حسب SCF تتمثل فيما يلي [5]:

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق؛
- أن يوجد بها وفي كل وقت مشترون وباعة متفقون؛
- أن تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره**، ص91.

2 **المرجع نفسه**، ص 90

3 **المرجع نفسه**، ص 07

4**المرجع نفسه** ، ص 10

5 **المرجع نفسه**، ص 87.

الفرع الثاني :الأصناف المرخص بتقييهما بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي1 :

والمتمثلة في ما يلي:

1. التثبيات العينية والمعنوية كحالة عامة :

- يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجها الأول باعتباره أصلا بتكلفتها المنسوبة منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة (حسب المعالجة المرجعية).
- غير أنه يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه .
- وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.
- تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية، وفي حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن المؤسسة تتخذ إما الأسعار الحالية لأصول مختلفة أو آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديلا أو تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة.
- القيمة الحقيقية للأراضي و المباني هي في العادة قيمتها في السوق وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.
- والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق و عند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك.
- يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه ا لمعاد تقديره حسب نفس شروط التثبيتات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.
- اذا اختارت المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبيتاتها يوجب إظهار فارق إعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال، وإذا تم إدراج التثبيتات بالقيمة المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية:
  - الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها؛

1 **المرجع نفسه** ، ص 10-20.

- تاريخ إعادة التقييم؛
- استشارة أو عدم استشارة المختص في إعادة التقييم؛
- طبيعة المؤشرات المعتمدة في تحديد التكلفة التعويضية؛
- القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المادية المدرجة في القوائم المالية إذا كانت هذه التثبيتات مدرجة في حسابات المؤسسة على أساس الطريقة المرجعية؛
- تقديم شامل حول فارق إعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهمين في رأس مال المؤسسة.

1 .1 الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة :

بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة [1] في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا يمكن القيام بتقييمها: إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات العينية (طريقة الكلفة)، وإما على أساس قيمتها الحقيقية (القيمة العادلة).

وفي حالة ما إذا تعذر تحديد قيمتها الحقيقية تحديدا ذات مصداقية فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة وتقدم معلومات عند ذلك في الملحق الأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة، إذا اعتمدت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة طريقة القيمة العادلة فإنه يشترط أن تظهر هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة المالية حيث تصبح غير قابلة للاهتلاك .

1 .2 الحالة الخاصة بالأصول البيولوجية :

- يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة.

1 العقارات الموظفة هي أي عقارات مملوكة لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال.

وإذا تعذر تقدير القيمة العادلة لهاته الأصول بصورة صادقة فإنه يجب على المؤسسة تقديم معلومات إضافية توضيحية تبرر ذلك .

- والخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها ا لمصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها،
- على المؤسسة تقديم معلومات توضح فيها تغيرات القيمة العادلة لهاته الأصول.

2. **أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة**

التثبيتات المالية قسمها المشرع الجزائري إلى أربع فئات [1] وأشار إلى طريقة تقييمها كالتالي :

- كحالة عامة تدرج هذه الأصول في الحسابات ضمن أصول المؤسسة عند دخولها بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستوردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب .
- تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبة والتي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد والتنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية
- تسجل في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل إنخفاض وارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

3. **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ**

تمثل أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال التجاري، وكذا التي قيد الإنتاج والمواد الأولية واللوازم الموجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج وتقديم الخدمات ويتم تقييمها كالتالي:

عند إقفال المؤسسة لحساباتها وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقيم بتكلفة الحصول عليها أو قيمة إنجازها أيهما أقل.

قيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق المقدرتين.

1 للتفاصيل أنظر إلى القسم الثاني من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص11.

تكلفة المخزون تشمل جميع تكاليف إيصاله إلى مكانه ووضعه في حاله التي يوجد عليها وهي: تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، مصاريف مالية ومصاريف عامة والمصاريف الإدارية المنسوبة إليه.

عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة.

4. **المنتوجات الزراعية :**

يتم تقييمها عند إدراجها الأولي في الحسابات ولدى تاريخ كل إقفال بقيمتها الحقيقية (العادلة) منقوصا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.

- تثبت أي خسارة أو ربح متأتي من تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها.
- على المؤسسة إظهار المنهج والفرضية المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل المنتوجات الفلاحية في تاريخ تحصيل الغلة حسب أنواع الأصول البيولوجية.

5. **القروض والخصوم المالية الأخرى**

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.
- وبعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية من غير الخصوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.
- التكلفة المهتلكة لأي خصم مالي هي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات منقوصا من التسديدات الرئيسية مضافا إلى (أو منقوصا) من الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه.

6. **الأعباء والمنتجات المالية**

العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

7. عقود الإيجار –التمويل[1]

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمد ة محدودة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفوعات عديدة.

إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، ويعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار أخر غير الإيجار التمويلي .ويتم تقييم عقود الإيجار التمويلي كما جاء في هذا القرار كما يلي :

عند المستأجر :

يدرج الملك المؤجر الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة.

للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا، كما يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية.

عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر

يدرج الدين ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للملك طبقا للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة.

الفرع الثالث :تقييم موقف المشرع الجزائري حول تطبيق القيمة العادلة

من خلال الاطلاع على النصوص القانونية التي تضمنت مفهوم القيمة العادلة تبين لنا أن المشرع الجزائري تطرق لمفهوم القيمة العادلة وأعطاها مصطلح القيمة الحقيقية واعتبرها أداة لتحيين ومراجعة التقييمات المستندة على أساس التكلفة التاريخية كقاعدة عامة (أداة لإعادة التقييم)،وبين ثلاث طرق تمكن من الوصول للقيمة العادلة وهذا بهدف النهوض بمستوى الإبلاغ المالي وتفعيل القياس المحاسبي وتحسين مخرجات النظام المحاسبي المالي.

وقد رخص المشرع باختيار سياسة إعادة التقييم بالقيمة العادلة لبعض العناصر فقط مثل التثبيتات العينية والمعنوية، وحسب بعض الشروط كالإفصاح في الملاحق عن الطريقة المعتمدة في الحصول على القيمة العادلة واستشارة مختص إعادة تقييم أو لا، وتوضيح أسباب اللجوء لهذا الأسلوب، وتاريخ إعادة التقييم .

1للتفاصيل أنظر إلى القسم الثاني من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 19.

وكما نلاحظ أنه لم يجبر الممارسات المحاسبية بالتقييم وفق القيمة العادلة وهذا ما يؤكد على أن البيئة الجزائرية مازالت غير ملائمة لتبني هذا المفهوم، إلا أنه أعطى الأولوية للتقييم وفق القيمة العادلة لبعض العناصر منها العقارات الموظفة والأصول البيولوجية والأصول المالية والأصول الزراعية وفي حالة تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديدا ذات مصداقية فيجوز إدراج هذه الأصول بالتكلفة كما تم الإشارة إليه.

كما أكد المشرع على ضرورة تحديد القيمة الحقيقية في ظل السوق النشطة ومن الضروري أن تعكس هذه القيمة الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية ووضع شروط للسوق النشطة.

المطلب الثاني: معوقات ومشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية .

من خلال تحليل ودراسة الإطار النظري المتعلق بالقيمة العادلة نلاحظ أن تطبيق قياس القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية يواجه عدة مشاكل من مختلف الجوانب، منها ما يتعلق بنموذج القياس في حد ذاته ومختلف استخداماته ومنها ما يتعلق بالشخص المسؤول عن عملية القياس ومراجعته ومنها ما يتعلق بالبيئة المحاسبية التي تستخدم هذا النموذج في ممارساتها المحاسبية، وفيما يلي سنقوم بتصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

الفرع الأول: معوقات متعلقة بأداة القياس (نموذج القيمة العادلة) والمعالجة المحاسبية للبند المقاس

1. **غموض وصعوبة فهم معايير القيمة العادلة وترجمتها:**

حيث قام المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) بدراسة عام (2002) استعرضت بعض المشاكل التي تعوق خطط التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية أو تمنع الدول عن التفكير في تبني خطة معينة لهذا الغرض، وجد من بين هذه المشاكل: الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالإستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما، هذه المعايير يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها أو عدم إمكانية تطبيقها، من ناحية أخري فإن مفهوم القيمة العادلة مفهوما نظريا لا يمكن التحقق منه على أرض الواقع ، وحتى إذا أمكن فهمه بالمضمون الذي تقصده المعايير الدولية ، فإن معظم الدول إما أن لا يكون لديها تشريعات منظمة للأدوات المالية، أو أنها تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم مثل هذه الأدوات، أو أنها ليس لديها أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن استخدامها بديلا للقيمة العادلة.

بالإضافة إلى أن من أهم المعوقات مشاكل الترجمة، فالمعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا أن الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية

ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها[1].

2. إشكالية تعدد طرق الوصول للقيمة العادلة وصعوبة مراجعتها:

إن شرط توفر الأسواق النشطة للحصول على القيم العادلة (الملائمة والموضوعية) يعتبر مشكل في حد ذاته حيث أنه في حالة غياب هذه الأسواق (معظم الدول النامية) فإن المحاسب أو المقيم يلجأ للتقديرات الشخصية أو أحد الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة والتي تكون مناسبة لذلك الأصل و المؤسسة بصفة عامة (التكلفة الإستبدالية، القيمة البيعية الصافية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية)، وبالتالي يصعب على المدققين والخبراء ومحافظي الحسابات مراجعة هذه القوائم المالية والتأكد من مصداقيتها وموضوعيتها ،كما يصعب مقارنة نتائج المؤسسة وتطور مركزها المالي من سنة لأخرى لإختلاف الطرق والأساليب المحاسبية المتبعة .

3. عدم توفر شروط عملية قياس القيمة العادلة لبعض التثبيتات المادية[2]:

إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية التي تتطلب وجود بائع ومشتري على دراية كافية بمعلومات الصفقة، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة إحتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

4. المشاكل المتعلقة بإتباع نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية – كبديل للقيمة العادلة [3] :

في حالة عدم كفاءة سوق المال فإن نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة يعتبر نموذجًا ملائماً لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة، هذا بالإضافة إلى نموذج التكلفة التاريخية كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي عامةً ونموذج لقياس الاستثمارات المالية المتداولة خاصةً وهو النموذج المتبع منذ فترة طويلة.لكن إتباع هذا النموذج يصاحبه العديد من المشاكل حيث يكسب قيمة الاستثمارات المالية المتداولة المزيد من الصعوبة، وقد يصل المحاسبون إلى استنتاجات مختلفة بخصوص مقدار وتوقيت التدفق النقدي المستقبلي وأيضا

---

1 ياسرأحمد السيد محمد الجرف ، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية –إطار مقترح –** بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، كلية إدارة الاعمال بجامعة الملك سعود ، 19/18 مايو 2010 ، ص 12 .

2 مسعود بوخالفي، **مرجع سبق ذكره**.،ص97 .

3 عماد حسني محمد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية" دراسة تطبيقية "**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس ،2005، ص110-132 (بالتصرف).

معدل الفائدة الذي يعكس التأكد والمخاطرة وهذا يجعل من الصعب التوصل إلى مبلغ موضوعي وقابل للتحقق منه.

5. مشكلة قياس الإستثمارات المالية المتداولة في البورصة بالقيمة العادلة:

أكدت المعايير المحاسبية الدولية على إستخدام نموذج القيمة السوقية العادلة كأفضل نموذج لتقدير القيمة العادلة للإستثمارات المالية وجميع الأصول وهذا في ظل كفاءة السوق المالي ، لكن القياس المحاسبي لهذه الإستمارات في البيئة المحاسبية الجزائرية تواجهه عدة مشاكل من بينها[1] :

عدم كفاءة سوق الاوراق المالية في الجزائر: ويرجع لعدة أسباب(سيتم شرحها لاحقا) حيث تمثل كفاءة الأسواق المالية دورا هاما في القياس الدقيق والعادل لقيمة الإستثمارات المالية وجميع عناصر الميزانية بصفة عامة ،و يمكن تحديد كفاءة السوق من خلال أن يكون سعر الورقة المالية المتداولة في السوق هو انعكاس حقيقي وواقعي لكافة المعلومات المتاحة عن هذه الورقة وهذا مما دعى البعض إلى القول بأنه "يمكن الادعاء بأن القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس قيمته الحقيقية"، ومنه فإن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على شرطين هما: 1- توفر المعلومات وتماثلها مع جميع المتعاملين، 2- فهم السوق واستيعابه للرسالة التي تتضمنها هذه المعلومات ومقدرة المستثمرين على تفسير الرسالة التي تحتويها هذه المعلومات يمكنهم من تقدير الأوراق المالية وفقا لقيمتها العادلة.

تعدد مداخل قياس القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتداولة: هناك العديد من الطرق والمداخل لتقدير القيمة العادلة خصوصا في ظل عدم وجود سوق نشطة (تم شرحها سابقا) ،

مشكلة المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج من التغيرات في القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية المتداولة في القوائم المالية: إن الإفصاح عن هذا الإيراد في صلب القوائم المالية يعني أنه يتم الاعتراف بهذا الإيراد بمجرد حدوث تغيرات في القيمة العادلة وهذا مخالف لمبدأ تحقق الإيراد والذي يقضي بضرورة الاعتراف بالإيراد عندما يتوفر شرطان:

الأول: تمام عملية اكتساب الإيراد، ويتم ذلك عند تحصيل القيمة نقدا أو الاقتراب من درجة التمام عندما يتم البيع بالأجل وتحصيل القيمة من العملاء لاحقا.

[1] عماد حسني محمد زهران، **المرجع نفسه**، ص82 -106 (بالتصرف).

الثاني: الانتهاء من عملية المبادلة بين البائع والمشتري أي تسليم السلع المباعة أو أداء الخدمة مقابل تحصيل القيمة أو نشأة حقوق مالية للبائع لدى المشتري.

6. مشاكل الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في بيئة الأعمال:

ومن بين المشاكل التي تصاحب عملية الإفصاح عن تقديرات القيم العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ما يلي[1]:

- مشكلة الإفصاح عن القيمة العادلة والأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية المتداولة في صلب القوائم المالية.
- عدم وجود تشريعات جزائرية تنص على ضرورة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وتغيراته.
- صعوبة الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في صلب القوائم المالية: تظهر هذه المشكلة بوضوح في حالات التضخم والارتفاع المستمر في أسعار الاستثمارات المالية المتداولة وبالتالي تكون هناك صعوبة في تغيير أرقام الاستثمارات المالية المتداولة في القوائم المالية كل يوم وأحياناً كل ساعة لمواجهة التغيرات الدائمة والمستمرة في الأسعار .
- إمكانية التلاعب في دخل الفترة المحاسبية: وتنشأ هذه المشكلة عند الإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في قائمة الدخل وبالتالي إمكانية تغير أرقام قائمة الدخل وفقاً لتغيرات أسعار الاستثمارات المالية المتداولة ومن ثم إمكانية التلاعب في دخل الفترة المحاسبية.

الفرع الثاني: معوقات متعلقة بالشخص القائم بعملية القياس المحاسبي (المستخدم لنموذج القيمة العادلة)

حسب ما ذكر الباحث جمال الجعارات فإن العدالة ليست في القيمة المقيسة بحد ذاتها، بل بمن يقوم على قياس القيمة، فيجب إذن حتى نصبغ العدالة على القيمة أن يتم قياسها بعدالة وتدقيقها بعدالة ومراقبتها بعدالة وعرضها بعدالة، ومنه نعتبر أن عدالة القيمة هي سلوك انساني قد يكون وقد لا يكون حسب نية الانسان ذات العلاقة، ومنه فإن التقييم بالقيمة العادلة يواجهه عدة مشاكل متعلقة بالمهنيين (محاسبين ،مقيمين، مراجعي الحسابات) نلخصها كما يلي :

[1] عماد حسني محمد زهران **المرجع نفسه** ، ص 129 -132 .

1) نقص الوعي لدى المهنيين وأصحاب الشركات لإستخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية:

من الملاحظ أن الممارسين لمهنة المحاسبة والمسيرين مازالوا يتخوفون من عواقب تبني نموذج القيمة العادلة بسبب الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات جراء إعادة التقييم (إرتفاع تكاليفه مقارنة بأساس التكلفة التاريخية) وبسبب كثرة الإنتقادات الموجهة إليه من طرف الإقتصاديين على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة.

2) تعود المهنيين على أساس التكلفة التاريخية:

لقي الممارسين لمهنة المحاسبة صعوبة في الإنتقال للتقييم بنموذج القيمة العادلة ومختلف بدائله والتخلي عن أسلوب المحاسبية التقليدية المعتمد على أساس التكلفة التاريخية و لسهولة استخدامه وترسخ مفاهيمه في أذهانهم والتعود عليه لأكثر من 30 سنة.

3) نقص المقيمين و الخبراء المؤهلين لتحديد القيمة العادلة لبعض الأصول:

حيث تفتقر البيئة المحاسبية الجزائرية لوجود خبراء ومكاتب للتقييم يلجأ إليها الشركات للحصول على قيم عادلة وموثوقة لأصول الشركة في حالة عدم توفر أسواق نشطة لهذه الأصول يعتمد عليها في عملية القياس المحاسبي.

4) عدم وجود إطارات محلية وكفاءات مؤهلة مهنيا لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية:

حيث تفتقر الجزائر لوجود الخبراء المحاسبين المتخصصين، الذين يملكون الخبرة ويتقنون تفسير وترجمة واستخدام المعايير الدولية في مجال المحاسبة و المراجعة وكذا التحليل المالي، حيث أن معايير القيمة العادلة تتطلب الخبرة المهنية لإتقان استخدامها في الممارسات المحاسبية بالشكل الملائم للبيئة الجزائرية، ويرجع السبب لضعف التأطير والتكوين وعدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، بالإضافة إلى ضعف بنية التعليم العالي وعدم وجود مراكز تدريبية لتعليم المهنيين الطرق والقواعد المحاسبية المعمول بها دوليا؛

عدم إلمام المدققين ومراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير الإبلاغ المالي الدولية: وهذا ما يجعلهم لا يتقنون مراجعة قياسات القيمة العادلة؛

5) تأثير النظام الإشتراكي على فئة المهنيين:

إن النظام الإشتراكي هو الغالب على معظم القطاعات في الجزائر حيث تمثل الدولة جهات التشريع والتنفيذ والتوجيه والمراقبة، وهذا لايترك المجال للمحاسبة في الإبداع وتطوير الأساليب المحاسبية، فنجد أن المهنيين في

المؤسسات الجزائرية لايسعون لتطوير المهنة ومسايرة المستجدات كالإطلاع ومحاولة التمرن على إجراءات القياس بالقيمة العادلة كما لا يساهمون في البحث عن حلول عملية لحل مشاكل القياس.

6) غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة :

من بين شروط الحصول على قيمة عادلة أن يكون المقيم (المهني أو الخبير) عادلا ونزيها ويعمل بشفافية ومصداقية أي من الضروري التحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة ،حيث تعتبر هذه الاخيرة من المبادئ المحاسبية التي نصت عليها المنظمات المحاسبية الدولية ، في حين نجد أن الممارسة المهنية للمحاسبة في الجزائر قد انتابها مجموعة من الخروقات و المساس بأخلاقياتها:

- كعدم الالتزام بالشروط المهنية و الأخلاقية عند منح بعض الشهادات أو الدرجات المهنية (مثل محافظي الحسابات)؛
- التلاعب في بعض حسابات الميزانية قصد زيادة أو رفع الأتعاب كإعادة النظر في تقييم بعض عناصر الأصول لتخفيض الوعاء الضريبي؛
- غياب الأخلاقيات المهنية اتجاه المتدربين وعدم اعطائهم حقهم في التدريب؛
- غياب الشفافية في محاسبة بعض مؤسسات وبالتالي تواطئ أصحاب العمل مع المسيرين والمحاسبين والضغط عليهم وإغرائهم لتحقيق أكبر تهرب ممكن[1] .

7) الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد:

إن فترة الإستعمار الفرنسي التي مرت بها الجزائر تركت أثارها على مهنة المحاسبة والمهنيين، حيث تأصلت وتجدرت في أذهانهم المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني(PCN) المعتمد على النظام المحاسبي الفرنسي القديم (الفرنكوجرماني) الذي كان معمول به سابقا (مدة35 سنة)، ومنه فإن المهنيين وجدو صعوبة في الإنتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة بشكل كبير على النظام الأنجلوساكسوني .

[1] جاوحدو رضا ، **حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المحاسبة" حالة الجزائر"** ، مقالة في مجلة التواصل، عدد 20 ديسمبر2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختارعنابة ، ص 77 .

الفرع الثالث: معوقات متعلقة بالبيئة المحاسبية التي تتبنى نموذج القياس المحاسبي بالقيمة العادلة

تعتبر هذه الصعوبات من أصعب التحديات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال في الدول النامية عموما والجزائر على وجه خاص ، ويمكن أيضا تقسيمهاإلى عدة مستويات كالتالي:

1) معوقات على مستوى المؤسسات

أ) عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية والبنوك التجارية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

- إن المؤسسة الجزائرية بما فيها البنوك التجارية لم تحضر المناخ المناسب لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية المعقد والذي أحدث تغييرات جذرية على المنظومة المحاسبية والذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخل الإتحاد الأوروبي (بداية 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002) على الرغم من الإمكانيات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصادالأوروبي مقارنة بالاقتصادالجزائري، وبالتالي فالمؤسسة الجزائرية وخاصة منها البنوك التجارية مازالت غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وشفاف، بالإضافة إلى تحفظ هذه الأخيرة على تقديم المعلومة والإفصاح عنها في قوائمها المالية وهذا ما يتعارض مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية[1]؛
- كما أن المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف أنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الملائمة للعمل بالمعايير الدولية وتوفير متطلبات استخدامه ا وكذا ومواكبة المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال؛
- معظم المؤسسات في الجزائر صغيرة ومتوسطة الحجم ،ومنه فهذه المؤسسات تجد صعوبة في تحمل تكاليف إستقطاب الكفاءات من الخارج وتكوين مواردها البشرية من أجل استخدام المعايير المحاسبية الدولية بما فيها التمكن من تطبيق أسلوب القيمة العادلة.
- غياب الحوكمة في المؤسسات ونقص الشفافية و الإفصاح.

[1] هواري المعراج وحديدي أدم ، **المرجع نفسه** ، ص 22-23 (بالتصرف) .

ب) طبيعة المعايير الدولية الغير مناسبة للمؤسسات الجزائرية

إن هيمنة الدول المتقدمة (الـ و م أ، بريطانيا ...) على مجلس معايير المحاسبة يظهر تأثيره على المعايير الدولية من خلال إصدار معايير ملائمة للبيئة الإقتصادية لهذه الدول والتي لا تراعي على وجه العموم خصوصيات وظروف البيئة الإقتصادية للدول النامية[1] ، وبالتالي فإن العمل بهذه المعايير لا يناسب مصالح المؤسسات الجزائرية وستنعكس عليها سلبا.

ج) غياب نظام معلومات فعال:

عدم وجود نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية، ويضمن الشفافية للأطراف المتعاملة في السوق المالي :فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها[2].

د) انتشار الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية الذي يعرقل تبني المعايير الدولية .

2) معوقات على مستوى التشريعات والقوانين المحاسبية والجبائية:

إن المشرع الجزائري تطرق لمفهوم القيمة العادلة ضمن نصوصه وأعطاها مصطلح القيمة الحقيقية وبين طرق الوصول إليها والبنود المرخص قياسها بهذا النموذج، لكن ما نلاحظه:

أ) **عدم الاهتمام بنموذج القيمة العادلة ضمن النصوص القانونية:** اعتبرت القيمة العادلة كأداة للمراجعة والتحيين للتقييمات المستندة على أساس التكلفة التاريخية كقاعدة عامة، وعدم إعطائها حقها في التشريعات والنصوص القانونية بالشكل الكافي لتطبيقها كنموذج للقياس المحاسبي في الجزائر، وعدم إجبار المؤسسات باستخدامه.

1 هواري المعراج وحديدي أدم ،**المرجع نفسه** ، ص 24 (بالتصرف) .

[2] سفيان نقماري ،رحمة بلهادف ، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي– العوائق والرهانات** ،الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFRS يومي 14/13 جانفي 2013، ص 8 .

ب) **هناك تأخر في إصدار المذكرات المنهجية المفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها:** لحد الأن لم يصدر المشرع الجزائري أي نص قانوني أو قرار يبين كيفية استخدام هذا النموذج ومتطلباته أو ترخيص يسمح للمهنيين بالرجوع للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة عند القياس المحاسبي.

ج) **تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة:** من المفروض أنه يصدر نص جبائي يسمح باستخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي، لكن الواقع العملي يثبت عكس ذلك حيث أنه لحد الأن مازال هناك تحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا الموضوع، لأنهم يعتقدون أنها تهدد بتقليص الإيرادات الجبائية بشكل كبير خصوصا أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة تضخم، كما أن الإعتماد على التقديرات الشخصية يزيد من صعوبة التأكد من صحة التقييم، وعليه فإن المصالح الضريبية لا تعترف في حساب الإهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها (انطلاقا من القيمة التاريخية الأصلية) [1].

د) **غياب التشريعات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن معلومات القيمة العادلة:**

إن البيئة المحاسبية الجزائرية لا تهتم بالإفصاح المحاسبي خصوصا من الناحية القانونية(SCF) والذي لم يتطرق إلى متطلبات الإفصاح بشكل دقيق وواضح كما في الدول الأخرى، كما تعرف عملية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية كتمان وسرية بالغة خصوصا المجموعات العمومية ذات التأثير الكبير على إقتصاد الدولة (سوناطراك، سونلغاز ...) حيث لاتفصح عن معلوماتها إلا للجهات الرسمية مثل المصالح الجبائية[2].

3) معوقات على مستوى السوق المالي (البورصة):

يعتبر غياب السوق المالي الفعال من أصعب التحديات التي تقف حائلا أمام تطبيق القياس بالقيمة العادلة، باعتباره أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة لمختلف أصول وخصوم المؤسسة، ومن الجدير بالذكر أن السوق المالي في الجزائر نشأ نتيجة قرار سياسي وبالتالي فرض نفسه على المؤسسات الجزائرية على عكس ما يحدث في الاسواق المالية المتطورةحيث ينشأ وراء سعي الشركات لطرح أسهمها للحصول على أموال لتغطية

[1] مسعود بوخالفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96 .

[2] سبتي إسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص255-257.

احتياجات ها التمويلية وسعي الحكومات لتغطية العجز من خلال ما تطرحه من سندات، ومن أسباب ركود السوق المالي الجزائري مايلي :

أ) المنافسة الغير شرعية للبورصة من طرف الدولة: حيث تقوم البنوك (الدولة)بمنح قروض للمؤسسات العامة والخاصة وقت وقوعها في ذائقة مالية وهذا إجراء خاطئ حيث لابد أن تقوم الدولة بتمويل السوق المالي وليس الشركات وعندما تحتاج هذه المؤسسات الأموال تقوم بالتوجه نحو البورصة لطلب قروض (التمويل عن طريق السوق المالي).وبالتالي تنشيطها والدفع باقتصاد السوق[1] نحو الأمام ومنه فإن الدولة حسب الخبير الإقتصادي هي السبب في فشل البورصة.

ب) عزوف المؤسسات عن طرح أسهمها في بورصة الجزائر بسبب[2]:

- عدم توفر شروط الإدراج في الكثير منها، سواء لشكلها القانوني أو لنتائجها السيئة؛
- الخوف من الشفافية لدى الكثير من المؤسسات لاعتبارات جبائية وغيرها، حيث تجبر المؤسسات المقيدة في البورصة على الإفصاح عن نتائجها؛
- عدم توفر الإرادة السياسية بخصوص ذلك بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- تعثر مسار الخوصصة في الجزائر بحيث اقتصر بيع المؤسسات العمومية إلى المؤسسات المحلية والصغيرة (بعض الخواص)، مما حال دون مساهمة البورصة في ذلك.
- كما انتقد د. قدي عبد المجيد بطء السياسة المالية المتبعة من أجل الانتقال من تمويل الاقتصادعن طريق النظام المصرفي إلى التمويل المعتمد على السوق المالية.

ج) نقص ثقافة الإستثمار في السوق المالي ، والجهل المالي للمتعاملين.

د) تركيبة الشركات الجزائرية :

كما أكد المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب على أنه من أسباب امتناع الشركات الجزائرية (المتعاملين الإقتصادين) عن الإلتحاق بالبورصة الجزائرية هو أن أغلب الشركات الجزائرية هي شركات عائلية، وبالتالي فهي ترفض من الأساس فكرة دخول شريك أجنبي في رأسمال الشركة، والدخول في رأسمال الشركات هو

[1] نبيل جمعة ، **بورصة الجزائر منذ 20 سنة ...أداء متعثر في بناية تعيسة** ،برنامج ضيف الإقتصاد في قناة النهار الإخبارية ، تم بثه يوم 2016/01/29 (30 : 18).

[2] قدي عبد المجيد ، **المبالغ المتداولة في السّوق الموازية تعكس الوضع البئيس** ، حوار مع الصحفية سامية بهيج ، مقال نشر في الحوار يوم 03 - 03 – 2009 (بالتصرف)، أطلع عليه من الموقع: djazairess.com/elhiwar/10962 .

مبدأ أساسي في البورصة ،بالإضافة إلى سهولة حصول الشركات على القروض البنكية خاصة المدعمة منها (تقريبا نسبة فوائد 1% فقط)، وهو ما يحول دون بحثها عن سبل أخرى للتمويل، وبالتالي يستغنون تماما عن خدمات البورصة.[1].

هـ) إرتفاع معدل التضخم: غالبا ما يتهرب المستثمرون من الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، حيث ارتفعت معدلات التضخم بنسبة 35 % في سنة 2010مقارنة بسنة 2001، وهذا لايشجع على تجميد الأموال بالدخول في البورصة.

و) تباطؤ إصدار القوانيين التي تنظم عمل البورصة: منذ نشوء البورصة سنة 1990إلا غاية 1996 أين تم إصدار قانون ينظم عمل شركات الوساطة المالية.

ز) ثقافة المواطن الجزائري المستمدة من الدين الإسلامي: إن الثقافة الجزائرية المستوحاة من التعاليم الإسلامية والتي لا تتماشى مع بعض الممارسات المحاسبية للمعايير الدولية كالتعامل ببعض الاوراق المالية الربوية.[2]

ح) تراجع مستوى الإستثمار الأجنبي في الجزائر

كشفت عملية سبر الاراء نشرها تقرير التنافسية الشاملة 2014 -2015 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي وساهم فيها متعاملون إقتصاديون ومسؤولين في شركات ومجموعات دولية أن أهم الإشكاليات التي تواجه هؤلاء المستثمرون للقيام بالاعمال في الجزائر تكمن في[3]:

- ضعف المنظومة البنكية وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي خصوصا للاجانب بسبب الشروط الموضوعة من طرف الحكومة؛
- الفساد والرشوة على المستوى العام والخاص وإتصاله بظاهرة البيروقراطية الإدارية القاتلة ومساهمته في ضعف فعالية المؤسسات؛
- الأنظمة الضريبية وثقل أعبائها (ضعف الحوافز الجبائية)؛

1بن موهوب يزيد، **البورصة الجزائرية ضحيّة الاستعمار الفرنسي !** لقاء صحفي مع المدير العام لبورصة الجزائر، يومية الصوت الأخر، 2016/04/03. أطلع عليه من الموقع /http://www.assawt.net/2016/04 مدير-عام-بورصة-الجزائر-.

[2] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة امحمدبوقرة بومرداس،2013، ص165، 176،(بالتصرف).

[3] حفيظ صواليلي ، **الفساد يرعب المستثمرين الأجانب في الجزائر(المنتدى الإقتصادي العالمي)** ، مقال منشور في جريدة الخبر يوم 2015/5/ ص 10(بالتصرف).

- سوء أخلاقيات العمل في القوة العاملة الوطنية؛
- عدم الإستقرار السياسي والظروف التاريخية التي مرت بها البلد؛
- غياب ثقة المستثمرين الأجانب والمستثمرين الصغار في المعلومات التي تصدرها المؤسسات الوطنية بسبب عدم إفصاحها الشامل عن وضعيتها وأدائها المالي وهذا يعود لعدم إلتزامها بالمعايير المحاسبية الدولية والتي تساهم هذه الاخيرة في تفعيل البورصة وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني على حساب إحتكار البنوك في تمويل الإقتصاد[1].

ط)عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في البورصة.

حسب ما نرى فإن هذه العوامل المذكورة أعلاه ستعيق عملية إنتقال رؤوس الأموال للجزائر وهذه الظروف الصعبة والقوانين المجحفة والمعقدة والمطبقة على المستثمرين خصوصا الأجانب منهم كصعوبة حصولهم على تمويلات بنكية مثلا، من شأنها التأثير وبشكل سلبي على المناخ الإقتصادي وترعب صناع القرار من العمل في الجزائر من الوهلة الأولى وهذا يساهم وبشكل كبير في تراجع مستوى الإستثمارات وركود السوق المالي الجزائري ، كما أن غالبية المؤسسات الجزائرية صغيرة ومتوسطة، في السابق كانت غير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي أي غير معنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تمكنها من الدخول للبورصة وتفعيلها(تمسك محاسبة مبسطة)، على عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة فإن المعايير تطبقها الشركات المدرجة في البورصة بالإضافة إلى أن من أهم أسباب ركود السوق المالي هو أن البورصة في الجزائر تم إنشاؤها بموجب قرار سياسي وبالتالي فقد فرضت نفسها على المؤسسات الجزائرية على عكس الدول المتقدمة فإن السوق المالي ينشأ وراء سعي الشركات لطرح أسهمها للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها التمويلية وسعي الحكومات لتغطية العجز من خلال ما تطرحه من سندات بالمقابل تشجيع الإدخار،كما أن عمل المتعاملين الإقتصاديين خارج الأطر القانونية بصفة مبالغ فيها تحت ما يسمى الاقتصاد الموازي يضعف حجم التعاملات المالية في الجزائر.

ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن المعوقات المتعلقة بالبيئة المحاسبية تعتبر من أهم التحديات وأكثرها تعقيدا وتفرعا وليس من السهولة مواجهتها ومعالجتها خصوصا على المدى القريب،لذلك لابد على الجهات المختصة التركيز على هذه المعوقات والمسارعة في إيجاد حلول لها لتبني نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

1 بكيحل عبد القادر، .كتوش عاشور ، **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا وصعوبات التطبيق– دراسة حالة الجزائر-** مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد 15، جانفي 2016 ، ص 63 – 70

المطلب الثالث :الحلول المقترحة والاجراءات المتخذة لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة .

إن رغبة الجزائر في الإنفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو إقتصاد السوق، فرض عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتوحيد قراءة القوائم المالية على المستوى الدولي والنهوض بمستوى الإبلاغ المالي، ومن أمثلة القواعد والمبادئ الدولية التي حاولت البيئة المحاسبية الجزائرية التوجه إليها، استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي والذي وضعها أمام تحديات من مختلف النواحي أعاقت عملية التطبيق الفعال لهذا النموذج في ممارساتها المحاسبية.

وبعد تشخيص وعرض مختلف المعوقات التي تواجه قياس القيمة العادلة في الجزائر في المطلب السابق، رأينا أنه من الضروري إيجاد حلول عملية لتحضير البيئة المحاسبية في جميع القطاعات ومن مختلف الجوانب المؤثرة على مهنة المحاسبة وكذا سنتناول في هذا المطلب عرض لمختلف المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر والتي سعت جاهدة لتطبيقها على أرض الواقع كما سنحاول إقتراح حلول التي نرى أنها مناسبة في هذا الصدد كالتالي:

الفرع الأول: الحلول المقترحة والإجراءات الواجب إتخاذها لتهيئة البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة

سنقوم باقتراح بعض الحلول الواجب على الدولة اتخاذها، حيث نقسمها حسب وجهتها إلى عدة أقسام كما يلي:

أولا :اتجاه المهنيين:

- توعية المهنيين بأهمية التوجه للمعايير الدولية وفوائد تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية، وضرورة العمل بمبادئ الإفصاح والشفافية ، وإقناعهم كذلك بالتخلي عن الأفكار الراسخة في أذهانهم والمتعلقة بأساليب المحاسبة التقليدية؛
- لابد على المسؤولين في المؤسسات تدريب وتأهيل الإطارات والعاملين (المهنيين) على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقييم بإستخدام القيمة العادلة ، وذلك بإرسالهم لدول أجنبية ملمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لتكوينهم في المجال أو إستقطاب كفاءات وخبرات أجنبية من محاسبين ومدققين مؤهلة لعقد دورات تدريبية وبالتالي نقل خبرتها للمهنيين المحليين وتطوير المستوى المهني في الجزائر ؛
- تشجيع المهنيين على الإلتزام والتحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها للتمكن من قياس القيمة العادلة بموضوعية وشفافية؛

- مد جسر التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية حتى يتسنى للأكاديمين الإطلاع على الواقع العملي وتنمية البحث العملي ونقل معارفهم الأكاديمية للمؤسسات بخصوص تقنيات تطبيق المعايير في الممارسات المحاسبية وإجراءات تقدير القيمة العادلة؛
- الأخذ بالقيمة العادلة كنموذج قياس مكمل للتكلفة التاريخية (النموذج المختلط) وإقناع المهنيين لإستخدام هذا النموذج.
- كما ذكر أحد الباحثين أنه من أجل إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي لابد من إشراك مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة عند القيام بأي تعديل مستقبلي على النظام المحاسبي المالي، وجعل هذا النظام مرنا يستجيب للتطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية[1].
- الاهتمام بمهنة محافظي الحسابات والمدققين وتطويرها بما يناسب المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال باعتبارهم مسؤولين على صحة وسلامة القوائم المالية وعليه لابد من إلزامهم بالتكوين في مجال مراجعة قياسات القيمة العادلة.

ثانيا: اتجاه مؤسسات التعليم

ينعكس الدور الفعال لمؤسسات التعليم على العمل المحاسبي من خلال جودة مخرجاتها من حملة الشهادات وإطارات مختصين في مجال المحاسبة والتدقيق وإدارة الأعمال، لذلك لابد على الحكومة الاهتمام بهذه المؤسسات وتطوير برامجها كالتالي:

- تحديث البرامج التعليمية لمؤسسات التعليم العالي بما يواكب المستجدات الحاصلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- وقد اقترح أحد الباحثين أنه ومن أجل النهوض بمستوى التعليم العالي بما يوافق المعايير الدولية[2]:

- ضرورة دعوة الجامعات الجزائرية إلى ربط رسائل التربص الخاصة بالأساتذة المتخصصين بالمحاسبة بدول لها خبرة بمعايير المحاسبة الدولية، وإلزامهم بالحصول على شهادات تدريب من تلك الدول. كما دعا الباحث الجامعات

[1] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 219،220.

[2] ظاهرشاهر القشي، **واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسا ت الجزائرية**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد السادس، جوان2014، جامعة الشهيد حمى الأخضر الوادي،ص 30.

الجزائرية لإرسال المتميزين من طلبتها وأساتذتها أصحاب اختصاص المحاسبة لأحد الدول المتخصصة بمعايير المحاسبة الدولية وإخضاعهم للدورات المهنية طويلة الأجل؛

- دعوة الجامعات الجزائرية إلى استقطاب وتعيين أساتذة جامعيين من دول العالم العربي المتمرس بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتكليفهم بمهمتين رئيسيتين: أولا: إعادة هيكلة الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بشكل يواكب عمليات القياس والإفصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وثانيا: عقد حلقات دراسية لأساتذة المحاسبة وتأهيلهم بكل ما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثالثا: اتجاه الجهات التشريعية والتنظيمية

- إعداد معايير محاسبية محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وتنسيقها مع المنظمات المهنية العالمية لمواكبة التطورات الدولية ، ومحاولة الاستفادة من تجارب دول سباقة في تطبيق القيمة العادلة؛
- من الضروري أن تسعى الجزائر وغيرها من الدول العربية المشاركة مع المنظمات والهيآت المحاسبية الدولية في إعداد وتطوير المعايير الدولية لضمان حقهم في إصدار ما يناسب هذه الدول من معايير وإجراءات محاسبية.
- العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة ضمن النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي، وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها؛
- الاهتمام بمفهوم المحافظة على رأس المال المادي ضمن الإطار التصوري للمحاسبة في الجزائر وما يناسبها من أسلوب للقياس المحاسبي(القيمة العادلة).
- إجبار المؤسسات (المسعرة فبي البورصة) قانونيا على محاولة تقييم أصولها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن قيم تقريبية لتحديدها في القوائم التكميلية؛
- ضرورة سن تشريعات ضريبية تجبر المصالح الضريبية على الإعتراف بقياس القيمة العادلة وما ينجر عنه من نواقص وفوائض القيم، بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين الجبائية بهدف تقديم حوافز ضريبية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم على التعامل بالأوراق المالية؛
- من الضروري تقنين خطوات وإجراءات تقدير القيمة العادلة والثبات عليها بالنسبة لجميع الشركات، بالإضافة إلى أنه من الضروري وجود مساءلة قانونية بالنسبة لتعمد الإفصاح عن معلومات مستقبلية مضللة وذلك من

خلال وضع قواعد أو إصدار تشريعات تعاقب الإدارة وأيضا المحاسب القانوني القائم بفحص القوائم في حالة ثبوت وجود تحيز متعمد عند إعداد التنبؤات أو نشر معلومات مستقبلية مضللة[1].

- كما اقترح أحد الباحثين أنه من الضروري على الحكومة الجزائرية لإنجاح عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية[2]:
- إنشاء لجنة مستقلة تحت مسمى (لجنة الحوكمة والتصحيح المحاسبي) تكون آليتها: مستقلة عن الحكومة تماما وتمنح صلاحية التشريعات ذات العلاقة وتتكون من مجموعة أعضاء مختارين منهم خبراء بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من الدول العربية الخبيرة بالتطبيق، وأعضاء من جهات التشريع المالي الجزائرية، وبعض الأساتذة المتخصصين من الجامعات الجزائرية، و أعضاء من مدققي الحسابات الخارجيين الجزائريين ذوي الخبرة العالية، وأعضاء من مدراء ماليين لأهم الشركات الرائدة في الجزائر، وأعضاء من أهم الجهات التدريبية في الجزائر، وعضوا مراقبا من الدولة ، ورئيسا للجنة ينصح أن يكون خبيرا عربيا رابعا منتدبا من إحدى جمعيات المحاسبة القانونية، وأن يتم تمويل هذه اللجنة ماليا وماديا من الحكومة الجزائرية ومساهمة الشركات والبنوك الجزائرية توكل لهذه لجمعية مجموعة مهام منها:

مهمتها الأولى :دراسة البنية التحتية ذات العلاقة بمعايير الإبلاغ المالي والتي يجب أن تشمل (مؤسسات التشريع المحاسبي الجزائرية، ومؤسسات التعليم الجامعي ذات العلاقة، وأهم المؤسسات والشركات الاقتصادية الوطنية، ومؤسسات التدريب المهنية ذات العلاقة في الجزائر) وتحديد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن ثم وضع حلول ملزمة.

مهمتها الثانية: إنشاء جهة تشريع محاسبي مستقلة، أو جمعية محاسبين قانونيين جزائرية مستقلة، وتكوين نظامها الداخلي بحيث يشمل عدم السماح بتدقيق أي شركة وطنية أو مساهمة إلا من قبل مدققين مؤهلين وملمين بالمعايير الدولية.

مهمتها الثالثة: إنشاء مركز تدريبي متخصص لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وبصفة مستقلة، ويجب رفد هذا المركز بالمدربين المختصين والحاصلين على الشهادات المهنية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية و أن تقوم الجامعات

[1] عماد حسني محمد زهران ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 112 .

[2] ظاهر شاهر القشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص28 ،29 .

والمؤسسات بإرسال المتميزين لديهم للتدرب في هذا المركز ومن ثم الخضوع للامتحان المهني المعد من جهة التشريع المحاسبي أو جمعية المحاسبين القانونيين الجزائريين؛

مهمتها الرابعة: إنشاء لجنة للحوكمة في السوق المالي الجزائري، ووضع نظامها الداخلي، شريطة أن يتضمن إنشاء لجنة تدقيق في الشركات الوطنية والمدرجة بالسوق، وأن يتوافق مع مبادئ الحاكمية الحديثة، كما يجب أن تتضمن لوائح العقوبات الجزائية المتفق عليها عالميا.

رابعا :إتجاه السوق المالي (البورصة الجزائرية)

إن الحلول المقترحة والمذكورة سابقا لا يمكن تحقيقها ما لم يتم تفعيل السوق المالي في أي دولة، ومن بين الجهود المبذولة لتطوير أداء السوق المالي وتفعيله من أجل توفير المناخ الملائم لتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي وإعطاء صورة أفضل عن الاقتصادالجزائري ما يلي:

- قيام الحكومة بإقناع المستثمرين(الشركات) بضرورة الاستثمار في السوق المالي ومنح إمتيازات وتسهيلات لإستمالة المتعاملين الإقتصاديين مثلا [1]: كالإمتناع عن تمويل مشاريع الشركات الكبرى مستقبلا عن طريق البنوك، وذلك ما سيجبر الشركات على اللجوء للبورصة، لأنها ستبقى سبيل التمويل الوحيد أمامهم بعد التمويل الذاتي. كما منحت الحكومة الضوء الأخضر لـ 8 شركات وطنية للالتحاق بالبورصة قريبا، وهو ما سيدعم هذه الأخيرة ويمنحها الثقة اللازمة في عيون بقية المتعاملين الخواص. ولمزيد من حث الشركات، قرّرت الحكومة تفعيل مجموعة من المحفزات الجبائية للشركات المدرجة (تخفيض على الأرباح بقدر نسبة الانفتاح)، حيث يتوجب على المؤسسات الكبيرة فتح 20% على الأقل من رأسمالها، بينما تكتفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفتح 10% فقط، مع العلم أن التحفيزات الجبائية تزداد بازدياد الانفتاح، وبالنسبة للمستثمرين فقد قررت الحكومة إعفاءهم من الضرائب على كل الأرباح لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد؛
- بالإضافة إلى بذل جهد لتوعية المتعاملين الإقتصاديين ونشر الثقافة البورصية من خلال قيام الحكومة في السنوات الأخيرة بعدة حملات تحسيسية بأهمية البورصة ودورها والمزايا التي تقدمها، وقد قامت بإنشاء موقعا إلكترونيا جديدا مواكبا للعصر، وإجراء دورات تكوينية للإعلاميين ، وإطلاق تطبيق مجاني للهاتف النقال يقدم معلومات آنية حول البورصة.

[1] بن موهوب يزيد ، **البورصة الجزائرية ضحيّة الاستعمار الفرنسي! ، مرجع سبق ذكره .**

- كما أن علاج مشكلة تطوير وكفاءة سوق الأوراق المالية يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في توفير المعلومات سواء كانت تاريخية أو حالية أو خاصة، وأيضاً تعدد قنوات توصيل هذه المعلومات إلى المستثمرين حتى نضمن وصول كل المعلومات لجميع المستثمرين في ذات الوقت وبأقل تكلفة ممكنة1.
- العمل على تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المذخرين على التوجه نحو سوق الأوراق المالية باعتبار أن الأصول المتداولة فيه تعتبر بديلا للودائع المصرفية؛
- تسريع عملية الخوصصة، من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية ومنه تنوع فرص الإستثمار بالنسبة للمذخرين؛
- تحديث أنظمة التداول واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح بما يتناسب مع متطلبات المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين[2].
- وقد أكد يزيد بن موهوب مدير عام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة في الجزائر أن الجهات الحكومية المختصة تسعى لتنشيط دور البورصة وضمان تمويل منتظم لسوق الأوراق المالية من خلال الإجراءات التالية[3]:
- من أجل التقرب أكثر من المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين وكذا الجمهور العريض وتحسيسهم بأهمية الاستثمار في البورصة وضمان دفع أكبر لتعاملاتها ،تنوي بورصة الجزائر فتح "شبابيك للبورصة" على مستوى الوكالات البنكية بمختلف مناطق الوطن من أجل إعطاء ديناميكية لنشاطها؛
- كما تسعى الجهات المختصة بالبورصة إلى إطلاق حملة إعلامية لدى المتعاملين من خلال تنظيم لقاءات وملتقيات جهوية، كما سيتم بهذا الصدد إنشاء مدرسة مختصة في البورصة ودورات تكوينية في المالية والأسواق المصرفية لفائدة الجامعيين؛

---

[1] عماد حسني محمد زهران ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 90 .

[2] مولاتي عبد الباسط، **دورالصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر–دراسة تحليلية وإستشرافية**–، مذكرة ماسترأكاديمي، تخصص مالية وبنوك،جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، 2015،ص 81،80.

3**بورصة الجزائر تفتح شبابيك لها على مستوى البنوك**، مقال منشور في بوابة الشروق بتاريخ 2014/02/24 على الموقع http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202434.html بتاريخ 2017/03/28 (12:57)

- كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين بورصتي الجزائر وتونس بهدف تعزيز العلاقات بين الهيئتين وتطوير السوق المصرفية الجزائرية؛
- يستحسن إتباع نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة في حالة عدم توفر سوق كفء لتقدير القيمة العادلة، بشرط وضع أسس وقواعد ثابتة ومحددة عند تقدير القيمة العادلة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة وخاصةً عند تحديد ما يلي[1]:
- معدل الخصم المناسب .
- توقيت التدفقات النقدية المستقبلية .
- مقدار التدفقات النقدية المستقبلية.

الفرع الثاني: التوجه نحو استخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة (Discounted Cash Flow) لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة.[2]

من خلال هاته النقطة سنبين كيفية استخدام هذا النموذج و فوائده

1 –القياس على أساس نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة وأهميته

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية فإنه في حالة عدم توفر سوق كفء لتقدير القيمة السوقية العادلة، يتم الاستعانة بمدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة كمؤشر للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة، حيث تعتبر هذه الطريقة أحد أفضل مناهج القياس باعتبارها تركز على قياس الأحداث الاقتصادية المستقبلية التي لا تتوافر لها قيمة سوقية ملائمة، وقد اعترف المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) بأن تقديرات المؤسسة الداخلية للتدفقات النقدية المستقبلية هي التي يمكن أن تكون المعلومات الوحيدة المتاحة والتي يمكن من خلالها تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة طالما لا توجد بيانات مختلفة تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات غير الافتراضات التي تستخدمها المؤسسة ، وإذا وجد أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات غير التي تستخدمها المؤسسة فعلى المؤسسة أن تعدل افتراضاتها لإدخال معلومات السوق في الاعتبار.

[1] عماد حسني محمد زهران، **مرجع سبق ذكره**، ص 105 .

[2] عماد حسني محمد زهران، **المرجع نفسه**، ص ص: 94-99.

و تقوم **القيمة الحالية**: على إحتساب قيمة الأصل و ذلك بالتنبؤ بصافي الإيرادات التي يحققها الأصل خلال حياته الإنتاجية، و إختيار معدل فائدة مناسب لخصم تلك التدفقات النقدية المتوقعة و المبلغ الناتج عن ذلك هو القيمة الحالية لهذا الأصل و منه يشترط لتطبيق هذه الطريقة و تحديد القيمة الإقتصادية للأصل ما يلي:[1]

- ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق من خلال إستخدام الأصل؛
- ✓ حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل؛
- ✓ التنبؤ بعدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها الأصل صالحا للإستخدام؛
- ✓ إختيار معدل فائدة مناسب.

أهمية استخدام أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة كما يلي:

- تسهل المعلومات المالية المعتمدة على أسلوب القيمة الحالية من مهمة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- التنبؤات التي لا يتم نشرها غالبا ما يتم تداولها بصورة غير رسمية ولا تخضع للرقابة وبالتالي قد تكون غير صحيحة في بعض الأحيان بالإضافة إلى أنها تكون غير متاحة لجميع المستثمرين بطريقة عادلة.
- إيجاد علاقة جيدة بين المؤسسة والمستثمرين والمحللين الماليين بما يساعد على تدعيم مقدرة المؤسسة على جذب رؤوس أموال جديدة.
- يمكن للمستثمرين الاعتماد على بيانات التدفقات النقدية المستقبلية في تقييم القرارات والخطط الاستثمارية للمنشأة وتقييم أداء الإدارة من حيث إمكانية تنفيذ الخطط وتوزيع الأرباح، وأيضا توفر أساس سليم لتقييم الأسعار السوقية للأسهم.
- يوفر هذا الأسلوب معلومات هامة للمستثمرين والمنشآت حيث تساعدهم في التحكم في مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها وأيضا احتمالات تعرض الشركة للفشل المالي أو الإفلاس وكذلك احتمالات تطور نشاط الشركة في المستقبل.

متغيرات مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية

ويعتمد مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة المستخدم في قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة على أربعة متغيرات أساسية هي:

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر، ط1،2007،ص402 .

أ) التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا: والتي تتمثل في التدفقات النقدية الداخلة للاستثمارات المالية المتداولة محسوبة على أساس التنبؤ بالعائد المتوقع من الأسهم أو الفائدة بالنسبة للسندات، ويتحدد سعر فائدة السند وفقا لشروط إصدار السند.

ب) توقيت الحصول على التدفقات النقدية: وتتحدد بالنسبة للسندات وفقاً لشروط شراء السند والتي قد تكون (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، وتتحدد بالنسبة للأسهم وفقا لتوزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة ومعدل النمو فيها.

ج) الفترة الزمنية: هذه الفترة يمكن تحديدها بسهولة بالنسبة للسندات على أساس المدة المحددة مقدماً ووفقا لشروط شراء السند، أما بالنسبة للأسهم فتتوقف على تقدير المدة الزمنية التي يمكن الاحتفاظ فيها بالأسهم.

د) معدل الخصم الفعال: وهناك عدة طرق لتحديد معدل الخصم من أهمها:

هـ) معدل الخصم السنوي: ويتمثل في: معدل العائد الخالي من المخاطرة + عائد المخاطرة

حسب رأي الباحث إن هذا المعدل لا يمكن الاعتماد على موضوعيته، وذلك بسبب صعوبة تقدير عائد المخاطرة والذي يعتمد تقديره على مجموعة من العناصر صعبة القياس مثل معدل التضخم وحاجة الشركة إلى هذه الاستثمارات ومخاطر الائتمان، وبالتالي يمكن الاستعاضة عن هذا المعدل بالمعدل التالي:

- معدل الخصم الجاري بالسوق: ويتمثل في معدل الفائدة الجاري بالسوق، والذي يتم استخدامه كمؤشر عند إتمام شراء السندات، أو معدل فائدة أذونات الخزانة المحلية، ويعتبر سعر الخصم هذا من أفضل الأسعار نظرا لارتباطه بالاستثمارات المالية المتداولة ارتباطاً مباشراً وعدم وجود عنصر التقدير الشخصي به.
- معدل الخصم المركب: يتم تعديل معدل الخصم السنوي في حالة تعدد التدفقات النقدية خلال السنة وذلك لمراعاة البعد الزمني للتدفقات النقدية خلال السنة وأثره على معدل الخصم المستخدم، ويتم تعديل معدل الخصم السنوي كما يلي:

$$ر = [1 + ف / ن]^{ن-1}$$

ر ← معدل الخصم المركب؛

ف ← معدل الفائدة وفقاً للمؤشر المستخدم؛

ن ← عدد فترات التدفقات النقدية.

2 –المعالجة المحاسبية:

يتم إثبات الاستثمارات المالية المتداولة في قائمة المركز المالي بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة.

ويمكن قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة للاستثمارات المالية المتداولة كما يلي:

أولا: تحديد القيمة الحالية للسند أو السهم:

يتم ذلك بمعلومية القيمة الاسمية للسند أو السهم مضروبا في معامل القيمة الحالية لدفعة واحدة يتم دفعها في نهاية عدد معين من الفترات وذلك وفقا لمعدل الخصم السائد في السوق، ويتم حساب القيمة الحالية للسند أو السهم وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{قيمة مبلغ الاستثمار} \times \frac{1}{(1+\text{ع})^{\text{ن}}}$$

ثانيا: تحديد القيمة الحالية لفوائد السند أو أرباح السهم:

يتم ذلك بمعلومية القيمة الفعلية لفوائد السند والقيمة المتوقعة لأرباح السهم مضروبا في معامل القيمة الحالية لدفعة فترة معينة يتم دفعها في نهاية كل فترة وذلك وفقاً لمعدل الخصم السوقي الفتري، ويراعى التحديد السليم لعدد الفترات ومعدل الخصم السوقي الفتري فمثلا سند بسعر فائدة 12% لمدة سنتين تستحق الفوائد كل 6 شهور.

عدد الفترات (N) = عدد السنوات × عدد مرات استحقاق الفوائد في السنة

$$4 = 2 \times 2 =$$

$$\text{العائد السوقي الفتري} = \frac{\text{معدل الخصم السوقي السنوي}}{\text{عدد مرات استحقاق الفوائد في السنة}}$$

$$= \frac{\%\ 12}{2} = \%\ 6$$

ويتم حساب القيمة الحالية لفوائد السند أو أرباح السهم وفقا للمعادلات الآتية:

- في حالة تساوي التدفقات النقدية لكل الفترات:

$$\text{س} \times \frac{\frac{1}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}} - 1}{\text{ر}}$$

- في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية لكل الفترات:

$$\frac{\text{س}1}{(1+\text{ر})} + \frac{\text{س}2}{(1+\text{ر})^{2}} + \ldots\ldots\ldots + \frac{\text{س}^{\text{ن}}}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}}$$

س ← قيمة التدفق النقدي كل فترة.

ع ← معدل الخصم السوقي السنوي.

ر ← معدل الخصم الفتري المركب.

ن ← عدد فترات التدفقات النقدية.

ثالثا: القيمة العادلة للسند أو السهم:

يساوي مجموع القيمة الحالية للسند أو السهم + القيمة الحالية لفوائد السند أو أرباح السهم.

الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن اختلاف القيمة الحالية للتدفقات النقدية عن التكلفة التاريخية للاستثمارات المالية المتداولة في دخل الفترة.

3 –تقييم استخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة كأساس لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة:

على الرغم من التأكيدات السابقة بأن نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية يعكس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة فإن هناك من يرى– ولا يؤيد الباحث هذا الرأي – أن الاتجاه نحو تقدير القيمة العادلة في حالة غياب سوق مالي كفء شيء غير مرغوب فيه، وذلك يرجع إلى أن تبني عمليات القياس على أساس تقديري في مجال المحاسبة تعتبر عملية غير دقيقة وقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية – كبديل للقيمة العادلة – يكسب قيمة الاستثمارات المالية المتداولة المزيد من الصعوبة، وقد يصل المحاسبون إلى استنتاجات

مختلفة بخصوص مقدار وتوقيت التدفق النقدي المستقبلي وأيضا معدل الفائدة الذي يعكس التأكد والمخاطرة وهذا يجعل من الصعب التوصل إلى مبلغ موضوعي وقابل للتحقق منه.

وعلى الرغم من أن تقديرات القيمة العادلة يمكن أن تكون شخصية وفقا للرأي السابق، إلا أن استخدام تقديرات محاسبية معقولة يعتبر من الأساليب المحاسبية المتعارف عليها الآن، وعلى الرغم من أن تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه لن يكون بسيطاً دائماً إلا أنه لن يكون مستحيلاً ويتفق الباحث والمجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية مع الرأي السابق من حيث إن تقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء يحتاج إلى حكم شخصي، مما يؤدي لنتائج غير دقيقة إلا أن الهدف دائما سيظل تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل الأدوات المتاحة في ظل الظروف القائمة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، نجد أن موضوع القيمة العادلة لقي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الفكر المحاسبي، حيث تم تناوله من مختلف الجوانب وفي مختلف الدول العربية والأجنبية خصوصا في ظل الظروف التضخمية التي شهدها العالم مؤخرا وتقلبات الأسعار المستمرة الأمر الذي جعل نموذج التكلفة التاريخية محل انتقاد من قبل المفكرين والمهنيين بسبب تجاهله لتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد وقصوره في تقديم معلومة حديثة وملائمة وتعكس الواقع الاقتصادي بصدق،

ومع انتشار الأسواق المالية العالمية وارتباط فائدة المعلومة بالزمن أصبح التوجه إلى مدى ملائمة المعلومة التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها وهذا ما زاد تفوق نموذج القياس بالقيمة العادلة على التكلفة التاريخية خصوصا في معالجة الأدوات الاستثمارية الجديدة وتوفير معلومة تعكس حقيقة المركز المالي للشركات ومنه تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وبالرغم من المزايا المتعددة التي ذكرها مؤيدو نموذج القيمة العادلة إلا أنه تعرض لانتقادات كثيرة من منطلق تعدد طرق الوصول لقيمة العادلة ولجوء المقيمين للتقديرات الشخصية المشكوك في مصداقيتها، خصوصا في حالة غياب السوق المالي النشط والذي يعتبر من أهم شروط ومقومات هذا النموذج.

ومن المؤكد أن البيئة المحاسبية الجزائرية تفاعلت مع البيئة الدولية وحاولت تبني معايير الإبلاغ المالي ومواكبة المستجدات رغبة في الارتقاء بجود المعلومة المالية، حيث أجازت استخدام القيمة العادلة كأداة للمراجعة في بعض المعالجات المحاسبية، إلا أن تطبيقها في الواقع العملي شكل تحديا كبيرا لمختلف المهنيين والمؤسسات في البيئة المحلية وهذا لعدم توفر شروط ومقومات تطبيق هذا النموذج في الجزائر، وعليه قمنا بتشخيص مختلف المشاكل التي تحد من تطبيقها سواء من ناحية القوانين والتشريعات أو من ناحية السوق المالي أو من ناحية المهنيين والمستوى التعليمي في الجزائر.

وبعد عرض للمعوقات بشكل دقيق قمنا بوضع حلول عملية لتهيئة البيئة المحلية لتطبيق قياس القيمة العادلة بشكل فعال.

وبالرغم من محاولة إلمام الباحثة لجميع جوانب الموضوع والوصول إلى نتائج من تحليل الجانب النظري، إلا أن الموضوع يحتاج إلى توضيح أكثر وإثبات ما تم التوصل إليه، وذلك بالاطلاع على أراء من يهمهم الموضوع من أكاديميين ومهنيين في المجال المحاسبي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للإطلاع على واقع وتحديات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق من المذكرة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومة المالية والخلفية النظرية لمحاسبة القيمة العادلة، وبعد تحليل واقع تبنيها في الجزائر توصلنا لتشخيص مختلف المعوقات التي تواجه استخدامه كنموذج للقياس المحاسبي، وفي الأخير تم اقتراح بعض الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المهنيين لاستخدامه بشكل سليم، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية تم عرض مختلف الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بأحد متغيرات الدراسة.

من خلال هذا الفصل التطبيقي والمتضمن لدراسة ميدانية، سنقوم بإسقاط الجانب النظري للموضوع على واقع البيئة المحاسبية الجزائرية لتدعيمه وزيادة موثوقيته وإثبات ما تم دراسته والتوصل إليه، معتمدين بذلك على أسلوب الاستقصاء من أجل التقرب من بعض الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر(الأكاديميين والمهنيين) و استخلاص آرائهم ومعرفة وجهات نظرهم حول محاسبة القيمة العادلة والتحديات التي تواجهها و الحلول المقترحة لتبنيها بشكل فعال.

وقد تم اتباع خطوات رئيسية في إعداد الدراسة الميدانية، في المبحث الأول تناولنا منهجية الدراسة الميدانية وتشمل الهدف من هذا الدراسة وحدودها وعرض لمجتمع الدراسة وكذا أداة الاستبيان ومختلف الأساليب والبرامج الإحصائية المستخدمة في المعالجة أما من خلال المبحث الثاني تم وصف لخصائص وإجابات عينة الدراسة وتحليلها إحصائيا، وفي المبحث الثالث قمنا باختبار صحة وثبات أداة الدراسة أما المبحث الثالث تضمن اختبار الفرضيات وتحليلها وختمنا الدراسة الميدانية بمناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: منهجية وأداة الدراسة الميدانية

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على أداة الاستبيان من أجل التقرب من الأطراف الفاعلة في البيئة المحاسبية الجزائرية لتقصي وجهات نظرهم حول موضوع الدراسة، حيث تضمن كل محور من محاور الاستمارة أسئلة تتعلق بفرضية من فرضيات الدراسة المراد اختبارها على التوالي، وبالتالي تأكيد ما تم التوصل إليه في الجانب النظري والذي يركز على مدى جاهزية البيئة المحاسبية المحلية لتطبيق القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومة المالية.

يتضمن هذا المبحث الإجراءات والطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية بالتفصيل، حيث قمنا بتحديد الهدف من إجراء هذه الدراسة ووضحنا خصائص مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة وهذا في المطلب الأول، فيما تناولنا في المطلب الثاني وصف لأداة الدراسة (الاستبيان) ومراحل إعدادها ومختلف أساليب معالجتها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

سنتطرق لمنهجية هذه الدراسة من خلال مجموعة نقاط متمثلة في ما يلي:

الفرع الأول: الهدف من الدراسة

كما أشرنا سابقا فإنه سيتم إجراء هذه الدراسة الميدانية من أجل:

- اختبار جملة الفرضيات التي بنيت على أساسها الدراسة اعتمادا على الإجابات المقدمة من أفراد العينة؛
- الوقوف على مدى تطابق وصحة وجهات نظرنا التي مثلناها في هذه الفرضيات مع أراء أفراد العينة؛
- تدعيم الجزء النظري وزيادة موثوقيته، ولتدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية النتائج؛
- محاولة إسقاط ما تم دراسته والتوصل إليه على واقع البيئة المحاسبية الجزائرية.
- وقد قسمنا محاور الاستبيان وفقا للفرضيات المراد التأكد من صحتها من خلال الدراسة الميدانية، ووفقا للأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها كالتالي :

من خلال أسئلة المحور الأول للاستبيان المعنون ب:التوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المالية، تسعى الدراسة إلى إلقاء نظرة على واقع استخدام نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية، ومدى استعداد المهنيين للتخلي عن التكلفة التاريخية وما مدى استيعابهم لإجراءات تطبيق نموذج القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومة المالية، وماهي ودوافع التوجه إليها، وقد خصصنا هذا المحور لاختبار الفرضية الأولى والتي مفادها التالي:

" الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، في ظل حداثة وعدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب".

أما من خلال أسئلة المحور الثاني للاستبيان والمتعلقة بمعوقات تطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية، فالدراسة تسعى إلى تشخيص مدى ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه الممارسات المحاسبية أثناء استخدامها، وقد خصصنا هذا المحور لاختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أن:

"هناك معوقات كثيرة :– معوقات متعلقة المهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين و التشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات– تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية."

أما من خلال أسئلة المحور الثالث للإستبيان والتي تناولت متطلبات وشروط إعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها، فالدراسة تسعى للبحث عن الطريقة المناسبة للمؤسسات للتقييم بالقيمة العادلة ومحاولة إيجاد الحلول لمعالجة معوقات القياس بالقيمة العادلة وتفعيل السوق المالي، وقد خصصنا هذا المحور لاختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه:

"نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة".

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات لدراسة في المتغير التابع وهو:"تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية"، والمتغيرات المستقلة وهي: "المعوقات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية" وسنقوم بتوضيحها أكثر كما يلي:

أ: المتغير التابع:

ويعرف المتغير التابع على أنه المتغير الذي يتأثر بمتغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة ويمثل المتغير التابع في دراستنا الحالية "تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية".

وقد تم تعريف القيمة العادلة حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 كما يلي:"هو سعر الحصول على أصل أو تحويل التزام بين أطراف متدخلين في السوق في ظروف عادية لحظة القياس".

تسعى المنظمات المهنية الدولية لتطبيقها كنموذج للقياس المحاسبي بديل عن التكلفة التاريخية لمزاياه المتعددة المذكورة سابقا، والجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول جاهدة التوجه لإستخدامه في الممارسات المحاسبية ، إلا أنها واجهت مجموعة من المعوقات التي أثرت على عملية التطبيق السليم لهذا النموذج المحاسبي، والتي سنقوم بدارسة مدى تأثيرها كمتغيرات مستقلة في هذه الدراسة.

ب:المتغير المستقل:

ويعرف على أنه المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع والعكس غير صحيح، وقد نجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر في متغير تابع واحد كما في دراستنا الحالية، حيث تمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة :

"المعوقات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية" :وهي العقبات والمشاكل المختلفة التي تعترض طريق التطبيق السليم لنموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية ، وقد تم تقسيمها إلى أربعة أصناف لتسهيل عملية دراستها و اختبارها ميدانيا كالتالي:

- المعوقات المتعلقة بالمهنيين؛
- المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات؛
- المعوقات المتعلقة بالسوق المالي؛
- المعوقات المتعلقة بالمؤسسات.

ويمكن تلخيص العلاقة بين المتغيرات الأربعة المستقلة والمتغير التابع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02 –01): متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع االثالث: مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الميدانية بعض الأطراف الفاعلة في الحقل المحاسبي حيث إعتمدنا على الخبرة في إختيار أفراد العينة سواءا الخبرة العلمية بالنسبة لفئة الأكاديميين (من أساتذة و طلبة دراسات عليا وكل الباحثين والمهتمين بالعلوم المحاسبية والاختصاصات القريبة)، أوالخبرة العملية بالنسبة لفئة المهنيين (من محاسبين معتمدين أو محاسبين في المؤسسات، خبراء ومحافظي الحسابات والمراجعين والمسيرين في المؤسسات)؛

وعلى هذا الأساس تم إختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، دون تحديد عدد المستجوبين مسبقا بسبب الصعوبات التي قد تواجه عملية إسترجاع الإستمارات، والجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بإستمارة الاستبيان.

الجدول رقم (02– 01): عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
الإستمارات الموزعة	105	%100
الإستمارات المسترجعة	80	%76.19
الإستمارات المفقودة	25	%23.80
الإستمارات الملغاة	13	%12.38
الإستمارات الصالحة للدراسة	67	%63.80
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على فرز استمارات الاستبيان		

الشكل رقم (02 – 02): عينة الدراسة

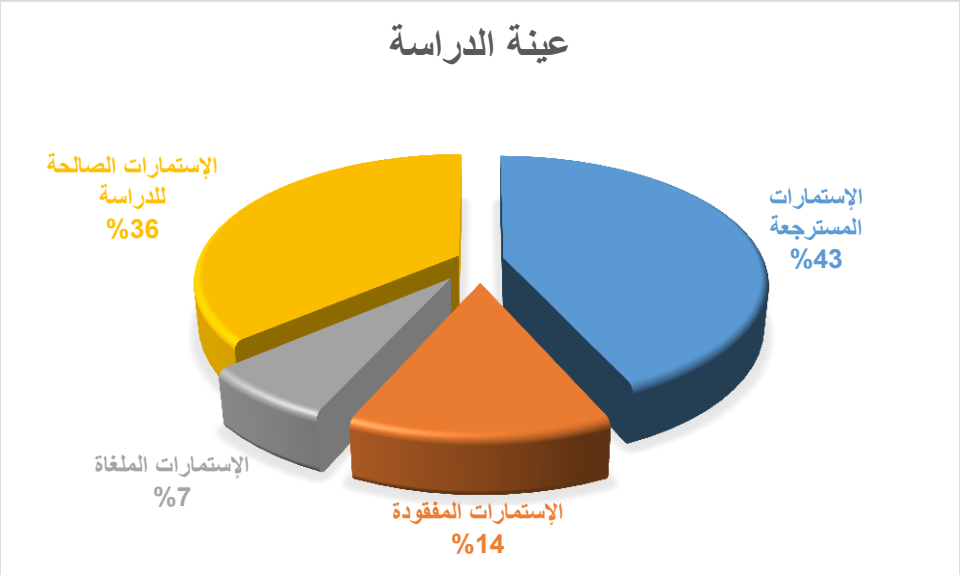

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL 2013

من خلال الجدول رقم(02- 01) نلاحظ أنه تم استرجاع 80 استمارة من أصل 105 استمارة موزعة وباقي الاستمارات لم يتم تحصيلها أصلا من أفراد العينة (مفقودة)، وبعد فرز وتنظيم الاستمارة المسترجعة تم الإبقاء على 67 استمارة صالحة ومقبولة للدراسة و13 استمارة تم إلغاؤها بسبب تناقض الإجابات الواردة فيها، والدليل أنه تم استعمالها من قبل أفراد غير مؤهلين أو ألغيت لعدم اكتمال ملئها.

الفرع الرابع: هيكل الاستبيان

تضمنت إستمارة الاستبيان خمسة وثلاثون سؤالا مغلق (ذات البدائل المحددة) ولقد إعتمدنا في تحليلها على مقياس ليكارت الخماسي، وهذا في الجزء الثاني من الإستمارة، حيث قمنا بتقسيم الاستبيان إلى جزئين كالتالي:

الجزء الأول: حيث يحتوي على البيانات الشخصية للمستجوب (التخصص العلمي، الوظيفة، القطاع، المستوى العلمي أو الشهادة المحضرلها، سنوات الخبرة، المقر المهني أو الأكاديمي).

الجزء الثاني: حيث يحتوي هذا الجزء على 35 سؤال موجه للمستجوب وقد قسمناها إلى ثلاث محاور مرتبة حسب تسلسل الإطار النظري كالتالي:

المحور الأول: يضم 13 سؤال متعلق بالتوجه لإستخدام نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية.

المحور الثاني: يضم كذلك 13 سؤال حول معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.

المحور الثالث: تضمن9 أسئلة تدور حول متطلبات وشروط إعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها.

المطلب الثاني: عرض أداة الدراسة (الاستبيان) وأساليب معالجته

سنتناول في هذا المطلب وصف لمختلف المراحل التي مرت بها استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية بداية بتصميها وتوزيعها وتجميع وتفريغ البيانات والوسائل المستخدمة في ذلك.

الفرع الأول: إعداد أسئلة الاستبيان

حاولنا خلال تصميم هذه الإستمارة أن نأخذ بعين الإعتبار بعض الأمور من أجل رفع نسبة الإستجابة لهذا الاستبيان من طرف عينة الدراسة، من بينها أن تكون الأسئلة مصاغة بلغة بسيطة وغير معقدة ومفهومة للمستجوب كما حاولنا تجنب طول فقرة الاستبيان لتكون معبرة أكثر وواضحة، والإختصار في الأسئلة دون إهمال أهم النقاط المراد الوصول إليها من المستجوبين،كما قمنا بترتيب محاور الاستبيان تبعا للإطار النظري وفرضيات الدراسة، وقد إعتمدنا على الإجابات المغلقة لجميع أسئلة الاستبيان (لتجنب الإجابات العشوائية وملل المستجوب).

الفرع الثاني: تحكيم الاستبيان وطباعته:

قمنا بإخضاع الاستبيان للتحكيم من قبل بعض الأساتذة في تخصصات مختلفة منها المحاسبة والمنهجية والإحصاء[138]، ذوو خبرة علمية وعملية من أجل إبداء رأيهم السديد بمدى مناسبة هذا الاستبيان لموضوع الدراسة وفيما إذا كانت أسئلة الاستبيان في كل مجموعة تغطي بطريقة صحيحة المحور الخاص بها وتعكس فروض الدراسة المرتبطة بها ؛ وبعد تحكيمه قمنا بوضعه في اختبار أولي (توزيع بعض الإستمارات على بعض أفراد العينة) من أجل معرفة مدى تجاوب أفراد العينة مع الاستبيان وإكتشاف النقائص التى تشوبه، وفي الأخير قمنا بتعديله

[138] قائمة **الأساتذة المحكمين** موجودة في الملاحق (أنظر الملحق رقم 01).

آخذين بعين الإعتبار إقتراحات وملاحظات المحكمين، ونتائج الاختبار الأولي وتم ضبطه في شكله النهائي[139]،ثم قمنا بطباعته في أوراق عادية (5 صفحات) وتصميم إستبيان إلكتروني لتسهيل نشره وإسترجاعه عبر الأنترنت (مواقع التواصل الاجتماعي).

الفرع الثالث: توزيع الاستبيان

من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستجوبين في مجتمع الدراسة إستخدمنا عدة طرق لتوزيعها ويمكن توضيحها كالتالي :

- **التوزيع عبر الأنترنت:** وهذا بإرسال الاستبيان عبر البريد الإلكتروني لبعض الأساتذة والطلبة الجامعيين في الدراسات العليا كما قمنا بنشره إلكترونيا عبر موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك في بعض المجموعات الخاصة بالأساتذة والطلبة الجامعيين والمهنيين عبر أنحاء الوطن .
- **التسليم المباشر:** وهذا بالمقابلة الشخصية للمستجوب وتسليمه الإستمارة من إجل إبعاد الغموض وشرح بعض الفقرات إذا طلب ذلك .
- **التسليم الغير مباشر:** وهذا بتوزيع الاستمارة على مكاتب المهنيين في بعض الولايات .
- وقد قمنا **بالاستعانة ببعض الزملاء والأساتذة** في جامعات مختلفة من الوطن لنشر وتوزيع استمارة الاستبيان

الفرع الرابع: تفريغ البيانات ومعالجة الاستبيان

تضمنت هذه المرحلة عمليات فرز وتحليل الإجابات المتحصل عليها، بالاعتماد على برنامج (EXCEL2013) و برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSv22)، وقمنا بتفريغ الإجابات المعتمدة بعد استبعاد الاجابات الملغاة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 41 عمودا بخانة لكل جواب و 67 سطرا وفقا لعدد الاجابات(الإستمارات) التي اعتمدت، وهكذا تصبح قاعدة المعطيات للاستبيان تتكون من:

$41 \times 67 = 2747$ معطية؛

تم تكميم المعطيات التي تتضمنها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بالإعتماد على أسلوب الترميز العددي التالي:

[139] استمار **الإستبيان** موجودة في الملاحق (أنظر الملحق رقم 02 و03).

- بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية: نرمز للخيار الأول بالعدد (1)، والخيار الثاني بالعدد (2)، وهكذا .....
- أما بالنسبة لباقي الأسئلة فاعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي المبين في الجدول التالي :

الجدول رقم(02– 02):مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المصدر: من إعداد الباحثة					

واستخلصنا مجموعة جداول وقمنا بتمثيل تلك الجداول في أشكال لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل.

المطلب الثالث: الأساليب والأدوات الإحصائية الوصفية المستخدمة في المعالجة

استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية في عملية المعالجة والملائمة للدراسة من أجل التحليل الجيد لمخرجات الاستبيان وسنبين مختلف هذه الأساليب والغرض من استخدامها كالتالي:

- المتوسط الحسابي(Mean): من أجل التعرف على أهمية العبارات الواردة في الاستبيان بالنسبة للمستجوبين.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation) : لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن متوسطها الحسابي من أجل استنتاج توجه إجابات أفراد العينة ومدى انسجامها مع بعضها البعض بالنسبة لكل محور.
- النسب المئوية(Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من الفقرات الدراسة وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.
- جداول التوزيع التكراري (Frequencies):وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.
- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) : تم استخدامه لقياس مدى ثبات أداة الدراسة في قياس متغيرات الدراسة ومدى الإعتماد على نتائجها.
- اختبار بيرسون (Pearson) : تم استخدامه لاختبار الاتساق الداخلي والبنائي لفقرات الدراسة (يعبر عن صدق وارتباط فقرات أداة الدراسة).
- اختبار (t- test): تم استخدام اختبار العينة المفردة (One sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.
- اختبار تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) و اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple linear regression) لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

المبحث الثاني: وصف خصائص وإجابات عينة الدراسة وتحليلها

من خلال هذا المبحث سنقوم بوصف للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وتحليل إجاباتهم حول الأسئلة المطروحة عليهم في الإستمارة الموضحة سابقا كمايلي:

المطلب الأول: وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

من خلال نتائج الاستبيان حصلنا على توزيع لعينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02– 03): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، الوظيفة، القطاع، المستوى العلمي، سنوات الخبرة.

المتغير الديمغرافي	الفئة	التكرارات	النسبة(%)	المتغير الديمغرافي	الفئة	التكرارات	النسبة(%)
التخصص العلمي	محاسبة	15	22.4	المستوى التعليمي أو الشهادة المحضر لها	ليسانس	14	20.9
					ماستر أو ماجستير	19	28.4
	مالية	16	23.9		دكتوراه	25	37.3
	مراجعة وتدقيق	16	23.9		خريج معهد أو ما يعادلها	6	9.0
	أخرى	20	29.9		أخرى	3	4.5
	المجموع	67	100.0		المجموع	67	100.0
الوظيفة	محاسب	5	7.5	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	32.8
	خبير حسابات	5	7.5		5سنوات وأقل من 10 سنوات	29	43.3
	محافظ حسابات	8	11.9		10سنوات وأقل من 15 سنة	8	11.9
	مسير أو مدير مالي	11	16.4		أكثر من 15 سنة	8	11.9
	أستاذ جامعي	24	35.8		المجموع	67	100.0
	طالب جامعي دراسات عليا	9	13.4	**المصدر** : من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSv22			
	أخرى	5	7.5				
	المجموع	67	100.0				
القطاع	عام	25	37.3				
	خاص	25	37.3				
	مختلط	17	25.4				
	المجموع	67	100.0				

الشكل رقم (02- 03): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، الوظيفة، القطاع، المستوى العلمي، سنوات الخبرة.

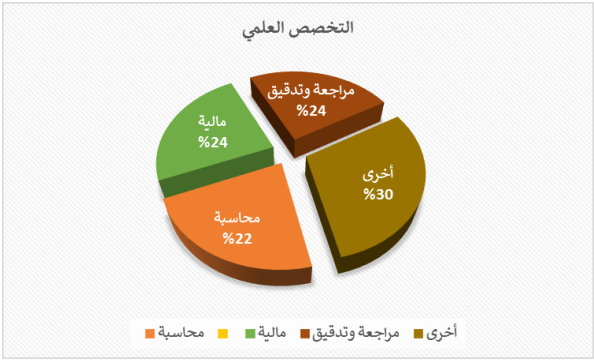

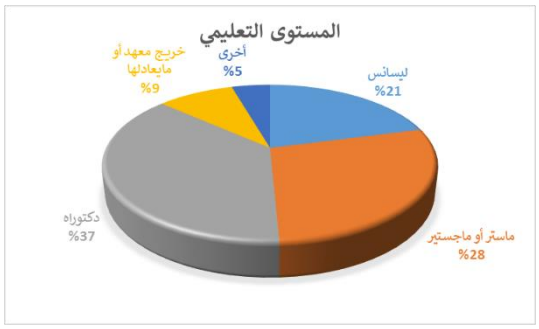

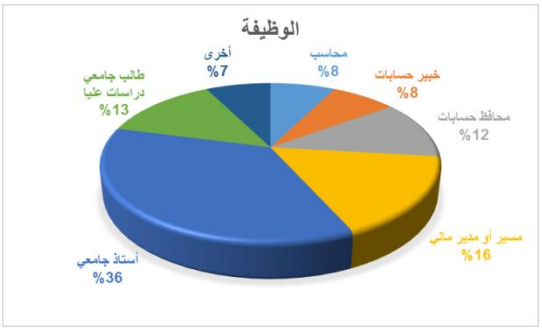

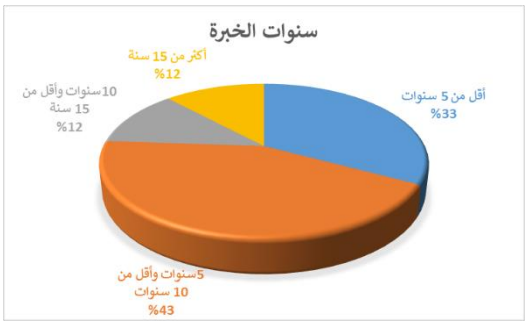

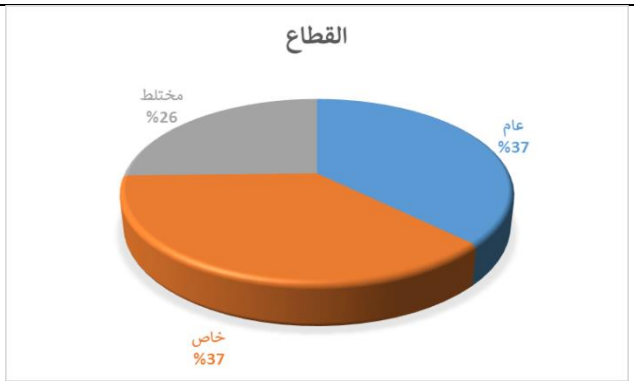

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel 2013

من خلال الجدول رقم(02- 03) المبين أعلاه و الذي يمثل عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية اتضح لنا أن:

1) بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي نلاحظ أن التخصصات العلمية للمستجوبين كانت مختلفة وبنسب متقاربة حيث بلغت نسبة تخصص المحاسبة والمالية والمراجعة معا حوالي 70.2% وهذا ما يؤكد ملائمة العينة للظاهرة المدروسة حيث أن أغلب المستجوبين على إطلاع كافي وملمين بموضوع الدراسة بينما باقي النسبة (29.9 %) شملت تخصصات مختلفة لم يتم تحديدها في الاستمارة ورمزنا لها ب أخرى ومنه فإن إختلاف التخصصات العلمية لأفراد العينة يساهم في إثراء نتائج الدراسة .

2) بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة فإن نسبة المستجوبين من الأكاديميين (أساتذة جامعيين طلبة دراسات عليا) قدرت 49.2 % ،أما فئة المهنيين سوآءا في القطاع العام أو الخاص فقد قدرت النسبة في مجملها ب 43.3% ونلاحظ ان النسب متقاربة بين الاكاديميين والمهنيين وهذا يساعدنا على الحصول على وجهات نظر مختلفة لكلا الفئتين وبالتالي يساهم في إثراء نتائج الدراسة وبلوغ الهدف المنشود من هذا الاستقصاء .

3) بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب القطاع فإن النسب بين القطاع العام والخاص كانت متساوية وقدرت ب 37.3 % أما باقي النسبة فقد مثلت المستجوبين في القطاع المختلط.

4) بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي فنلاحظ أن معظم أفراد العينة كانوا ممن يحملون شهادة الدكتوراه أو يحضرون لحملها (نفس الفئة من المستجوبين) و حاملي شهادة الماجستير أو الماستر أو ممن يحضرون لحملها بنسب 37.3% و 28.4% على التوالي وهذا ما يزيد من موثوقية نتائج الاستبيان باعتبار أن هذين الفئتين من المستجوبين ذات خبرة علمية وعلى إطلاع جيد بالموضوع.

5) بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة فإن النتائج أظهرت أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة كانت للمستجوبين الذين خبرتهم 5سنوات وأقل من 10 سنوات بنسبة 43.3% وتليها فئة المستجوبين الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 32.8% ومنه فإن إختلاف مدة الخبرة بين أفراد العينة يزيد من مصداقية النتائج .

المطلب الثاني: وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بوصف وتحليل إجابات عينة الدراسة حول الأسئلة المطروحة عليهم من خلال الاستبيان المعروض سابقا، ثم نقوم بحساب المتوسط المرجح والذي على أساس قيمه نقوم باستنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة على النحو التالي:

بداية نقوم بتحديد الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الدراسة، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى 2، من 2 الى3، ....) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(موافق بشدة، موافق، محايد،...)، وعليه يساوي طول الفئة 5/4 =0.80.

فتصبح الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة والتي سنعتمد عليها لتحديد اتجاه الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(02- 04):الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة (الرأي)
من 1 إلى 1.79	**غير موافق بشدة**
من 1.80 إلى 2.59	**غير موافق**
من 2.60 إلى 3.39	**محايد**
من 3.40 إلى 4.19	**موافق**
من 4.20 إلى 5	**موافق بشدة**
المصدر: من إعداد الباحثة	

الفرع الأول: وصف وجهة نظر أفراد العينة حول أهمية التوجه لإستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المالية.

من خلال الجدول رقم (02- 05) نلاحظ أن معظم أفراد العينة أعربوا عن موافقتهم بخصوص أهمية التوجه لإستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وهذا ما أكدته لنا نتائج التحليل حيث كانت قيمة المتوسط المرجح الإجمالية لهذا المحور 3.687 وقيمة الإنحراف المعياري 0.353، كما يتضح لنا أن السؤال رقم 10 حصل على أعلى موافقة من المستجوبين بمتوسط حسابي قدره 4.07، حيث أكد المستجوبون على أن القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين في السوق المالي وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية للمؤسسة لتقييم أدائها ومركزها المالي، بينما أبدى المستجوبون الرأي المحايد في كل من السؤال رقم 05،01، 12و13.

وأكثر الإجابات الحيادية كانت حول السؤال رقم 01 المتعلق أن الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي يساهم في توفير معلومة مالية تلبي احتياجات مختلف مستخدميها بوسط حسابي قدره 2.99.

الجدول رقم(02– 05):وجهة نظر أفراد العينة حول أهمية التوجه لتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

	الفقرات	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	إن الإعتماد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي يساهم في توفير معلومة مالية تلبي احتياجات مختلف مستخدميها .	2.99	1.148	محايد
2	إن الإعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي لإحتساب دخل غير حقيقي في ظل عدم ثبات القدرة الشرائية للنقود .	4.03	0.717	موافق
3	جاء في النظام المحاسبي المالي بدائل قياس ومبادئ جديدة تساهم في إضفاء الجودة والشفافية على القوائم المالية .	4.03	0.674	موافق
4	يعتبر التوجه نحو إعتماد القيمة العادلة كخطوة إجبارية لمسايرة تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.84	0.994	موافق
5	يوجد تأييدكبير وإستعداد لدى جميع المهنيين في البيئة المحاسبية في الجزائر لإعتماد القيمة العادلة لإدراكهم لتأثيرها الإيجابي على المعلومة المالية .	3.06	1.028	محايد
6	توفر القيمة العادلة معلومة أكثر ملائمة لمستخدميها من مختلف أدوات القياس لإتخاذ القرارات الرشيدة .	3.96	0.806	موافق
7	إن المعلومات المستندة على القيمة العادلة تعبر عن الواقع وتساعد على التنبؤ بالمستقبل (قيمة تنبؤية).	3.99	0.807	موافق
8	تعدد مداخل وأساليب قياس القيمة العادلة يزيد من تعقد القوائم المالية ويؤدي إلى عرض قيم متباينة وتفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة .	3.42	1.017	موافق
9	يعتبر السعر المحدد في سوق نشطة أفضل مقياس للقيمة العادلة لانه يعكس كافة العوامل المؤثرة في السوق.	4.00	0.835	موافق
10	القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين في السوق المالي وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية للمؤسسة لتقييم أدائها ومركزها المالي .	4.07	0.611	موافق
11	في حالة إختارت المؤسسة إعادة تقييم أصولهابالقيمة العادلة فإن العملية لابد أن تتم بإنتظامية وتسجل الفارق في الأموال الخاصة .	3.88	0.749	موافق
12	المعلومة المعدة وفق القيمة العادلة تفقد موثوقيتها ويصعب التحقق منها لاعتمادها على التقديرات الشخصية ، مقارنة بالمعلومة المعدة وفق التكلفة التاريخية .	3.34	0.930	محايد
13	تقوم المؤسسات الجزائرية بإعادة تقييم أصولها ومراجعتها (وفق ما جاء به SCF) متى تمكنت من ذلك (في حالة توفر أسعار سوقية لبعض أصولها)	3.34	0.978	محايد
	المجموع	3.6877	0.35324	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22

الفرع الثاني: وصف وجهة نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.

من خلال الجدول رقم (02- 06)نلاحظ أن أغلب أفراد العينة وافقوا على المعوقات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية بوسط حسابي قدره 3.86 وانحراف معياري قدره 0.489 .

كما تبين لنا أن السؤال رقم 11 لقى أكثر قبول من قبل المستجوبين حيث أكدوا على نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير الدولية، وعدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف استقطاب كفاءات بشرية تتقن تطبيق المعايير والتقييم بالقيمة العادلة، وقد قدرت قيمة الوسط الحسابي لهذا السؤال 4.06 بينما كان الرأي المحايد هو الرأي السائد حول السؤال رقم 11 والمتعلق بعدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف استقطاب كفاءات بشرية تتقن تطبيق المعايير والتقييم بالقيمة العادلة بوسط حسابي قدر ب 3.34.

الجدول رقم(02– 06): وجهة نظر أفراد العينة حول معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية

	الفقرات	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1.	صعوبة تخلي المهنيين على أساس التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي .	4.00	0.759	موافق
2.	نقص الوعي لدى المهنيين لتبني هذا المفهوم (القيمة العادلة) و التخوف من ارتفاع تكاليفه.	3.91	0.848	موافق
3.	عدم وجود قوانين ملزمة بضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس و غياب القوانين المنظمة لعمل خبراء التقييم.	3.72	0.867	موافق
4.	في ظل عدم وجود سوق نشطة فإن الاعتماد على قيم عادلة افتراضية يضلل مستخدمي المعلومة المالية ويخفض من جودتها ويفقدها مصداقيتها .	3.94	0.936	موافق
5.	تعارض مفهوم القيمة العادلة مع أهم المبادئ والمفاهيم الراسخة في ذهن المهنيين كالحيطة والحذر ، التكلفة التاريخية.....	3.67	0.911	موافق
6.	استخدام تقديرات في الحصول على قيمة عادلة يساعد في إمكانية التلاعب بالدخل في ظل غياب سوق مالي نشط .	3.96	0.824	موافق
7.	نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير الدولية .	4.06	0.886	موافق

8.	عدم إعطاء القيمة العادلة حقها في التشريعات والنصوص القانونية الجزائرية و التأخر في إصدار النصوص المفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها ، و اعتبارها كأداة للمراجعة والتحيين فقط .	3.99	0.913	موافق
9.	غياب الحوكمة في المؤسسات ونقص الشفافية و الإفصاح.	3.96	0.960	موافق
10.	تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة .	3.93	0.841	موافق
11.	عدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف استقطاب كفاءات بشرية تتقن تطبيق المعايير والتقييم بالقيمة العادلة .	3.34	1.023	محايد
12.	غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة في البيئة الجزائرية سواء بالنسبة لأصحاب العمل أو المسيرين وغيرهم من المهنيين.	3.84	0.898	موافق
13.	عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة مما يسبب في ركود السوق المالي وعدم فاعلية البنوك الجزائرية فيها.	3.91	0.811	موافق
	المجموع	3.8622	0.48918	موافق
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22				

الفرع الثالث: وصف وجهة نظر أفراد العينة حول متطلبات وشروط اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها .

من خلال الجدول رقم (02- 07) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أبدوا موافقتهم الشديدة على الحلول والشروط الواجب توفرها في البيئة المحاسبية المحلية لاستخدام القيمة العادلة، والتي تم اقتراحها من قبل الباحثة حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالية لفقرات هذا المحور 4.0547 وقيمة الانحراف المعياري 0.46153.

كما نلاحظ أن السؤالين رقم (05) و (07) حصلا على أكبر نسبة قبول من قبل المستجوبين، حيث أكدوا على ضرورة تشجيع المهنيين على الالتزام والتحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها، وكذا العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها، وقد قدرت نسبة المتوسط الحسابي لهذين السؤالين 4.24، 4.25 على التوالي.

الجدول رقم(02– 07) : وجهة نظر أفراد العينة حول متطلبات وشروط إعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها .

	الفقرات	المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1.	إعداد معايير محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وتنسيقها مع المنظمات المهنية العالمية لمواكبة التطورات الدولية، ومحاولة الاستفادة من تجارب دول سباقة في تطبيق القيمة العادلة .	4.00	0.778	موافق
2.	تدريب وتأهيل العنصر البشري على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقييم باستخدام القيمة العادلة.	4.16	0.593	موافق
3.	الأخذ بالقيمة العادلة كأساس قياس مكمل للتكلفة التاريخية (النموذج المختلط)	3.54	0.876	موافق
4.	توعية وإقناع المهنيين بضرورة نشر معلومة صادقة وملائمة وحديثة والعمل بمبادئ الإفصاح والشفافية.	4.16	0.709	موافق
5.	تشجيع المهنيين على الالتزام والتحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها.	4.24	0.676	موافق بشدة
6.	توعية المستثمرين بضرورة الاستثمار في السوق المالي ومنحهم امتيازات وتسهيلات لذلك	4.15	0.764	موافق
7.	العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها.	4.25	0.725	موافق بشدة
8.	إجبار المؤسسات (المسعرة فبي البورصة) على محاولة تقييم أصولها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن قيم تقريبية لتحديدها في القوائم التكميلية.	3.81	0.957	موافق
9.	ضرورة تعديل القوانين الجبائية بما يتناسب مع القياس وفق القيمة العادلة.	4.18	0.851	موافق
	المجموع	4.0547	0.46153	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22

المبحث الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

بداية و قبل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، ومدى الاعتماد عليها في بلوغ الهدف المرجو من إعدادها والوصول لنتائج موثوقة ،حيث تتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها[140]:

- **طول الاختبار** : بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان ، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى
- **تجانس أو تباين درجات أفراد العينة:** يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم
- **مدى صعوبة فهم أداة القياس:** عندما تكون عبارات الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فان أفراد العينة المستجوبة قد يلجؤون إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات اده القياس
- **الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة:** إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فان الظروف قد تختلف وبالتالي قد يوثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس.

المطلب الأول: اختبار ثبات أداة الدراسة

من أجل قياس مدى ثبات الأداة ومعرفة مدى اعتمادية نتائجها استخدمنا عدة طرق منها:

- التحكيم: حيث تم شرح الهدف من هذه العملية والمراحل التي مرت بها، (سابقا أثناء وصف أداة الدراسة في المطلب الثاني للمبحث الأول).
- اختبار ألفا كرو نباخ لثبات الأداة

من أجل قياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان قمنا باستخراج معامل ألفا كرو نباخ والجدول التالي يوضع ذلك.

[140] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولي، 2008، ص: 297 نقلا عن حمقاني بدر الزمان ،مرجع سبق ذكره، ص 108، 109 .

الجدول رقم(02– 08): معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عدد أفراد العينة	معامل الثبات ألفا كرو نباخ
67	0.847
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22	

من خلال الجدول رقم (02– 08) نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ قد بلغت 0.847 وهي نسبة مقبولة إحصائيا وذات اعتمادية عالية، حيث كانت أعلى من 60% وهي النسبة المقبولة إحصائيا لتعميم نتائج الدراسة، وتعني قيمة معامل ثبات الدراسة (0.847) انه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن نسبة 84 %سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

المطلب الثاني: اختبار الاتساق الداخلي والبنائي لمحاور الاستبيان

سنحاول في هذا المطلب اختبار مدى اتساق فقرات الإستبيان مع المحاور الخاصة بها واختبار درجة اتساق المحاور مع أداة الدراسة –الاستبيان– وهذا بالإعتماد على اختبار بيرسون.

الفرع الأول: اختبار بيرسون لاتساق فقرات الدراسة

من أجل دراسة الصدق الداخلي لفقرات كل محاور الاستبيان ، قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لإجمالي الفقرات المكونة للمحور الخاص بها، عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 66 وذلك كالتالي:

أ. **صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول**: المتعلق بالتوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية.

الجدول رقم(02– 09): معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

رقم السؤال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	التعليق
01	إن الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي يساهم في توفير معلومة مالية تلبي احتياجات مختلف مستخدميها .	**0.207**	**0.093**	**غير دال**
02	إن الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي لاحتساب دخل غير حقيقي في ظل عدم ثبات القدرة الشرائية للنقود .	**0.451**	**0.000**	**دال**
03	جاء في النظام المحاسبي المالي بدائل قياس ومبادئ جديدة تساهم في إضفاء الجودة والشفافية على القوائم المالية .	**0.275**	**0.024**	**دال**
04	يعتبر التوجه نحو اعتماد القيمة العادلة كخطوة إجبارية لمسايرة تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	**0.489**	**0.000**	**دال**
05	يوجد تأييد كبير واستعداد لدى جميع المهنيين في البيئة المحاسبية في الجزائر لاعتماد القيمة العادلة لإدراكهم لتأثيرها الإيجابي على المعلومة المالية .	**0.476**	**0.000**	**دال**
06	توفر القيمة العادلة معلومة أكثر ملائمة لمستخدميها من مختلف أدوات القياس لاتخاذ القرارات الرشيدة .	**0.466**	**0.000**	**دال**
07	إن المعلومات المستندة على القيمة العادلة تعبر عن الواقع وتساعد على التنبؤ بالمستقبل (قيمة تنبؤيه).	**0.580**	**0.000**	**دال**
08	تعدد مداخل وأساليب قياس القيمة العادلة يزيد من تعقد القوائم المالية ويؤدي إلى عرض قيم متباينة وتفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة .	**0.469**	**0.000**	**دال**
09	يعتبر السعر المحدد في سوق نشطة أفضل مقياس للقيمة العادلة لأنه يعكس كافة العوامل المؤثرة في السوق.	**0.383**	**0.001**	**دال**
10	القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين في السوق المالي وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية للمؤسسة لتقييم أدائها ومركزها المالي .	**0.482**	**0.000**	**دال**
11	في حالة اختارت المؤسسة إعادة تقييم أصولها بالقيمة العادلة فإن العملية لابد أن تتم بانتظامية وتسجل الفارق في الأموال الخاصة .	**0.496**	**0.000**	**دال**
12	المعلومة المعدة وفق القيمة العادلة تفقد موثوقيتها ويصعب التحقق منها لاعتمادها على التقديرات الشخصية، مقارنة بالمعلومة المعدة وفق التكلفة التاريخية.	**0.189**	**0.125**	**غير دال**
13	تقوم المؤسسات الجزائرية بإعادة تقييم أصولها ومراجعتها (وفق ما جاء به SCF) متى تمكنت من ذلك (في حالة توفر أسعار سوقية لبعض أصولها).	**0.396**	**0.001**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22

ب. صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني: المتعلق بمعوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم(02– 10): معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

رقم السؤال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	التعليق
01	صعوبة تخلي المهنيين على أساس التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي .	**0.521**	**0.000**	**دال جدا**
02	نقص الوعي لدى المهنيين لتبني هذا المفهوم (القيمة العادلة) و التخوف من ارتفاع تكاليفه.	**0.636**	**0.000**	**دال جدا**
03	عدم وجود قوانين ملزمة بضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس و غياب القوانين المنظمة لعمل خبراء التقييم.	**0.275**	**0.024**	**دال**
04	في ظل عدم وجود سوق نشطة فإن الاعتماد على قيم عادلة افتراضية يضلل مستخدمي المعلومة المالية ويخفض من جودتها ويفقدها مصداقيتها .	**0.547**	**0.000**	**دال جدا**
05	تعارض مفهوم القيمة العادلة مع أهم المبادئ والمفاهيم الراسخة في ذهن المهنيين كالحيطة والحذر، التكلفة التاريخية.	**0.572**	**0.000**	**دال جدا**
06	استخدام تقديرات في الحصول على قيمة عادلة يساعد في إمكانية التلاعب بالدخل في ظل غياب سوق مالي نشط.	**0.551**	**0.000**	**دال جدا**
07	نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير الدولية.	**0.762**	**0.000**	**دال جدا**
08	عدم إعطاء القيمة العادلة حقها في التشريعات والنصوص القانونية الجزائرية و التأخر في إصدار النصوص المفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها ، و اعتبارها كأداة للمراجعة والتحيين فقط .	**0.593**	**0.000**	**دال جدا**
09	غياب الحوكمة في المؤسسات ونقص الشفافية و الإفصاح.	**0.597**	**0.000**	**دال جدا**
10	تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة .	**0.641**	**0.000**	**دال جدا**
11	عدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف استقطاب كفاءات بشرية تتقن تطبيق المعايير والتقييم بالقيمة العادلة .	**0.417**	**0.000**	**دال جدا**

12	غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة في البيئة الجزائرية سواء بالنسبة لأصحاب العمل أو المسيرين وغيرهم من المهنيين.	**0.476**	**0.000**	**دال جدا**
13	عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة مما يسبب في ركود السوق المالي وعدم فاعلية البنوك الجزائرية فيها.	**0.638**	**0.000**	**دال جدا**
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22				

ج. **صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث**: المتعلق بمتطلبات وشروط اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها.

الجدول رقم(02– 11): معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

رقم السؤال	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية	التعليق
01	إعداد معايير محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وتنسيقها مع المنظمات المهنية العالمية لمواكبة التطورات الدولية ، ومحاولة الإستفادة من تجارب دول سباقة في تطبيق القيمة العادلة.	**0.501**	**0.000**	**دال جدا**
02	تدريب وتأهيل العنصر البشري على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقييم بإستخدام القيمة العادلة.	**0.607**	**0.000**	**دال جدا**
03	الأخذ بالقيمة العادلة كأساس قياس مكمل للتكلفة التاريخية (النموذج المختلط).	**0.484**	**0.000**	**دال جدا**
04	توعية وإقناع المهنيين بضرورة نشر معلومة صادقة وملائمة وحديثة والعمل بمبادئ الإفصاح والشفافية.	**0.533**	**0.000**	**دال جدا**
05	تشجيع المهنيين على الإلتزام والتحلي باخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها.	**0.637**	**0.000**	**دال جدا**
06	توعية المستثمرين بضرورة الاستثمار في السوق المالي ومنحهم إمتيازات وتسهيلات لذلك.	**0.631**	**0.000**	**دال جدا**
07	العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها.	**0.637**	**0.000**	**دال جدا**
08	إجبار المؤسسات (المسعرة في البورصة) على محاولة تقييم أصولها بالقيمة العادلة أوالإفصاح عن قيم تقريبية لتحديدها في القوائم التكميلية.	**0.661**	**0.000**	**دال جدا**
09	ضرورة تعديل القوانين الجبائية بما يتناسب مع القياس وفق القيمة العادلة.	**0.699**	**0.000**	**دال جدا**
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22				

من خلال الجداول الظاهرة أعلاه رقم (02- 09)، (02- 10)، (02- 11) والتي توضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والمحور الخاص بها، نلاحظ أن معاملات الارتباط الظاهر دالة عند مستوى الدلالة 0.05، حيث أن مستوى المعنوية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.000[141] عند درجة الحرية 66 ومنه نستنتج أن كل فقرات الاستبيان متسقة فيما بينها وصادقة لما وضعت من أجله وملائمة لمحاور الدراسة .

الفرع الثاني: صدق الإتساق البنائي لأبعاد الدراسة:

من أجل اختبار صدق الإتساق بين محاور أداة الدراسة، قمنا بحساب معاملات الارتباط لكل محور من محاور الأداة، ونقارن معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لأداة الدراسة.

الجدول رقم(02- 12) : الإتساق البنائي لأبعاد الدراسة

الرقم	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	التعليق
المحور 01	التوجه لإستخدام نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المالية.	0.646	0.000	دال
المحور 02	معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.	0.863	0.000	دال
المحور 03	متطلبات وشروط إعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها.	0.856	0.000	دال
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22				

من خلال الجدول رقم02- 12)والذي يوضح معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان ، نلاحظ أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى الدلالة 0.05، حيث أن مستوى المعنوية لكل محور أقل من 0.05 وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.000 عند درجة الحرية 66 ومنه نستنتج أن كل محاور الدراسة متسقة فيما بينها و صادقة لما وضعت من أجله.

[141] انظر الملحق رقم 08 .

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، تفسير ومناقشة النتائج

سنقوم في هذا المبحث باختبار الفرضيات التي بنيت على أساسها الدراسة، والتأكد من مدى صحتها وهذا باستخدام اختبار العينة المفردة (One sample T- Test)، و اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression واختبار تحليل الانحدار المتعدد Multiple linear regression.

ومن ثم نقوم بتحليل نتائج الاختبار إحصائيا وتفسيرها وهذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنقوم بمناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية. ومقارنتها بما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة وفق المراحل التالية:

نقوم بصياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة حول عينة المجتمع التي نهدف إلى اختبارها، حيث أننا ننطلق من الفرضية العدمية H0 ونرفضها إذا توفرت لنا دلائل قوية على عدم صحتها حينها يتم قبول الفرضية البديلة H1 والعكس صحيح.

نقوم باستخدام اختبار العينة المفردة (One sample T- Test) لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحسابي للمجتمع (المتوسط الفرضي والذي يساوي 3).

نقوم بحساب مستوى الدلالة الإحصائية(t) ونقارنه بمستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05) أو نقوم بمقارنة (t) المحسوبة مع (t) الجدولية(2.00).

يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة أكبر من أو تساوي المتوسط الحسابي الفرضي والذي يساوي 3 ،بالإضافة إلى أن قيمة (t) المحسوبة تكون أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 . والعكس صحيح.

الفرع الأول: اختبار وتحليل نتائج الفرضية الأولى

من خلال أسئلة المحور الأول للاستبيان حاولنا معرفة أراء المستجوبين حول أهمية القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي وتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ومدى استيعاب المهنيين لنموذج القيمة العادلة بالمستوى اللازم لاستخدامها؟ وقد خصص هذا المحور لاختبار الفرضية الأولى كالتالي:

نص الفرضية:

الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لأسلوب القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، في ظل حداثة وعدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب.

الفرضية العدمية

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية وتفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، ومستوى استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة.

الفرضية البديلة

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية وتفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، ومستوى استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة.

الجدول رقم(02 – 13): نتائج اختبار(t)للفرضية الأولى

	قيمة الاختبار(T)= 3						
نوع الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار
اختبار t– (test)	3.6877	0.35324	15.936	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSv22							

من خلال الجدول رقم (02 – 13) نلاحظ أن قيمة قيمة T المحسوبة 15.936 أكبر بكثير من قيمة T الجدولية (2.000) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغت(3.6877) وهي أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي المقدر في الدراسة ب:(3)، وبناءا على هذه النتائج سنرفض الفرضية العدمية المتعلقة بالمحور الأول للاستبيان ونؤكد صحة الفرضية الأولى أي أن أفراد العينة يوافقون على أن الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة للقيمة العادلة لتفعيل القياس المحاسبي وتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وهذا مع عدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب.

الفرع الثاني: اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثانية وفروعها

من خلال أسئلة المحور الثاني للاستبيان تهدف الدراسة لتحديد مختلف المعوقات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وقد خصص هذا المحور لاختبار الفرضية الثانية كالتالي:

نص الفرضية

هناك معوقات كثيرة (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، متعلقة بالمؤسسات) تواجه المهنيين والمؤسسات الجزائرية في تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية.

قمنا بتقسيم فقرات المحور الثاني (معوقات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر) إلى أربعة مجموعات حسب تصنيف المعوقات والذي تم التوصل إليه من الجانب النظري لتسهيل عملية الاختبار والتحليل لهذه الفرضية كما يلي:

المجموعة الأولى (المعوقات المتعلقة بالمهنيين) وتضم الفقرات رقم 1+2+7+12.

المجموعة الثانية (المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات) وتضم الفقرات رقم 3+8+10.

المجموعة الثالثة (المعوقات المتعلقة بالسوق المالي) وتضم الفقرات رقم 4+6+13.

المجموعة الرابعة(المعوقات المتعلقة بالمؤسسات) وتضم الفقرات رقم 5+9+11.

أولا: صياغة الفرضيات

ومن أجل التعمق أكثر في دراسة هذه المعوقات ومعرفة مدى أهميتها بالنسبة للمستجوبين بشكل منفصل، وأثرها على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة، قمنا بتقسيم الفرضية الثانية إلى فرضيتين أساسيتين وكل منها تفرع إلى فرضيات فرعية كالتالي:

نص الفرضية الرئيسية أ:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، متعلقة بالمؤسسات) وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

وينبثق من الفرضية أ مجموعة من الفرضيات الفرعية ،سنضع لها فرضيات عدمية كالتالي:

أ-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات المتعلقة بالمهنيين وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ-2: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ-3: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات المتعلقة بالسوق المالي وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ-4: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات المتعلقة بالمؤسسات وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

نص الفرضية الرئيسية ب:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرضية العدمية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

وينبثق من الفرضية ب مجموعة من الفرضيات الفرعية ،سنضع لها فرضيات عدمية كالتالي:

ب-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالمهنيين على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ب-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالمهنيين على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ب-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ب-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ثانيا: اختبار وتحليل نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية (أ)

ومن أجل اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية أ سنستخدم اختبار العينة المفردة (One sample T-Test) لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة (المعوقات) والمتوسط الحسابي للمجتمع (المتوسط الفرضي والذي يساوي 3) عند مستوى الدلالة 0.05، ومن ثم التأكد من مدى وجود هذه المعوقات فعليا في البيئة الجزائرية ومدى أهميتها بالنسبة للمستجوبين.

الفرضية العدمية

أ H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، متعلقة بالمؤسسات) وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم(02 – 14) : نتائج اختبار (t)للفرضيات الفرعية للفرضية أ

	قيمة الاختبار(T)= 3						
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار
أ1 : المعوقات المتعلقة بالمهنيين	3.9515	0.59709	13.044	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
أ2: المعوقات المتعلقة بالقوانين	3.8756	0.61364	11.680	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
أ3: المعوقات المتعلقة بالسوق المالي	3.9353	0.60369	12.682	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
أ4:المعوقات المتعلقة بالمؤسسات	3.6567	0.64346	8.354	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSv22							

من خلال الجدول رقم (02 - 14) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة والتي بلغت (13.044)، (11.680)، (12.682)، (8.354) للفرضيات الفرعية أ1، أ2، أ3، أ4 على التوالي أكبر بكثير من قيمة T الجدولية البالغة (2.000)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية لكل فرضية (Sig=0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة القياسية المعتمد في الدراسة (Sig=0.05)، كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لهذه الفرضيات الفرعية قد بلغت (3.9515)، (3.8756)، (3.9353)، (3.6567) على التوالي وكل من هذه القيم أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا الأمر يقودنا لرفض الفرضية العدمية للفرضيات الفرعية أ1، أ2، أ3، أ4 و تبني الفرضية البديلة لكل منها أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، متعلقة بالمؤسسات) وتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، بمعني أن افراد العينة يوافقون على أن هناك معوقات كثيرة ومختلفة الأسباب تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية منها ما هو متعلق بالمهنيين ،وأخرى متعلقة بالقوانين والتشريعات، وأخرى متعلقة بالسوق المالي ومعوقات متعلقة بالمؤسسات.

كما يتضح من نتائج الجدول أن هذه المعوقات تختلف أهميتها بالنسبة للمستجوبين وهذا ما تظهره قيم المتوسطات الحسابية؛ حيث تلقى المعوقات المتعلقة بالمهنيين أكبر نسبة قبول بمتوسط حسابي قدر ب(3.9515) وتليها أهمية المعوقات المتعلقة بالسوق المالي بمتوسط حسابي قدر ب (3.9353)، وتليها المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات بمتوسط حسابي قدر ب (3.8756) وأقل نسبة قبول نجدها في المعوقات المتعلقة بالمؤسسات بمتوسط حسابي قدر ب(3.6567)ونفسر اختلاف أهمية هذه المعوقات بالنسبة لأفراد العينة (بالرغم من الاختلاف البسيط) إلى أن المهنيين هم المعنيين بالاستبيان ويمثلون معظم المستجوبين لذلك فهم يدركون المعوقات التي تواجههم كممارسين للمهنة أثناء التوجه لتطبيق القيمة العادلة لذلك نجد الاهتمام الكبير لهذا الصنف من المعوقات (المعوقات التي يتسبب فيها المهنيين) مثلا : عدم استيعاب المهنيين لهذا النموذج والتخوف من عواقبه- غياب ضوابط أخلاقيات المهنة- صعوبة تخلي المهنيين عن أساس التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه، نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقييم بالقيمة العادلة...الخ، بالإضافة للمعوقات أو المشاكل التي تعرقل تطبيق القيمة العادلة وسببها ركود السوق المالي نجد أنها تلقى التأييد الكبير من قبل المستجوبين وذلك للأهمية البالغة في وجود الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة مثلا: اللجوء لتقديرات الشخصية والأساليب التقديرية في تحديد القيمة العادلة في حالة غياب السوق المالي

الفعال وهذا يساعد في إمكانية التلاعب بالدخل وتعدد مداخل تقدير القيمة العادلة وبالتالي عدم ثبات الأساليب المحاسبية وعدم التمكن من إجراء عملية المقارنة –عزوف المؤسسات عن طرح أسهمها في البورصة من شأنه أن يضعف السوق المالي–كما أن الاعتماد على قيم عادلة افتراضية يضلل مستخدمي القوائم المالية.

ثالثا: اختبار وتحليل نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية (ب)

من أجل اختبار الفرضية ب وفروعها نستخدم اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لاختبار أثر المتغير المستقل سواء كان المعوقات المتعلقة بالمهنيين، المعوقات المتعلقة بالقوانين، المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، المعوقات المتعلقة بالمؤسسات على المتغير التابع وهو التوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية، كما سنستخدم اختبار تحليل الانحدار المتعدد Multiple linear regression لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة (معوقات استخدام القيمة العادلة الممثلة في المحور الثاني للاستبيان) مجتمعة على المتغير التابع (التوجه لاستخدام القيمة العادلة الممثل في المحور الأول للاستبيان).

الفرضية العدمية ب

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

تحليل علاقة الارتباط بيرسون بين المتغير التابع(تطبيق القيمة العادلة) والمتغيرات المستقلة (المعوقات المتعلقة بتطبيق نموذج القيمة العادلة)

الجدول رقم(02 – 15) : تحليل علاقة الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع / المتغير المستقل	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	درجة الحرية DF	التعليق
المعوقات المتعلقة بالمهنيين	0.260	0.017	66	دال
المعوقات المتعلقة بالقوانين	0.223	0.035	66	دال
المعوقات المتعلقة بالسوق المالي	0.221	0.036	66	دال
المعوقات المتعلقة بالمؤسسات	0.359	0.001	66	دال
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSv22				

من خلال الجدول رقم (02 – 15) نلاحظ أن قيمة معاملات الارتباط R بين التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة ومعوقات تطبيق هذا النموذج (المعوقات المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) قد بلغت على التوالي: 26%، 22.3 %، 22.1%، 35.9% وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.05 بالإضافة إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig=0.00) لجميع المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمعوقات وهي أقل من 0.05.

ومنه نستنتج وجود علاقة ذات دلالة معنوية (sig<0.05) بين المتغير التابع (التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة) والمتغيرات المستقلة والممثلة في معوقات تطبيق نموذج القيمة العادلة (المعوقات المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) بالرغم من أن علاقة الارتباط ليست قوية ونرجع السبب إلى عدم التوجه للتطبيق الفعلي للقياس بالقيمة العادلة وبالتالي عدم الاصطدام بمعوقات فعلية وعدم استيعابها إلا بشكل نظري ومنه فإن الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي يمكن لها أن تشخص المعوقات بشكل جيد في حال تم الخوض في تجربة التطبيق، ومن جهة ثانية نستنتج وجود علاقة ارتباط عكسية بين التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة ومعوقات التطبيق بأنواعها وهذا حسب ما تم دراسته في الجانب النظري واسقاطه على الجانب التطبيقي.

تحليل نتائج اختبار تأثير المعوقات مستقلة على التوجه لتطبيق القيمة العادلة :

الجدول رقم(02 – 16): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالمهنيين على التوجه لتطبيق القيمة العادلة

	معامل الانحدار B	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المعوقات المتعلقة بالمهنيين	0.154	0.068	4.714	2.171	66	0.034
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22						

من خلال الجدول رقم(02 – 16): يتضح لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالمهنيين على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال قيمة f المحسوبة والتي بلغت4.714 وهي أكبر من قيمتها الجدولية كما أن مستوى الدلالة الإحصائية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين بلغت (Sig=0.034) وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية0.05،ويدعم النتيجة قيمة B البالغة 0.154 وهي قيمة معنوية بدلالة T المحسوبة البالغة 2.171، وتشير قيمة R^2 إلى أن (06.8 %) من

التغيرات الحاصلة في التوجه لتطبيق نموذج القيمة تعود إلى حدة المعوقات المتعلقة بالمهنيين في البيئة الجزائرية وهذا حسب مجتمع الدراسة، ومن منطلق هذه النتائج نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة للفرضية الفرعية (ب 1) ، وحسب ما تم التوصل إليه في الجانب النظري فانه هناك أثر سلبي لهذه المعوقات على تطبيق نموذج القيمة العادلة أي كلما انخفضت حدة المعوقات المتعلقة بالمهنيين كلما زاد التوجه لتطبيق هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم(02 – 17) : نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة

	معامل الانحدار B	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات	0.128	0.050	3.407	1.846	66	0.069
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22						

من خلال الجدول رقم (02 – 17) يتضح لنا عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والتي بلغت (Sig=0.069) وهي أكبر من مستوى الدلالة القياسية0.05 ، كما تظهر قيمة B البالغة 0.128 وقيمة t المحسوبة البالغة 1.846 وهي قيم غير معنوية عند مستوى الدلالة(sig>0.05) وتظهر قيمة f المحسوبة والتي بلغت 3.407 وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتشير قيمة R^2 إلى أن (5.0 %) من التغيرات الحاصلة في التوجه لتطبيق نموذج القيمة تعود إلى حدة المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات في البيئة الجزائرية وهذا حسب مجتمع الدراسة، ومن منطلق هذه النتائج نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة للفرضية الفرعية (ب 2) .ونفسر هذه النتائج بعدم وجود أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة مقارنة بباقي المتغيرات.

الجدول رقم(02 – 18): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لاستخدام القيمة العادلة

	معامل الانحدار B	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المعوقات المتعلقة بالسوق المالي	**0.129**	**0.049**	**3.333**	**1.826**	**66**	**0.072**
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22						

من خلال الجدول رقم (02 – 18)يتضح لنا عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي والتي بلغت (Sig=0.072) وهي أكبر من مستوى الدلالة القياسية0.05 ، كما تظهر قيمة B البالغة 0.129 وقيمة tالمحسوبة البالغة 1.826وهي قيم غير معنوية عند مستوى الدلالة (sig>0.05) وتظهر قيمة f المحسوبة والتي بلغت3.407 وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتشير قيمة R^2 إلى أن (04.9 %) من التغيرات الحاصلة في التوجه لتطبيق نموذج القيمة تعود إلى حدة المعوقات المتعلقة بالسوق المالي وهذا حسب مجتمع الدراسة، ومن منطلق هذه النتائج نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة للفرضية الفرعية (ب 3) .ونفسر هذه النتائج بعدم وجود أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لتطبيق القيمة العادلة مقارنة بباقي المتغيرات.

الجدول رقم(02 – 19): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لاستخدام القيمة العادلة

	معامل الانحدار B	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المعوقات المتعلقة بالمؤسسات	0.197	0.129	9.600	3.098	66	0.003
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22						

من خلال الجدول رقم (02 – 19) يتضح لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوجود المعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال قيمة f المحسوبة والتي بلغت9.600وهي أكبر من قيمتها الجدولية كما أن مستوى الدلالة الإحصائية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين بلغت (Sig=0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية0.05،ويدعم النتيجة قيمة B البالغة 197 .0وهي قيمة معنوية بدلالة T المحسوبة البالغة 3.098، وتشير قيمة R^2 إلى أن (12.9 %) من

التغيرات الحاصلة في التوجه لتطبيق نموذج القيمة تعود إلى حدة المعوقات المتعلقة بالمؤسسات في البيئة الجزائرية وهذا حسب مجتمع الدراسة، ومن منطلق هذه النتائج نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة للفرضية الفرعية (ب 4). وحسب ما تم التوصل إليه في الجانب النظري فانه هناك أثر سلبي لهذه المعوقات على تطبيق نموذج القيمة العادلة أي كلما انخفضت حدة المعوقات المتعلقة بالمؤسسات كلما زاد التوجه لتطبيق هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية.

تحليل نتائج اختبار تأثير المعوقات مجتمعة على التوجه لتطبيق القيمة العادلة

الجدول رقم(02 - 20): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المعوقات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة

المتغير التابع / المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية Sig (للمتغير التابع)	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المعوقات المتعلقة بالمهنيين	0. 389	0.151	2.759	0.035	0.012	0.126	66	0.900
المعوقات المتعلقة بالقوانين					0.091	1.074	66	0.287
المعوقات المتعلقة بالسوق المالي					-0.069	0.691	66	0.492
المعوقات المتعلقة بالمؤسسات					0.209	2.230	66	0.029

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22

يوضح الجدول رقم (02 - 20) تأثير معوقات تطبيق القيمة العادلة (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) باعتبارها متغيرا مستقلا على التوجه لتطبيق القيمة العادلة باعتبارها متغيرا تابعا، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لهذه المعوقات مجتمعة على التوجه لتطبيق القيمة العادلة وقد اتضح أن هذا النموذج المستخدم ذو دلالة إحصائية(وهذا من خلال (sig =0.035) وهي أقل من 0.05 مما يجعل نتائجه مقبولة إحصائيا ، وقد بلغت قيمة f المحسوبة 2.759، وقيمة معامل الارتباط R التي بلغت 0. 389 مما يدل على وجود ارتباط معنوي موجب بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة ،كما تشير قيمة R^2 إلى أن (15.1 %) من التغيرات الحاصلة في التوجه لتطبيق نموذج القيمة تعود إلى حدة هذه المعوقات والمتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات مجتمعة في البيئة الجزائرية وهذا حسب مجتمع الدراسة.

كما نلاحظ من النتائج الظاهرة أعلاه أن هناك اختلاف بين هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة من حيث تأثيرها على المتغير التابع حيث بلغت قيمة معامل الانحدارB للمتغير المستقل (المعوقات المتعلقة بالمهنيين) 0.012 و قيمة T المحسوبة 0.126 وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (sig>0.05)= (0.900) ،كما بلغت قيمة معامل الانحدارB للمتغير المستقل (المعوقات المتعلقة بالقوانين) 0.091 و قيمة T المحسوبة 1.074وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (sig>0.05)= (0.287) كما بلغت قيمة معامل الانحدارB للمتغير المستقل (المعوقات المتعلقة بالسوق المالي) 0.069-و قيمة T المحسوبة 0.691 وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة (sig>0.05)= (0.492)، في حين نجد أن قيمةB للمتغير المتعلق بالمؤسسات قد بلغت0.209 وقيمة T المحسوبة2.230 وهي معنوية عند مستوى الدلالة sig=0.029 وهي أقل من 0.05

وبعد تحليل لنتائج الاختبار نرفض الفرضيات ب1،ب2، ب3 لأن قيمsig>0.05 لكل منها وبالتالي فهي تحقق فرضية العدم ومن جهة أخرى نقبل الفرضية ب 4 لان قيمة sig اقل من 0.05 ونرفض الفرضية العدمية لها وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على التوجه لتطبيق القيمة العادلة، لكن نلاحظ بروز الأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمؤسسات مقارنة بالأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والمعوقات المتعلقة بالقوانين المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، ومنه تصبح معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y=2.794 +0.209\ x_4$$

ومما سبق نقبل الفرضية الرئيسية (ب)والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرع الثالث: اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثالثة

تسعى الدراسة من خلال أسئلة المحور الثالث إلى البحث عن حلول لمعالجة مشاكل القياس وفق نموذج القيمة العادلة وتحديد الإجراءات الواجب على الحكومة اتخاذها لتهيئة البيئة المحلية اللازمة لاستخدام هذا النموذج بشكل سليم والسعي لتفعيل السوق المالي، وقد خصص هذا المحور لاختبار الفرضية الثالثة كالتالي:

نص الفرضية:

نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية الملائمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

الفرضية العدمية.

H04 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني نموذج القيمة العادلة وتوفير البيئة المحاسبية الملائمة وتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية.

الفرضية البديلة

H14 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني نموذج القيمة العادلة وتوفير البيئة المحاسبية الملائمة وتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية.

الجدول رقم(02 – 21): نتائج اختبار (t-test) للفرضية الثالثة

	قيمة الاختبار(T)= 3						
نوع الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائيةSig	القرار
اختبار t- (test)	4.0547	0.46153	18.706	2.000	66	0.000	رفض الفرضية العدمية
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSSV22							

من خلال الجدول رقم (02 – 21) نلاحظ أن قيمة T المحسوبة 18.706 أكبر بكثير من قيمة T الجدولية (2.000) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، بالإضافة إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بخصوص هذا المحور قد بلغ (4.0547) وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي(3)، وبناءا على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وتهيئة البيئة المحلية عند مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه نستنتج أنه على الجزائر أن تسعى جاهدة لتجهيز البيئة الاقتصادية والبحث عن حلول للمشاكل التي تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة وأولها تفعيل أسواق المال (سوق الأوراق المالية، سوق العقارات) لتوفير المجال المناسب للحصول على القيم العادلة والحد من استخدام الأساليب التقديرية وتحيز المقيمين.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

بعدما قمنا بعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها بناءا على الأساليب الإحصائية الوصفية، سنقوم في هذا المطلب بتفسير ومناقشة هذه النتائج بناءا على الإطار النظري للموضوع وكذا مقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة كما يلي:

أولا: الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، في ظل حداثة وعدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب

تم التوصل إلى هذه النتيجة التي اتفقت مع النتيجة التي توصل إليها بعض الباحثين الذين تناولوا موضوع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ولو في جزء منها وتمثلت هذه الدراسات في :

- دراسة (حديدي آدم، 2015) توصلت إلى أن هناك تأييد كبير من قبل الفئات الفاعلة في الحقل المحاسبي للتحول إلى طريقة قياس بديلة عن التكلفة التاريخية في الجزائر.
- دراسة (فارس بن ايدير، 2015) حيث توصلت إلى أن تطبيق القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي له دور مهم كنموذج للقياس المحاسبي والإفصاح بموجبه و أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية.
- دراسة (مسعود بوخالفي، 2013) حيث توصلت إلى وجود اتفاق يؤيد استخدام القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي والذي يعزز توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ووجود أهمية لتبني النظام المحاسبي المالي للقيمة الحقيقية في إعادة التقييم والإفصاح بموجبها.

ثانيا: هناك معوقات كثيرة ــ معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات ــ تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية.

كذلك تم التوصل إلى النتيجة الثانية و التي اتفقت في جزء منها مع النتيجة التي توصل إليها بعض الباحثين الذين تناولوا موضوع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وهم:

- دراسة (فارس بن ايدير، 2015)، دراسة (مسعود بوخالفي، 2013)،(اسماعيل سبتي، 2016)حيث توصلوا إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملاءمة لتطبيق القيمة العادلة .
- إلا أنه لم نجد دراسة سابقة قامت بالتفصيل في دراسة المعوقات وترتيبها حسب أهميتها بالنسبة لمجتمع الدراسة ودرست أثر كل صنف من هذه المعوقات على التوجه لتطبيق القيمة العادلة كما تم التطرق إليه في الدراسة الحالية.

ثالثا: نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

من خلال الدراسة الميدانية تم التأكد من هذه النتيجة والتي لم نجد دراسة سابقة توصلت إلى نفس النتيجة بشكل مباشر أي أن الباحثين الذي تناولوا نفس الموضوع أهملوا البحث عن حلول لمعوقات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر وتفعيل السوق المالي بشكل خاص في مضمون الدراسة إلا ما تم التطرق إليه كتوصيات.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل (الجانب الأول من الدراسة التطبيقية)، قمنا بإعداد دراسة ميدانية معتمدين في ذلك على الاستبيان للحصول على إجابات من طرف عينة من المهنيين والأكاديميين في البيئة المحاسبية الجزائرية حول الأسئلة المطروحة في مقدمة البحث، والمتعلقة بمدى أهمية التوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وما انعكاسات ذلك على جودة المعلومة المالية، وماهي المشاكل التي تواجه تطبيق هذا النموذج وسبل الحد منها سعيا لتجهيز البيئة المحلية لتطبيق قياس القيمة العادلة.

بعد معالجة وتحليل مخرجات الاستبيان باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية، وتفسير نتائج اختبار الفرضيات الثلاثة الأولى المبنية على أساسها الدراسة والتي خصص هذا الفصل لاختبارها، توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، في ظل حداثة وعدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب.
- هناك معوقات كثيرة ــ معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات ــ تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية.
- تم التوصل إلى ترتيب هذه المعوقات حسب أهميتها بالنسبة للمستجوبين حيث تلقى المعوقات المتعلقة بالمهنيين أكبر نسبة قبول وتليها أهمية المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، وتليها المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات وأقل نسبة قبول نجدها في المعوقات المتعلقة بالمؤسسات.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ($sig<0.05$) عكسية بين المتغير التابع (التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة) والمتغيرات المستقلة والممثلة في معوقات تطبيق نموذج القيمة العادلة (المعوقات المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) حيث كلما زادت حدة المعوقات تراجع التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة.
- هناك أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والمعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة بشكل منفرد.

- عدم وجود أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات، والمعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة بشكل منفرد.
- وجود أثر معنوي للمعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة، لكن نلاحظ بروز الأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمؤسسات مقارنة بالأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والمعوقات المتعلقة بالقوانين المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، أي أن التأثير يختلف من متغير لأخر

- نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

ومن خلال هذا الفصل، توصلنا إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية مازالت غير جاهزة لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي من جميع النواحي (من ناحية القوانين والتشريعات، من ناحية عدم استعداد المهنيين وعدم الإلمام بإجراءات القياس بهذا النموذج وعدم استعداد وقدرة المؤسسات الجزائرية على تقييم أصولها وخصومها بالقيمة العادلة، وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك....) ومنه لابد على الحكومة الجزائرية أن تجد الحلول المناسبة، وأن تضع خطة عملية لتبني معايير الإبلاغ المالي بما فيها معايير القيمة العادلة بشكل فعال وصحيح.

مما سبق رأينا أنه علينا الاطلاع على تجارب بعض الدول السباقة في تبني المعايير الدولية واستخدام القيمة العادلة في ممارساتها المحاسبية بغية الاستفادة من خبرة الدول محل الدراسة ونقل تجربتها للبيئة المحلية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم (الجانب الثاني من الدراسة التطبيقية).

الفصل الثالث: عرض تجارب بعض الدول النامية حول واقع تطبيق القيمة العادلة

تمهيد:

في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتوحيد الممارسات المحاسبية دوليا، قامت العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر بتبني المعايير المحاسبية الدولية، ورغبة في معالجة مشاكل القياس المحاسبي وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، حاولت هذه الدول تبني أسلوب القيمة العادلة كأحد بدائل القياس المحاسبي، وقد واجهت هذه الدول وبدرجات متفاوتة العديد من التحديات التي أعاقت استخدام قياس القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية بالمستوى المطلوب للوصول للهدف المنشود من تطبيقها.

وفي هذا الفصل التطبيقي سنقوم باختبار صحة الفرضية الرابعة للدراسة والإجابة على السؤال المطروح

– مدى وجود تفاوت بين الدول المختارة للدراسة والجزائر في تطبيق إجراءات قياس القيمة العادلة القيمة العادلة بشكل فعال–.

وعليه سنعرض تجربة كل دولة من الدول المختارة في التوجه لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وواقع استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية وتشخيص مختلف المعوقات التي تواجهها والإجراءات والحلول التي اتخذتها كل دولة وفي الأخير سنقوم بتقييم كل تجربة على حدى والتوصل إلى اقتراح إطار لتهيئة البيئة المحلية لإنجاح استخدام القيمة العادلة في البيئة المحلية.

المبحث الأول: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية المصرية (واقع ومعوقات)

في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري، ومن أجل دعم واستقطاب الاستثمار الأجنبي وتنشيط سوق رأس المال، كان من الضروري توحيد الممارسات المحاسبية وهذا بتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية.

ومنه سنقوم في هذا المبحث بإعطاء لمحة عن ظهور وتطور المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المصرية

المطلب الأول: لمحة عن ظهور وتطور المعايير المحاسبية المصرية

تعود بداية ظهور المعايير في البيئة المحاسبية المصرية بعد انعقاد المؤتمر الدولي للمحاسبة في القاهرة عام 1980 والذي أقيم للبحث في إمكانية وضع معايير محاسبية في البيئة المصرية ، حيث أكد المؤتمر في توصياته على ضرورة الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية كأساس لتصميم المعايير المصرية مع إدخال بعض التعديلات عليها لتلائم البيئة المصرية [1]، وفي عام 1987 بدأت أول مراحل تبني المعايير المحاسبية الدولية حين قامت لجنة إعداد المعايير المحاسبية بالمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين التابع لنقابة التجاريين المصرية بترجمتها ونشرها في مصر، و بداية تهيئة المناخ المهني في مصر للتوافق معها إلى حين صدور معايير المحاسبة المصرية بقرارات ملزمة.[2]

وفي سنة 1997 قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني المرتبط بهما التي تم تشكيلها بناءا على القرار رقم 478 وتعديلاته الصادر عن وزير الاقتصاد المصري الدكتور يوسف بطرس غالي بإعداد المعايير المحاسبية المصرية وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الدولية وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم بتطبيقها الشركات الخاضعة والملزمة بتطبيق أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته والقانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.

ولأول مرة بصفة رسمية أكدت الحكومة المصرية على ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية كمعايير محلية (تطبيق معايير المحاسبة المصرية) مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة (تعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة

---

1 حماده المعصراوي، **تقييم الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015**، مقال من مدونة الكترونية منشور بتاريخ 21 يوليو 2015 على الموقع الإلكتروني : http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2015/07/2015.html 15/062016 (11h24)

2 شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، **مقترح للتوفيق بين الممارسات المحاسبية العربية**، بحث في المؤتمر السنوي الرابع حول" توفيق بيئات عمل منظمات الأعمال أداة التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، سبتمبر 2004م منشور في الموقع: http://dr-shawkycenter.blogspot.com/2008/05/3_15.html اطلع عليه 20 /2016/06 (14h39)

والتوصية بالأسهم) من خلال صدور القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997[1] والمتضمن 22 معيار، ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في المعايير الدولية بما يوافق الواقع الاقتصادي المصري، تم إصدار القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002 لتعديل بعض أحكام القرار السابق المتعلق بمعايير المحاسبة المصرية.

وتواصلت التعديلات في المعايير إلى غاية 2006، حيث قام وزير الاستثمار محمود محي الدين بإصدار القرار رقم 243 والذي يلزم بتطبيق المعايير الجديدة (35 معيار) وإلغاء المعايير الصادرة سابقا بالقرارين الوزاريين 503 لسنة 1997، 345 لسنة 2002.

إصدار معايير المحاسبة المصرية لسنة 2015[2]:

تم إصدار نسخة جديدة للمعايير متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية الحديثة بقرار من وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان رقم 110 لسنة 2015 (الصادر بتاريخ 09 جويلية 2015) [3] والذي ألغى القرار الاستثماري رقم 243 لسنة 2006، بما يخدم الاستثمار وسوق المال في مصر ويزيد من تنافسيته، وتتضمن 39 معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية وتطبق بصفة إلزامية.

المطلب الثاني: تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية المصرية

كما أشرنا سابقا كان أول صدور لمعايير محاسبة مصرية في عام 1997 وكانت تتضمن نماذج للقيمة العادلة تتفق مع المعايير الدولية وقتها، ولكن لما لجأت بعض الشركات الكبرى في البورصة للتحول إلى نموذج القيمة العادلة للأصول الثابتة، واجهت الهيئات الرقابية في مصر مثل الهيئة العامة للرقابة المالية وغيرها مشاكل في تطبيقات القيمة العادلة إلى الحد الذي باتت فيه الثقة بين هذه الجهات والمنشآت ضعيفة فما كان من الهيئة العامة للرقابة المالية إلا أنها أوقفت تلك الممارسات، ومنذ ذلك الحين كان يسمح باستخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول غير الملموسة والمحاصيل الزراعية وفقا للمعايير السارية ولما لم تكن هناك معايير

1 إبراهيم محمد العدل عباس وآخرون، قرار **وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم**، وزارة الصناعة والثروة المعدنية-الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-الطبعة 4 ،1999 منشور في الموقع: http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:92701 اطلع عليه يوم 2016/10/19، (11 H29)

2 الهيئة العامة للرقابة المالية، **معايير المحاسبة المصرية**، مقال منشور في الموقع التالي:
https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/efsa_account.htm 12/06/2016 (1628).

3 قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 بتعديل معايير المحاسبة المصرية اطلع عليه من الموقع
https://plus.google.com/101003682472441027787/posts/dfRsPwQ7tSB 12/06/2016 (17h00)

للتقييم، فأصبحت استخدامات القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية يسبب إزعاجا للجهات الرقابية، وذلك إلى أن صدرت معايير مصرية حديثة للتطبيق في بداية سنة 2016 وتم فيها إلغاء استخدام نماذج القيمة العادلة من بعض المعايير وهي : معيار المحاسبة المصري رقم (10) "الأصول الثابتة وإهلاكاها"، معيار المحاسبة المصري رقم (23) "الأصول غير الملموسة"، معيار المحاسبة المصري رقم (34) "الاستثمار العقاري"، هذا بالرغم من توفر استخدامه اكأحد البدائل المتاحة، وتركتها في المعايير التي تعتبر طريقة القيمة العادلة هي الطريقة الوحيدة الملائمة للقياس، وتلك المعايير هي معيار المحاسبة المصري رقم (26) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومعيار المحاسبة المصري رقم (35) " الزراعة" [1].

من الملاحظ أن للقياس المحاسبي أهمية بالغة في البيئة المحاسبية المصرية حيث تم تخصيص محور كامل في إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية الصادر في سنة 2006 يتكلم عن القياس المحاسبي، حيث حددت الفقرة رقم 100 من هذا الإطار أربعة أساليب للقياس المحاسبي و هي : التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة الإستردادية والقيمة الحالية ومن الملاحظ أنه تم الإشارة للقيمة العادلة كقيمة مساوية للتكلفة التاريخية عند تاريخ حدوث العملية الاقتصادية فقط، دون ذكرها كأسلوب مستقل عن باقي الأساليب، لكن عند التطرق إلى مضمون نصوص المعايير المحاسبية المصرية يتضح أنها أشارت إلى قياس القيمة العادلة كأسلوب بديل من بدائل القياس المحاسبي في الكثير من نصوصها مثل الفقرة 109 من المعيار رقم 01، و من خلال المعايير الحديثة لسنة 2015 فقد تم الاهتمام أكثر بالقياس المحاسبي و أعتبر أسلوب القيمة العادلة من أهم الأساليب المستعملة في عملية القياس المحاسبي وهذا وفقا لما جاء في الفقرة رقم 12 والفقرة رقم 55 من الجزء الثالث والجزء الرابع على التوالي من إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمعايير المحاسبية المصرية الصادرة بموجب القانون رقم 110 لسنة 2015[2]، ومن خلال الاطلاع على المعايير المحاسبية المصرية لوحظ أنها اهتمت بقياس القيمة العادلة في جل معاييرها، حيث كان الاعتماد على القياس بالقيمة العادلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبشكل جزئي أو كلي في 32 معيار من أصل 38 معيار بالإضافة إلى إصدار معيار خاص بالقيمة العادلة

1 محمد المعتز، **استخدامات معيار القيمة العادلة**، مقال من مدونة الكترونية منشور على الموقع الإلكتروني https://5mohasba.com/2015/06/24 اطلع يوم 2016/06/20 (3610 h)

2 إسماعيل سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 233، 236.

لتوضيح أسس هذا الأسلوب وحالات استخدامه وهذا يدل على ثقة الاقتصاد المصري والمشرع بهذا الأسلوب رغم الانتقادات التي وجهت لها في السنوات الأخيرة[1] .

صدور معيار المحاسبة المصري رقم 45"القيمة العادلة"[2]:

تم إعداده استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 ويهدف هذا المعيار إلى توفير تعريف موحد للقيمة العادلة ويستبدل التعريفات التي كانت موجودة في معايير المحاسبة الأخرى والتي كانت مختلفة في بعض الأحيان ويحدد هذا المعيار إطار قياس القيمة العادلة والإفصاحات المطلوبة لقياسات القيمة العادلة أي يحدد فقط كيفية القياس والإفصاح عن القيمة العادلة ولا يتطلب استخدامه ا تاركا ذلك للمعايير الأخرى.

وقد ألغى معيار القيمة العادلة الجديد تعريف القيمة العادلة من سائر المعايير المصرية الأخرى وقدم تعريفاً موحداً وهو كالتالي:

"القيمة العالة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" [3].

وقد نشأت الحاجة إلى هذا المعيار للقيمة العادلة نظراً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية من استخدام قياس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية، أو الإفصاح عنها، و حيث أن معايير المحاسبة المصرية مستمدة من المعايير الدولية للتقارير المالية، والتي تم تطويرها على مدار عدة سنوات، فقد كان هناك تباين في مستوى الوضوح في المعايير المختلفة في كيفية قياس القيمة العادلة أو أهداف الإفصاح، فقد تم ذكر إرشادات محدودة في بعض المعايير عن القياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة بينما توجد بعض المعايير التي تقدم إرشادات شاملة، ولكن لم تكن متناسقة مع بعضها البعض.

ويجب تطبيق هذا المعيار عندما يتطلب أحد المعايير الأخرى أو يسمح بإجراء قياس أحد البنود بالقيمة العادلة وكذلك عندما يكون مطلوباً الإفصاح عن القيمة العادلة، ويمتد تطبيق المعيار بالنسبة للقياسات المشابهة للقيمة العادلة مثل حالات القياس بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع، وينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في

1 إسماعيل سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 233، 236.

2 محمد المعتز، **نطاق–تطبيق–معيار–المحاسبة–المصري–القيمة العادلة**، مقال من مدونة الكترونية منشور في الموقع الإلكتروني، https://5mohasba.com/2015/06/25 اطلع يوم 2016/06/21 (15 h 30)، بالتصرف.

3 محمد المعتز، استخدامات معيار القيمة العادلة، **مرجع سبق ذكره**،بالتصرف.

هذا المعيار على القياس الأولي واللاحق في حال كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معايير محاسبة مصرية أخرى، كما حدد هذا المعيار بعض الأمور التي لا تنطبق عليها متطلبات القياس والإفصاح الواردة ضمنه.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لتطبيق المعايير المحاسبية (معايير القيمة العادلة) في مصر وأثارها:

سنتطرق في هذا الجزء لأهم الانتقادات التي وجهت للمعايير المحاسبية المصرية وتأثيرها على تطبيق القيمة العادلة كأحد المعايير كالتالي:

- بالرغم من أن المعايير المصرية مستمدة بشكل كبير من المعايير الدولية إلا أنها لا تواكب المستجدات الحاصلة فيها في الوقت المناسب ومثال ذلك صدور معيار الإبلاغ المالي رقم 13 الخاص بالقياس بالقيمة العادلة منذ 2011 ولم يصدر أي معيار مصري خاص بالقيمة العادلة حتى سنة 2015،
- إن الفارق الزمني بين إصدار المعايير المصرية (معيار القيمة العادلة) وبين تاريخ التطبيق يناير 2016 هو أقل من 6 شهور، إن هذه المدة تعتبر غير كافية بأي حال لتدريب المحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين على التعديلات التي تم إدخالها على المعايير المصرية إضافة إلى اشتمال المعايير الصادرة على معايير تطبق لأول مرة مثل المعيار 45 لقياس القيمة العادلة1.
- الصعوبات التي تواجه التشريعات الضريبية في السيطرة على إمكانية التلاعب بالأرباح والأعباء المقاسة بالقيمة العادلة (التقديرات الشخصية).
- تم صدور المعايير المصرية في صوره قانون يتضمن القواعد التفصيلية لإعداد ونشر التقارير المالية وهذا يؤدى إلى: عدم توافر عوامل التشجيع مما يؤثر على الإبداع وإثراء الفكر المحاسبي.
- عدم تحديد نوعيه الوحدات التي يجب أن تطبق المعايير المصرية السابقة عليها ودرجه الإلزام به وتاريخ سريان المعيار وطريقه تطبيقه أدى إلى عدم الالتزام بها وسوء فهمها 2.

1حماده المعصراوي، تقييم الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام **2015**، **مرجع سبق ذكره**، بالتصرف.

2 حمادة المعصراوي، **أثار إصدار وتطوير معايير المحاسبة على نظم المعلومات المحاسبية**، مقال من مدونة الكترونية منشور بتاريخ 2014/02/21 على الموقع http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2014/02/ اطلع عليه يوم 2016/07/15 (h 21 00)

- بالرغم من أن مصر من بين الدول النامية التي كانت السباقة في إصدار معايير محاسبية محلية وما لهذه الخطوة من منافع على الاقتصاد المصري، إلا أن الاندفاع وراء نهج تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمثل خطأ فادحا، وستظهر آثاره السلبية في اقتصاد الدولة على المدى الطويل لما لذلك من تكاليف مباشرة وغير مباشرة، سواء في منافسة الأجانب في التوظيف المحلي أو في تعديل الأنظمة المالية وإعداد القوائم وتكاليف إعادة التأهيل والتدريب بالنسبة للمراجعين والمحللين الماليين وإعداد البرامج التعليمية للأساتذة والطلبة [1].
- يتضح أن اللجنة المختصة بشؤون مراجعه مشروع معايير المحاسبة المصرية لا يوجد بها إلا أستاذ محاسبة ومالية فقط والباقي من المهنيين ورغم ذلك لم تعقد لقاءات مع المهنيين أو الأكاديميين لاستطلاع آرائهم بشأن تبنى المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية جملة واحده وبهذه السرعة، كذلك لم يتم التواصل مع أي من الدول ذات التجارب الناجحة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- بعض المعايير الدولية معقدة مثل الأدوات المالية ولكن نجد أن البيئة المصرية لم تتأثر بذلك بسبب أن هذه النوعية من الأوراق المالية لم يتم تداولها في السوق المصري[2].
- غياب السوق المالي النشط في مصر مقارنة بالمستوى المطلوب في المعايير الدولية للاعتماد عليه في إعطاء قياس دقيق للقيمة العادلة بالإضافة إلى غياب كلي للأسواق المالية الخاصة ببعض الأصناف كالعقارات وهذا ما يفرض استخدام التقديرات الشخصية للوصول للقيمة العادلة.

المطلب الرابع: تقييم التجربة المصرية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية

حسب ما يتضح لنا أن تجربة تبني المعايير الدولية في مصر واستخدام القيمة العادلة على وجه الخصوص كانت ناجحة نوعا ما مقارنة بالدول العربية،حيث نلاحظ أن المشرع المصري اهتم كثيرا بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وتطرق إليها في معظم المعايير (32 معيار من اصل 38 معيار) وسمح باستخدامه ا على نطاق واسع وأجاز الاستناد إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية في حالة وجود نقص في المعايير المصرية ولكن بشرط توضيح أسباب اللجوء والاستناد إلى المعايير الدولية، ويعود الفضل لتطبيق الحكومة لمنظومة شاملة في الإصلاح الاقتصادي وخصخصة المؤسسات لتنشيط السوق المالي المصري وكذا إصدار قوانين ولوائح تنظم سوق المال،

1 حماده المعصراوي، تقييم الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام **2015**، **مرجع سبق ذكره**، بالتصرف

2 حماده المعصراوي، آثار إصدار وتطوير معايير المحاسبة على نظم معلومات المحاسبية المالية، **مرجع سبق ذكره**، بالتصرف.

كما أن تبني المعايير الدولية فتح الباب أمام تطور مهنة المحاسبة وسعي المهنيين على التأقلم مع المعايير والمبادئ الجديدة وحسن استخدامها وهذا بتدريبهم وإعادة تأهيلهم، ومن جهة ثانية صدرت تشريعات ضريبية عمد فيها المشرع إلى التوافق مع المعايير والزام المؤسسات بمعايير المحاسبة المصرية عند إعدادها للقوائم المالية والتزام مصلحة الضرائب بها عند الفحص و بالتالي توفير البيئة الملائمة لاستخدام القيمة العادلة والمبادئ المحاسبية الدولية بصفة عامة في الممارسات المحاسبية المصرية .

وكما هو معلوم فإن المعايير الدولية أعدت لتطبق في بيئات مهنية ومالية متقدمة، ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية لتجهيز البيئة المحاسبية لتبنى المعايير الدولية وبأقل الأضرار، إلا أن هذه الإجراءات والمبادرة التي قامت بها الدولة حملتها تكاليف باهظة تظهر أثارها على المدى الطويل، كما نلاحظ أن السبب الرئيسي في تحمل هذه التكاليف في البيئة المصرية عدم فهم المعايير وسوء استخدامها بالشكل الصحيح وعدم أخذ الوقت الكافي لتجهيز البيئة المحاسبية للالتزام بمثل هذه المعايير، ونقص الموارد المالية اللازمة لتدريب المحاسبين والمراجعين الخارجيين والمحاسبين الحكوميين والمحللين الماليين وفاحصي الضرائب وموظفي الجهاز المركزي للمحاسبات .. وهذا ما يسبب نقص فادح لهذه الإطارات المؤهلة ويجعلهم غير قادرين على تحليل وتفسير البيانات المالية المعدة وفق المعايير وتقييم الأصول وفق القيمة العادلة وإجراء تعديلات على تلك التقييمات ومراجعتها.

المبحث الثاني: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية السعودية (واقع ومعوقات)

سنقوم في هذا المبحث بعرض المراحل التي مرت بها المملكة العربية السعودية أثناء التحول لتبني معايير التقرير المالي واستخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية والتطرق للتشريعات المحلية والقرارات الصادرة بخصوص ذلك، وسنقوم بعرض أهم الانتقادات الموجهة لعملية التوافق والمشاكل المصاحبة لاستخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية السعودية.

المطلب الأول: لمحة عن خطة التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية ومتطلبات التوافق

لقد أعدت المملكة العربية السعودية باعتبارها من أكبر اقتصاديات الدول النامية الممثلة في مجموعة العشرين (G20)خطة استراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية، وقد حددت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في عام 2017م؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحول إلى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. وقد صدر قرار هيئة سوق المال السعودي بتاريخ (2008/8/27م) بشأن إلزام المصارف والخدمات المالية وشركات التأمين

المسجلة التي تعمل في المملكة العربية السعودية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بدلاً من المعايير السعودية اعتبارا من نهاية الربع الثالث لعام(2008م) [1].

إن إدارة عملية التحول للمعايير يستلزم التبكير بالتخطيط الجيد والاستثمار في التعليم والتدريب وتهيئة الإمكانات المختلفة لضمان نجاح تطبيق المعايير الدولية بدلاً من ترك الأمور إلى حين الإصطدام بالمشاكل وقت التطبيق في الأخير، وبالتالي مضاعفة التكاليف والجهود والأخطاء [2].

المطلب الثاني: استخدام القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية السعودية

سنحاول في هذا المطلب أبراز أهمية التوجه لنموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية السعودية وكيف تم التطرق إليها في التشريعات المحاسبية وتوضيح مختلف أسس القياس المستخدمة في المعايير المحاسبية السعودية.

الفرع الأول: الحاجة لمعايير القيمة العادلة

نشأت الحاجة إلى معيار للقيمة العادلة محليا أيضا نظراً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المحلية من استخدام أكثر من طريقة لقياس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية، أو الإفصاح عنها. حيث أن المعايير السعودية تلزم الشركات باعتماد التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول في القوائم المالية، إلا أنه صدر رأي عن لجنة معايير المحاسبة يتيح للشركات أن تفصح عن القيمة العادلة للأصول التي لم يصدر بشأنها معيار سعودي، حيث نص الرأي على أنه "يجب الالتزام بالتكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول في القوائم المالية ولكن نظرا لملاءمة استخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة لأغراض عديدة، أهمها اتخاذ القرارات في ضوء أحدث البيانات المتاحة عن الأصول، فللشركة في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية العمل بمعايير المحاسبة الدولية. ولهذا فقد قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

1مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية ،ص 03، مقال منشور على الموقع**
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/1651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhakeem%20Melegy_The%20Impact%20of%20the%20Transition%20to%20IFRS%20on%20the%20Quality.pdf

2 **هل نحن جاهزون ل 2017**، مقال في صحيفة مال الاقتصادية، 4 مارس 2014، اطلع عليها عبر الموقع http://www.maaal.com/archives/2329 (15 h 54) بتاريخ 2016/08/02، (بالتصرف)

باعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية والتي تتضمن معيار منفصل لقياس القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي للكثير من الأصول والالتزامات مثل الأدوات المالية بما فيها المشتقات والعقارات الاستثمارية والأصول غير الملموسة والأصول الحيوية وما ينتج عنها من منتجات وقت الحصاد وذلك استعدادا لبدأ تطبيقه اعتبارا من 1-1-2017م.[1]

أما بخصوص استخدام القيمة العادلة عند التحول للمعايير فقد أكدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على ما يلي[2]:

ينبغي النظر إلى خيار استخدام القيمة العادلة عند التحول إلى المعايير الدولية واعتبارها التكلفة المفترضة لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أو العقارات الاستثمارية، أو الأصول غير الملموسة على أنه حل لمشكلة "وليس خيار قياس بديل".

وإن كان المجلس الدولي قد صرح في أسس الاستنتاجات بأنه ليس على الشركة إثبات عدم قدرتها على الوصول إلى تكلفة أصل ما من غير الحاجة لبذل تكاليف ومجهودات عالية (الفقرة BC42)، فإنه قد صرح في أساس الاستنتاجات (الفقرة BC47) إلى أن الهدف هو توفير حل بتكلفة معقولة لمشكلة فريدة تتمثل في التحول إلى المعايير الدولية. وعليه فإنه يفهم من المعيار أن الفكرة الأساسية وراء استخدام خيار "التكلفة المفترضة" تتمثل في تطبيق هذا الخيار عندما لا تكون معلومات التكلفة متوفرة، ووفقاً لأهداف المعيار، فإن هذا الخيار يتفق مع الهدف الرابع للمعيار وهو توفير معلومات ذات جودة عالية يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع.

وعليه فإن قرار المؤسسة باستخدام خيار "التكلفة المفترضة" لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أو العقارات الاستثمارية، أو الأصول غير الملموسة يجب أن يأخذ في الحسبان ما يلي:

1) يستخدم هذا الخيار فقط في حالة عدم توفر معلومات التكلفة عن ذلك البند وقت التحول إلى المعايير الدولية.

2) لا يجوز استخدام هذا الخيار على بند واحد من البنود المكونة لفئة من العقارات والآلات والمعدات، أو العقارات الاستثمارية، أو الأصول غير الملموسة، لا تتوفر له معلومات التكلفة (بدون جهود عالية

1 نايف بن عبدالرحمن إدريس، **قياس القيمة العادلة – هل نحن مستعدون؟، مقال** في صحيفة مال الاقتصادية، نوفمبر 2015، منشور عبر الموقع http://www.maaal.com/archives/86208 اطلع عليه بتاريخ 01 /08 /2016 (05 21h) ، (بالتصرف).

2 الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **استفسار حول استخدام خيار "التكلفة المفترضة–deemed cost" عند التحول إلى المعايير الدولية**، مقال اطلع عليه عبر الموقع http://www.socpa.org.sa/test/29.aspx (20 h12)

لتوفيرها) إذا كانت معلومات التكلفة لا تتوفر أيضاً لبنود أخرى من تلك الفئة (بدون جهود عالية لتوفيرها).

3) كما أنه يجب على المؤسسة استخدام خدمات خبير تثمين مستقل سواء كان ذلك لتحديد القيمة العادلة كبديل للتكلفة عند التحول (التكلفة المفترضة) أو لتطبيق نموذج إعادة التقويم لقياس العقارات والآلات والمعدات (وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة رقم 16) أو لتطبيق نموذج القيمة العادلة لقياس العقارات الاستثمارية (وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة رقم 40).

الفرع الثاني: مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية السعودية:

حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة (معيار رقم 9 فقرة6 / 4) بأنها: " القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا ".

الفرع الثالث: أسس القياس المستخدمة في المعايير المحاسبية السعودية لبعض البنود في القوائم المالية [1]

1-الأصول الغير متداولة (الاستثمارات العقارية)

لقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الرأي رقم (1/8) في 2009/01/12 حول إعادة تقييم الأصول غير المتداولة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية، أنه يجب الالتزام بنموذج التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول غير المتداولة في صلب القوائم المالية إلا في حدود ما ورد في المعايير السعودية التفصيلية لكل موضوع، وأنه فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية يمكن للمنشأة أن تفصح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية عن القيمة العادلة لتلك الأصول، طبقا لمجموعة من الضوابط لتحديد القيمة العادلة، من أهمها ما يلي:

- ✓ إمكانية تقدير القيمة العادلة بدرجة معقولة من الثقة علي أساس السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في عملية تبادل بين أطراف مدركة وراغبة في التبادل علي أساس تجاري بحت.

1 مصطفى راشد العبادي، **مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية-دراسة تحليلية مقارنة**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية الموافق 18 مايو 2010، جامعة الملك سعود الرياض، ص: 9-18.

- ✓ أن أفضل تقدير للقيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة الجارية أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة الجارية، وفي حالة غياب الأسعار الجارية بالأسواق النشطة، يمكن الأخذ في الاعتبار معلومات أخرى تشمل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من الأصل.
- ✓ الثبات والاستمرارية في الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الإفصاح، مع ذكر هذه المبررات.
- ✓ العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، مع تحديد أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة والإفصاح عن هذا الأثر مختصرا في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية.
- ✓ أن تفصح المؤسسة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقييم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الإفصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول.
- ✓ أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولي لعمل المؤسسة.

2-الأصول الحيوية وما ينتج عنها من منتجات زراعية عند نقطة الحصاد:

لم تصدر لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حتى الآن معيار محاسبي خاص بالزراعة، وبالتالي فإن هذه الأصول الحيوية تقاس بالتكلفة التاريخية، طبقا لمعيار المحاسبة السعودي رقم13 ، إلا أن اللجنة قد أصدرت رأيها رقم (1/8) السابق الإشارة إليه وذكرت فيه كما سبق، أنه يجب الالتزام بنموذج التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول غير المتداولة في صلب القوائم المالية، وأنه يمكن للمنشآت أن تفصح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية عن القيمة العادلة للأصول الحيوية،

وأوردت مجموعة من الضوابط الخاصة بتحديد القيمة العادلة) سبق ذكر ها، ومن بين الضوابط المرتبطة بالأصول الحيوية التي حددها ما يلي:

- ✓ يمكن أن يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة للأصول الحيوية من خلال تجميعها حسب خواص هامة معينة مثل العمر أو النوعية، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص.

✓ في حالة وجود الأصل الحيوي مرتبطا ماديا بأرض مثل الأشجار في مزرعة، ويتوافر لها سوق نشط مجتمعة أي الأرض والأصل الحيوي معا، يمكن استخدام تلك القيمة المجتمعة لتحديد القيمة العادلة للأصل الحيوي.

3-الأدوات (الاستثمارات) المالية

أصدرت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية رقم 9، واعتمد من مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 29/ 2 /1998 م، وبموجب هذا المعيار أصبحت منشآت الأعمال والخدمات ملزمة بتصنيف وقياس وعرض والإفصاح عن الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية كما يلي :أ / أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق، ب/ أوراق مالية للإتجار، ج/ أوراق مالية متاحة للبيع.

وقد أتاح هذا المعيار للمنشأة أن تعيد تصنيف الأوراق المالية حسب التغير في نيتها وقصدها من الاقتناء، علي أن تقاس على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، كما أن هذا المعيار يتيح استخدام القيمة السوقية العادلة كأساس لقياس الاستثمار في الأوراق المالية بعد الاقتناء في نطاق محدود للغاية، وذلك في الحالات التي يكون فيها بالإمكان تحديد القيمة السوقية العادلة بموضوعية من خلال سوق نشط مفتوح ومتاح تعلن فيه الأسعار، بما يحد من استخدام التقدير الشخصي ويسمح بتوفير معلومات موضوعية وملائمة في الوقت نفسه، أما في حالة عدم توفر هذا الشرط فيقوم الاستثمار في الأوراق المالية بالتكلفة (الدراسة المرفقة بالمعيار 9 فقرة 16/2/ 5) استنادا إلي أن القيمة السوقية العادلة تعطي أساس غير موضوعي للقياس نظرا لضرورة استخدام التقدير الشخصي لتحديد هذه القيمة العادلة مما يؤدي إلي التنازل عن الموضوعية من أجل تحقيق الملاءمة (فقرة 61/2 /4).

الفرع الرابع: موقف لجنة معايير المحاسبة السعودية من التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية ومحاولة التوجه للقياس بالقيمة العادلة[1]

أكدت لجنة معايير المحاسبة السعودية عدم تأييدها لتطبيق منهج إعادة التقييم للأصول الغير متداولة وفق القيمة العادلة والسماح للشركات بالاختيار بين نموذجين للقياس المحاسبي (التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة) –

1 مصطفى راشد العبادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34،(بالتصرف).

الرأي رقم (8 /1) الصادر في12/ 1/ 2009 – وقد أرجعت تخوفها من اتباع منهجية القيمة العادلة للأسباب التالية:

- ✓ أن مقومات استخدام نموذج القيمة العادلة بحاجة إلى تطوير في البيئة السعودية في الوقت الحالي بسبب عدم وجود معلومات إحصائية عن تحركات أسعار الأصول وعن حجمها وحجم تداولها بشكل كافي، بالإضافة لعدم وجود كيان نظامي يهتم بتأهيل وبتنظيم عمل المقيمين، ويضع قواعد ومعايير للتقييم وللسلوك المهني وعدم إصدار نظام للمقيمين يحدد واجباتهم وتأهيلهم ومسئولياتتهم القانونية في حالة إبداء تقييمات مضللة.
- ✓ أن ذلك سيؤدي إلى تفويت خاصية المقارنة بين المنشآت عند الاختيار بين النموذجين، وبالتالي تحدث اختلافات كبيرة للقيم المعروضة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بين المنشآت العاملة في نفس القطاع.

وحسب رأي الباحث مصطفي راشد العبادي أن الأسباب التي وضعتها لجنة معايير المحاسبة السعودية غير كافية لاستمرار التمسك بأساس التكلفة التاريخية، ورفض نموذج القيمة العادلة، وأن هناك ضرورة لتبني أساس القياس والإفصاح وفق القيمة العادلة من جانب معايير المحاسبة السعودية بسبب تأثيرها الإيجابي على جودة القوائم المالية وأن مزاياها الكثيرة تستحق بذل جهد كبير لتهيئة البيئة السعودية والتغلب على التحديات لتبني نموذج القيمة العادلة.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق القيمة العادل في البيئة المحاسبية السعودية:

- صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى، وتحيز القياس المحاسبي في ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى، والحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة[1]

1 أحمد حامد، **معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية**، مقال منشور بتاريخ جوان 2014 على الموقع (https://www.researchgate.net)

- سيلزم التوافق مع بعض المعايير وجود متطلبات لوجستية ومهنية تدعم تطبيقها وذلك مثل التقرير عن عناصر القوائم المالية بـ ''القيمة العادلة'' الذي يتطلب وجود أسواق نشطة لمختلف أنواع الأصول ومكاتب تقييم معتمدة تتوافر لديها الخبرات والإمكانات اللازمة. كذلك وتحتاج الشركات لإعادة تهيئة أنظمتها الآلية واليدوية المستخدمة في تشغيل معلوماتها المالية لتتلاءم مع المتطلبات المعايير الجديدة.[1]
- كما تبين للجنة معايير المحاسبة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال الاستفسارات التي وردتها مؤخرا وبعد إلزام الشركات بالتحول لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية و استخدام الشركات لخيار "التكلفة المفترضة –deemed cost " أن استخدام الشركات لهذا الخيار بدون توضيح للهدف من وجوده قد يؤدي إلى ممارسات تؤثر على عدالة القوائم المالية.

ومن أمثلة الممارسات التي قد تحدث [2]:أن يتم تطبيق هذا الخيار على عقارات استثمارية من جملة عقارات استثمارية أخرى لها نفس الخصائص وذلك بهدف إعادة تقويم بعضها دون الآخر من غير مبرر واضح لهذا الاختيار. ومن ذلك أيضاً تطبيق هذا الخيار لغرض استخدام فروق إعادة التقويم في تعزيز رصيد الأرباح المبقاة عند التحول. ومنها أيضاً إعادة تقويم الأصول عند التحول باستخدام خدمات موظفي الشركة الداخليين، خلافاً لما أوجبته الهيئة عند اعتمادها لمعايير المحاسبة رقم 16 ورقم 38 ورقم 40 فيما يتعلق باستخدام خدمات خبير تثمين مستقل.

- الاحتياج إلى كفاءات مدربة ومؤهلة لتطبيق المعايير الدولية بالصورة الصحيحة [3]:يعتبر هذا ركيزة مهمة، ولتحقيق نتائج إيجابية يتطلب من المحاسبين ضرورة تنمية مهاراتهم ومعارفهم لأعداد قوائم مالية معدة على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح مما سيزيد من جودة المعلومات التي تنتجها التقارير المالية والتقييم الجيد لأداء الإدارة بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية المطبق حاليا في المعايير السعودية، لأن قياس القيمة العادلة يجب أن يتم باستخدام المدخلات التي يأخذها المتعاملين في السوق في اعتبارهم عند إجراء المعاملات، إلا انه قد يكون هناك بعض الاختلافات في التفسير التي قد تؤدي إلى قياس مختلف من قبل الشركات في تطبيق المعايير الدولية التي تعتمد بشكل كبير على قدرات ومؤهلات المحاسبين.

---

1 هل نحن جاهزون ل 2017، **مرجع سبق ذكره**.

2 الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **استفسار حول استخدام خيار "التكلفة المفترضة–deemed cost" عند التحول إلى المعايير الدولية، مرجع سبق ذكره** .

3 نايف بن عبدالرحمن إدريس، **مرجع سبق ذكره**.

- تتحمل مدارس المحاسبة في الجامعات عبء كبير بإعادة النظر في مناهجها الأكاديمية وخططها الدراسية وتطويرها لتتوافق مع المعايير الدولية. والتأكد من إلمام أساتذتها الكامل بالمعايير الدولية من خلال تشجيع التعلم الذاتي والالتحاق بالأنشطة التدريبية والعلمية المناسبة.

المطلب الرابع: تقييم التجربة السعودية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية

حسب ما نرى فإن السعودية ومن أجل النهوض بمستوى الإبلاغ المالي وتحقيق جودة القوائم المالية وزيادة الشفافية، تبنت خطة تحول إلى معايير التقرير المالي الدولية لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير الدولية وإصدار معايير سعودية جديدة متوافقة معها وعلى رأسها معيار خاص بالقياس وفق القيمة العادلة سيبدأ تطبيقه بداية من سنة 2017، وعلى هذا الأساس تسعى السعودية جاهدة لتهيئة البيئة المحلية مهنيا وتقنيا وتفعيل السوق المالي السعودي لتطبيق القواعد المحاسبية الدولية حيث خصصت مدة 5 سنوات لدراسة هذه المعايير و التحضير لها من جميع المجالات، ومن بين التحضيرات تدريب وتأهيل المهنيين على استخدام المعايير المحاسبية السعودية الجديدة بالصورة الحسنة.

بالرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت من بين الدول العربية السباقة في إصدار معايير محاسبية محلية متوافقة مع المعايير الدولية لكن نلاحظ أن الاقتصادالسعودي لا يثق في القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح بالمستوى اللازم لاعتمادها في الممارسات المحاسبية ويعتبر أن البيئة المحاسبية السعودية غير ملائمة لاستخدامها وأن هذا الأساس سيؤثر سلبا على الاقتصاد السعودي ما لم تحضر لتبنيها جيدا وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من استخدام القيمة العادلة وعلى هذا فإن المعايير السعودية تلزم الشركات باعتماد التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول في القوائم المالية، إلا أنه صدر رأي عن لجنة معايير المحاسبة يتيح للشركات أن تفصح عن القيمة العادلة للأصول التي لم يصدر بشأنها معيار سعودي، وفي حالة لم تتوفر معلومات عن التكلفة واعتبار القيمة العادلة كحل لمشكلة وليس كخيار بديل.

المبحث الثالث: القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الأردنية (واقع ومعوقات)

من خلال هذا المبحث سنتطرق لواقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الأردنية بما في ذلك المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ومن ثم نعرض أهم المشاكل التي أثيرت في المجتمع المالي الأردني بخصوص استخدام القيمة العادلة وفي الأخير سنحاول تقييم التجربة الأردنية حول تبني نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي

المطلب الأول: لمحة عن التوجه للمعايير المحاسبية الدولية في الأردن واستخدام القيمة العادلة

باعتبار الأردن عضواً في لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي ظل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الأردني نحو العالمية وتدويل بورصة الأوراق المالية، فقد اصدرت جمعية مدققي الحسابات الأردنية القرار رقم 54 لسنة 1989 الذي تلزم فيه المحاسبين والمعنيين بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن اعتبارا من 1990/1/1[1].

وقد اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بموجب قانون الشركات 1997/22 وتعديلاته بالقانون 40 لسنة 2002 (والذي أكد على توسيع نطاق تطبيقها) والإلزام بإعداد القوائم المالية، وبموجب تعليمات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الصادرة عام 1998 والمعدلة بالقرار رقم 2004/53 والقرار رقم 2005/257، وقانون مهنة المحاسبة القانونية رقم 2003/73.

ومنذ عام 1999 أقر IASB استخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي اعتبارا من 2001/1/1، وفي 2000/11/23 صدرت تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 19330/10، للتأكيد على ضرورة تطبيق المعيار رقم 39 اعتبارا من 2001/1/1 على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع مدققي الحسابات القانونيين وذلك بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن.

وترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثيرت في المجتمع المالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين

ومن خلال التقارير السنوية المنشورة للبنوك الأردنية (التقارير السنوية للبنوك الأردنية، 2004) تتضمن السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالقيمة العادلة ما يلي[2]:

[1] شاهر فلاح العرود، **مرجع سبق ذكره**، ص 213 .

2 أحمد ح جمعة ومؤيد خنفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 01، (بالتصرف).

1-يتم إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة IASB والتفسيرات وبموجب القوانين والتعليمات النافذة ووفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية والتي جرى إظهارها بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية.

2-يمثل سعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية القيمة العادلة للموجودات المتداولة، وفي حال عدم توافر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير القيمة العادلة بأحد الطرق التالية:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

3-في حال عدم وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالكلفة/ الكلفة المطفأة وأن حصل تدن في قيمتها يتم تسجيله في بيان الدخل.

4-تقيد الموجودات المالية بغرض المتاجرة بالكلفة وبعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويتم قيد أي ربح أو خسارة محقق أو غير محقق ناجم عن التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغير.

5-تقيد الموجودات المالية المتوفرة بغرض البيع بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويقيد التغير في القيمة العادلة الناتج عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدن في قيمتها يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة في حقوق المساهمين الخاصة بها.

6-تقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة وتطفأ العلاوة / الخصم على أساس منتظم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قيدا على حساب أو لحساب الفائدة وتطرح منها أي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها.

وما هو جدير بالإشارة فقد تضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (التقرير السنوي، 2005/3/23) ما يلي:

" قام البنك خلال عام 2003 بالتطبيق المبكر المسموح به لمعايير المحاسبة الدولية رقم 39، 32 المعدلة الصادرة خلال شهر 2003/12 والواجبة التطبيق اعتبارا من عام 2005 حيث تم إعادة تصنيف بعض الموجودات المالية المتوفرة للبيع اعتبارا من عام 2003 وإظهارها ضمن موجودات مالية للمتاجرة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الأردنية

إن أهم العراقيل التي كانت تواجه القيمة العادلة في البيئة الأردنية هي [1] :

- افتقارها لإدراك كبير لمفهوم القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي؛
- عدم اهتمام الشركات الصناعية بتطبيق المعايير المتعلقة بإعادة التقييم وفق القيمة العادلة بسبب السيطرة الكبيرة للتشريعات الضريبية على القياس المحاسبي؛
- بالإضافة إلى أن البيئة الأردنية تميل إلى عدم الرغبة بالتغيير في إتباع الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبي.
- يوجد عدم استقرار في الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة والمطبقة في الأردن اعتبارا من 2001/1/1 ومنذ الأخذ بها عام 1999.

ومن خلال المقابلات الشخصية والاتصالات التي قام بها إسماعيل السبتي في دراسته فإن تطبيق القيمة العادلة في الشركات واجهه عدة عراقيل في البيئة الأردنية نذكر منها [2]:

- الصعوبة التي يواجهها معدي القوائم المالية وما كلفهم من بذل جهد ووقت كبير في فهم واستخدام المعايير خصوصا الجديدة منها – معيار القيمة العادلة –وذلك بسبب إلزامهم قانونيا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل مطلق دون استثناء.
- عدم قدرة الممارسات المحاسبية الأردنية على مواكبة التطورات المستمرة الحاصلة في المعايير الدولية وظهور معايير الإبلاغ المالي الحديثة أدى بها إلى عدم الاستناد إلى هذه المعايير وبالتالي مخالفتها في كثير من الإجراءات المحاسبية.
- صعوبة تطبيق كل ما يتعلق بالقيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية في إجراءات توحيد الحسابات على مستوى مصالح التوطيد في المجموعة الأردنية.
- عدم وجود نص قانوني يلزم الشركات باتباع نفس نموذج القياس المحاسبي وترك الحرية لهم في اختيار بديل القياس المحاسبي المتبع يصعب من عملية مقارنة القوائم المالية مكانيا وزمانيا.

1 يامن خليل الزعبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198، (بالتصرف).

2 إسماعيل سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص245-246.

- كما أن هناك معوقات تواجه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة محاسبية بديلة مسموح بها أهمها[1] :
- عدم وجود توافق ما بين هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة
- عدم توفر سوق نشط لتحديد القيمة العادلة للأصول وبالتالي تدخل إدارة الشركات في عملية القياس المحاسبي عند استخدام أسلوب القيمة العادلة (اللجوء للتقييم الذاتي).

وحسب ما يرى بعض الباحثين [2]فإنه من أسباب التمسك بالتكلفة تخوف مستخدمي المعلومة المالية وخاصة المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير القيمة العادلة، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد؛ كما توصل إلى أن من أسباب عدم جدوى من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في دول العالم الثالث والأردن على وجه الخصوص هي : عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن اكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

كما أن أغلب تلك المعايير تراعي ظروف وبيئة ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص

المطلب الثالث: تقييم التجربة الأردنية حول تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية

حسب رأينا و من خلال الاطلاع على واقع التجربة الأردنية في تطبيق المعايير الدولية ومعايير القيمة العادلة على وجه الخصوص لاحظنا أن استخدام نموذج القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي واجه العديد من التحديات ومازالت لحد الأن تقف حائلا دون التطبيق السليم لهذا النموذج في البيئة المحاسبية الأردنية، بالرغم من أن الأردن من الدول العربية السباقة في اتخاذ معايير المحاسبة الدولية كأساس للممارسات المحاسبية وقامت بتبنيها بصفة مطلقة (كل المعايير دون استثناء) دون إحداث تغييرات وهذا منذ سنوات بعيدة، أي جاء هذا القرار في وقت مبكر(مقارنة بالدول العربية)، فمن الملاحظ أن هذا القرار دفع بالمشرع الأردني لتعديل وإصدار قوانين تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية حرفيا على جميع الشركات وبالتالي توحيد الممارسات المحاسبية عالميا ودفع

1 عبد العزيز عبد الله عواقله، **مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة بديلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، مذكرة**ماجستير غ م تخصص محاسبة، جامعة اليرموك الأردن، 2012.

2حازم الخطيب وظاهر القشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31، (بالتصرف).

الاقتصادالأردني لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتدويل بورصة الأوراق المالية، لكن ومن جهة أخرى نرى أن قرار تطبيق المعايير الدولية كان جريئا ومتسرعا ولم يراعى فيه ظروف البيئة الأردنية التي تختلف اختلافا كبيرا عن بيئة الدول المتقدمة التي أصدرت فيها هذه المعايير، كما أن بعض المعايير لا يناسب تطبيقها في الأردن مثل معيار القيمة العادلة الذي يلزم تطبيقه أسواق مالية تتميز بالكفاءة والفعالية وهذا ما لا نجده في البورصة الأردنية بالرغم من سوق المال الأردني يعرف نشاطا أفضل مقارنة بالأسواق المالية العربية .وهذا ما جعل استخدامه ا يواجه العديد من الصعوبات، ومن المحددات التي تعيق تطبيق القيمة العادلة أيضا سيطرة القوانين الضريبية على القياس المحاسبي.

بالإضافة إلا أن صدور القيمة العادلة في المعايير الدولية بصفة غير إجبارية لتقييم جميع الأصول جعل من الممارسات المحاسبية الأردنية لا تلتزم بهذا النموذج كأساس للقياس المحاسبي وترفض استخدامه كمنهج مستقل في القياس المحاسبي بل تتخوف من عواقبه، بالإضافة إلى ذلك عدم التصدي للتحديات التي تواجهه وعدم البحث عن حلول مناسبة لتجهيز البيئة الأردنية لاستخدام القيمة العادلة في ظل تطبيق المعايير الدولية بشكل رسمي.

المبحث الرابع: مقارنة التجربة الجزائرية حول تطبيق القيمة العادلة مع تجربة عينة الدول النامية المختارة واقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة

نتيجة للظروف البيئية المتشابهة علي مستوى العالم العربي فإن التمسك بالإجراءات والممارسات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية السائدة في الدول المتقدمة دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية قد يضر باقتصادياتها لذلك قامت بعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية بإعادة دراسة المعايير المحاسبية الدولية وإعداد معايير محاسبية محلية متوافقة معها، ولتحقيق هذا التوافق فإن الأمر يتطلب من حكومات الدول العربية السعي إلى الاستعانة بمعايير المحاسبة الدولية وأخذ ما يتناسب منها مع ظروف البيئة العربية واستبعاد ما لا يتناسب معها تمهيداً لتكوين معايير محاسبية عربية موحدة مستقبلاً مع تحديد الإرشادات التوضيحية بما يتناسب مع الإطار الفكري المحاسبي والممارسات العملية والخبرة الأكاديمية العلمية للمحاسب العربي. وبما يحقق عمومية منظومة الأداء المحاسبي، وتوفير إمكانية وسهولة تطبيقها عربياً، مع ضرورة معرفة القواعد الأساسية والأنظمة المحاسبية المتبعة

وتعديلها بما يتناسب مع المعايير المحاسبية الدولية العربية، حتى يتم إجراء التنسيق العملي والعلمي بين جميع الدول العربية حتى تكون مفهومة وواضحة لجميع الشركات.[1]

المطلب الأول: مقارنة التجربة الجزائرية حول تطبيق القيمة العادلة مع تجربة عينة الدول النامية المختارة

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم الاختلافات بين تجارب الدول المختارة والتجربة الجزائرية والتي تم التطرق لها في المبحث الرابع للجانب النظري للدراسة، حول واقع تطبيق القيمة العادلة من أجل تحديد مقومات الدولة الناجحة في هذا المجال مقارنة بالجزائر ومحاولة الاستفادة من تجربتها ونقلها للبيئة الجزائرية، وسنقوم بتحديد التباين من خلال مجموعة عناصر كالتالي:

الجدول رقم(03– 01): أهم الاختلافات بين الجزائر وعينة الدول المختارة (مصر، السعودية والأردن) حول تبني معايير القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية

العناصر	الجزائر	مصر	السعودية	الأردن
استراتيجية تبني المعايير المحاسبية الدولية في الممارسات المحاسبية	بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية في 2010 (بعد 3 سنوات من صدوره)	إلزام تبني المعايير الدولية كمعايير محليه في1997 مع بعض التعديلات الطفيفة (صدور 22 معيار)	1992تم تطبيق معايير محلية متوافقة مع المعايير المحاسبية الأمريكية ثم انتقلت للتوافق مع المعايير الدولية.	اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية سنة 1997 بصفة إلزامية وبشكل مطلق بعد ترجمتها.
الجهات المسؤولة عن تبني المعايير	وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين	جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (وزارة الاقتصاد والاستثمار) الجهاز المركزي للمحاسبات المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين. خبراء الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وزارة التجارة	جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (وزارة التجارة والصناعة والتموين) جمعية مدققي الحسابات الأردنية هيئة الأوراق المالية البنك المركزي

[1] إبراهيم محمد بركات، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي– حالة الأردن –** بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع بعنوان : إدارة المعرفة في العالم العربي ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ، 26-2004/4/28، ص15. (بالتصرف)

ظهور مفهوم القيمة العادلة في البيئة المحاسبية	تبنى المشرع الجزائري سنة 2009 مفهوم القيمة العادلة وأصطلح عليها القيمة الحقيقية لكن اعتبرها أداة لمراجعة التقييمات المستندة على أساس التكلفة التاريخية وبدأ تطبيقها لبعض الشركات المسعرة في البورصة	تم الإشارة إلى القيمة العادلة على أنها أسلوب قياس بديل من بدائل القياس المحاسبي	ظهرت مع تبني السعودية للمعايير الدولية حيث أن معظم المعايير السعودية أشارت للقيمة العادلة في معالجاتها المحاسبية لكن تطبيقها الفعلي سيبدأ في 2017.	تبنت الحكومة الأردنية مفهوم القيمة العادلة بداية من سنة 2000 وفقا لما جاء في المعايير الدولية واعتماد تطبيقها دوليا.
الإصدارات الخاصة بالقيمة العادلة	لم يصدر معيار خاص بها لحد الأن (تم الإشارة إليها ضمن الجريدة الرسمية في القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008(SCF) وفي النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009(المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية)	تطرق إليها المشرع المصري بشكل مباشر أو غير مباشر في معظم معاييره سنة 2015 تم إصدار معيار محاسبي رقم 45خاص بالقياس وفق القيمة العادلة موافق لـ IFRS 13	تم التطرق إليها في العديد من المعايير السعودية إصدار معيار خاص بالقيمة العادلة سيبدأ سريانه في 2017	بموجب القانون رقم 40 لسنة 2002 تم توسيع تطاق العمل بالمعايير وفرض استخدامها وبكل ما جاء فيها وبشكل مطلق
نطاق استخدام القيمة العادلة	استخدمت في نطاق ضيق جدا (لم يلزم المشرع باستخدامها واعتبرت أداة للتحيين ضمن قواعد التقييم)	تم استخدامها على نطاق واسع نوعا ما (أعطيت الأولوية لاستخدامها في جل المعالجات المحاسبية)	يعتبر نطاق جيد (التمسك بالتكلفة) بالرغم من إصدار وتطبيق معايير محلية	تم استخدامها على نطاق واسع جدا في ظل الإلزام بتطبيق المعايير الدولية بشكل مطلق
الأصناف المرخص تقييمها بالقيمة العادلة	أعطيت الأولوية للتقييم بالقيمة العادلة لبعض العناصر: العقارات الموظفة والأصول البيولوجية والأصول المالية والأصول الزراعية	أقر المعيار الخاص بالقيمة العادلة 45 تطبيقها في كل الحالات التي يتطلبها أو يسمح بها أي معيار مصري أخر (32معيار مصري من أصل 35)	سيتم السماح باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي للعض البنود كالعقارات الاستثمارية والأصول الحيوية في المعيار الخاص بالقيمة العادلة	نفس الأصناف المرخص بها في المعايير الدولية (تطبق على كل المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير إلا الحالات الاستثنائية)
مدى ملائمة البيئة المحاسبية لاستخدام القيمة العادلة	البيئة المحاسبية غير ملائمة	تعتبر أكثر ملائمة مع تدارك بعض النقائص ومواكبة التطورات	تعتبر ملائمة نوعا ما لكن ليس بالمستوى المطلوب دوليا	غير ملائمة بشكل كافي
مقومات تطبيق القيمة العادلة	لا توجد مقومات تذكر لكن الحكومة تسعى جاهدة لتوفيرها	تبني المعايير الدولية بما يناسب البيئة المصرية في وقت مبكر. ترابط تبني المعايير بتعديل التشريعات الضريبية	خصصت لجنة لإصدار معايير محلية ولم تتبنى المعايير جاهزة ترك وقت مناسب بين تاريخ أصدرا معيار القيمة العادلة وتاريخ تطبيقه 2017 لتحضير البيئة مهنيا وتقنيا	باعتبار الأردن عضواً في لجنة معايير المحاسبة الدولية، فقد جاء قرار تطبيق المعايير في وقت مبكر قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين الملزمة بتطبيق القيمة العادلة.

أهم الانتقادات الموجهة لتجربة تطبيق القيمة العادلة	عدم الاهتمام بهذا المفهوم ضمن التشريعات والقوانين واعتباره أداة للتحيين التأخر في تبني المعايير. عدم موافقة التشريعات الضريبية لأسلوب إعادة التقييم	عدم أخذ الوقت الكافي لتجهيز البيئة المحلية. التأخر نوعا ما في إصدار معيار منفصل خاص بالقيمة العادلة	عدم تأييد لجنة معايير المحاسبة السعودية لمنهجية إعادة التقييم بسبب التخوف من عدم توفر مقومات استخدام القيمة العادلة في البيئة المحلية وبالتالي استمرار التمسك بالتكلفة التاريخية	الاعتماد على المعايير الدولية بشكل مطلق دون التجهيز للبيئة المحلية، واختيار ما يلائمها من المعايير. عدم اهتمام الشركات بإعادة التقييم بسبب سيطرة التشريعات الضريبية على المعالجات المحاسبية.
المصدر: من إعداد الباحثة				

نلاحظ أن كل دولة من الدول المختارة للدراسة اتخذت منهجية معينة في التوجه للمعايير المحاسبية الدولية بما فيها المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة حيث رأينا أن مصر قامت بإعادة دراسة المعايير المحاسبية الدولية وإعداد معايير محاسبية محلية متوافقة معها وهذا في وقت مبكر منذ 1997 وتم الإشارة للقيمة العادلة كأسلوب بديل في 32 معيار محاسبي مصري إلى حين صدور معيار خاص بالقيمة العادلة في 2015، بينما السعودية وبالرغم من إصدارها لمعايير محاسبية محلية متوافقة مع المعايير الأمريكية منذ 1992 إلا أنها بقيت متخوفت من القياس بالقيمة العادلة إلا في حدود الإفصاح عنها في الملاحق حتى سنة 2009 حيث قامت بالسماح للشركات بالإختيار بين التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة وهذا من أجل تهيئة البيئة المحاسبية مهنيا وتقنيا لتطبيق معيار القيمة العادلة بعد سنة 2017 ، في حين نلاحظ أن الأردن قامت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل مطلق اعتبارا من سنة 1990، بينما الجزائر قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2007 المستمد من المعايير الدولية حيث أشار في نصوصه إلى القيمة العادلة كأداة للمراجعة والتحيين لقياسات التكلفة التاريخية وبالتالي نستنتج أن الجزائر متأخرة في التطور المحاسبي حتى على الدول العربية.

مما سبق نرى أنه ومن خلال التفاوت الكبير الذي لمسناه في عملية المقارنة، من الضروري على الحكومة الجزائرية أن تتوجه لتطبيق المعاير الدولية بشكل فعلي وعليه لابد أن تستعين بتجربة إحدى الدول السباقة في تبني المعايير وتطبيق القيمة العادلة كالتجربة المصرية أو السعودية مثلا ومنه نقترح على الجزائر اتباع المراحل التالية:

- أن تسعى جاهدة لتوفير المناخ المهني قبل الشروع في التطبيق، وتضع خطة محكمة لعملية التوافق؛
- أن تحاول تشخيص المعوقات التي تحد من تطبيق القيمة العادلة بدقة وتبحث لها عن حلول عملية؛

- أن تعيد النظر في التشريعات المنظمة والقوانين الصادرة ذات العلاقة كأن تجبر الشركات بالتقييم بنموذج القيمة العادلة، وتعطي الأولوية لهذا النموذج في معظم المعالجات المحاسبية وأن تجبر المصالح الضريبية بالاعتراف بهذا النموذج؛
- أن تسعى لتفعيل السوق المالي وبالتالي عليها أن تقدم تسهيلات لتحفيز الشركات للدخول في البورصة والتعامل بالأوراق المالية؛
- أن تقوم بتحديث البرامج التعليمية والنهوض بمستوى التعليم العالي بما يواكب المستجدات العالمية؛
- أن تحاول جلب خبراء مؤهلين من دول أجنبية ملمين بموضوع معايير الإبلاغ المالي الدولية ومن ثم تحليل هذه المعايير وأخذ ما يناسبها من إجراءات في البيئة المحلية بشكل تدريجي؛
- أن تعيد تكوين المهنيين (محاسبين ومراجعين) وتدريبهم بما يلائم المستجدات العالمية؛
- أن تخصص جهة مستقلة للتشريع المحاسبي مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وتعمل على التحضير لإصدار معايير محاسبية محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وأن تقوم بتحديث هذه المعايير بماينا سب المستجدات في المعايير الدولية.

المطلب الثاني: اقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة

من خلال ما تم عرضه سابقا (في المطلب الرابع للفصل الأول) تم التعرف على مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة، سواءا من ناحية القوانين والتشريعات أو ناحية ركود السوق المالي أو ناحية مهنة المحاسبة والمهنيين بالإضافة لوجود مشاكل متعلقة بالنموذج في حد ذاته، حاولنا استنتاج حلول عملية للحد من هذه المعوقات وتفعيل السوق المالي وعرض مختلف الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل تبني معايير الإبلاغ المالي وتفعيل السوق المالي والإفصاح والشفافية في الشركات؛

ومن خلال المطلب السابق توصلنا لمختلف الحلول الواجب على الحكومة الجزائرية الأخذ بها بناءا على تجربة الدول السباقة (المختارة لدراسة المقارنة) في تطبيق القيمة العادلة؛

بناءا على الحقائق السابقة، سنقوم في هذا المطلب باقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة.

الشكل رقم (03– 01)

إطار مقترح لتحضير البيئة المحلية للتوجه لاستخدام نموذج القيمة العادلة

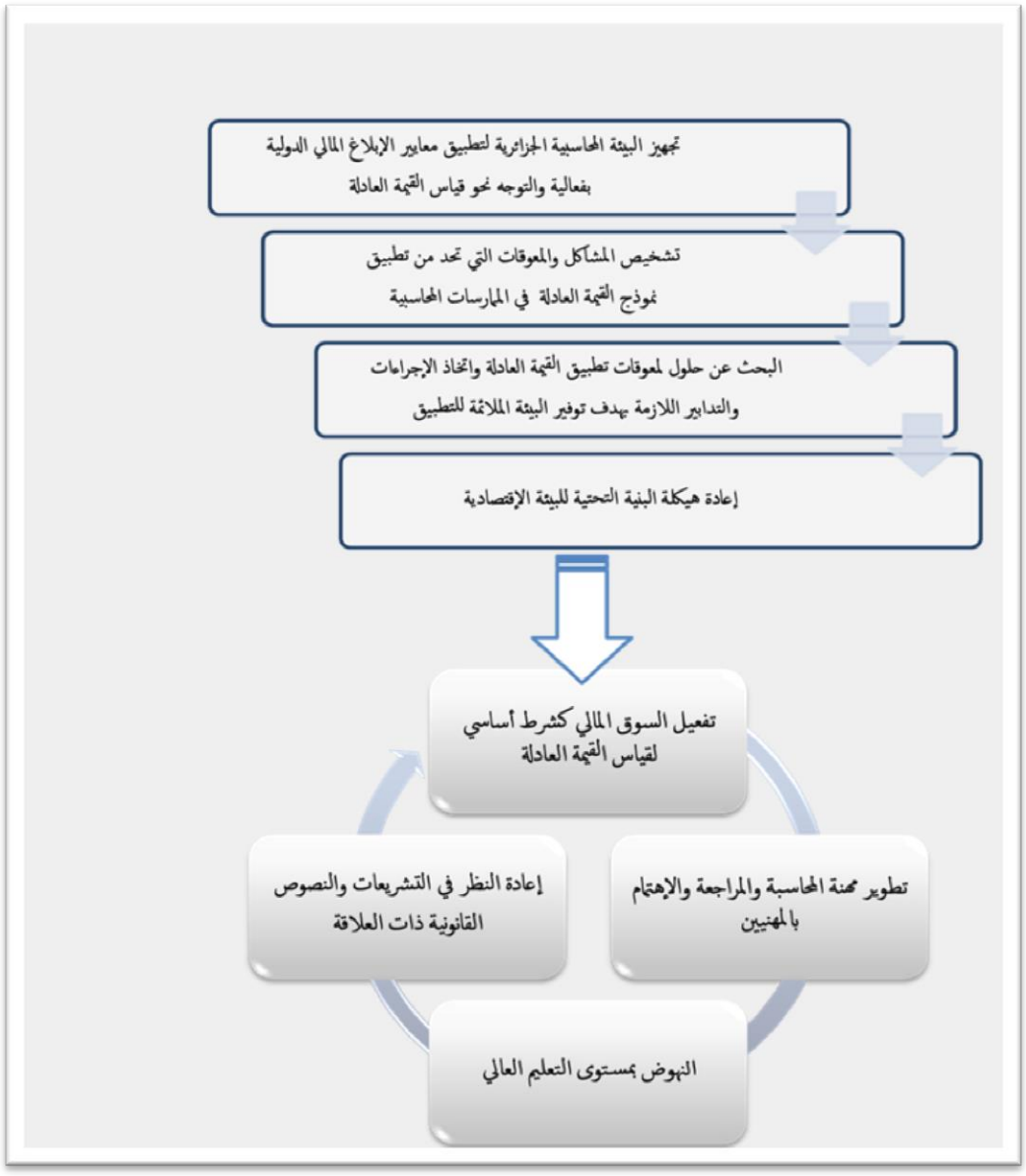

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الاطلاع على واقع تطبيق القيمة العادلة في بيئات محاسبية لدول نامية (مصر، الأردن، السعودية، الجزائر) وفي ظل التحديات المختلفة الجوانب المذكورة أعلاه توصلت دراسة المقارنة إلى:

- أنه يوجد تفاوت كبير في إجراءات تطبيق القيمة العادلة بين البيئة المحاسبية لهذه الدول والبيئة الجزائرية والدليل صدور تشريعات محاسبية وجبائية تنظم وتلزم شركات هذه الدول باستخدام قياس القيمة العادلة ،في حين نجد أن الجزائر لا تعطي لهذا النموذج أي اهتمام في ممارساتها المحاسبية والدليل أنها اعتبرت القيمة العادلة كأداة للمراجعة ولم تعطيه حقه من التشريعات أي لم تصدر أي نص قانوني يلزم تطبيقه أو ينظم العمل والتقييم بهذا النموذج وبالتالي فالبيئة المحاسبية مازالت غير ملائمة لاستخدام هذا النموذج؛
- كما نلاحظ ضعف مستوى أداء السوق المالي لهذه الدول (مصر، الأردن، السعودية) بالمستوى اللازم لتوفير معلومات دقيقة وحديثة تعكس القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة مثلا، وهذا ما يؤكد عدم ملائمة البيئة المحاسبية لهذه الدول بشكل كافي لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي من شأنه تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ، لكن جهود هذه الدول مازالت مستمرة لتوحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز دور السوق المالي في اقتصاداتها وبالتالي تفعيل القياس بالقيمة العادلة بالشكل المطلوب دوليا والدليل صدور معيار محاسبي محلي خاص بالقيمة العادلة في كل من مصر والسعودية وتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بقياس القيمة العادلة في الأردن، لكن البيئة المحاسبية الجزائرية مازالت لا تملك لحد الآن سوق مالي كمصدر لتقدير القيم العادلة لأصول وخصوم المؤسسة ولم تصدر معايير محاسبية محلية مقارنة بهذه الدول العربية سوى أنها طبقت نظام محاسبي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية أشار في بعض نصوصه للقيمة العادلة كأداة للمراجعة والتحيين إن أمكن ذلك، وهذا دليل على أن البيئة المحاسبية الجزائرية تميل لعدم الرغبة في التغيير والتأقلم مع القواعد الدولية الجديدة ؛
- كما يتضح أن كل دولة من الدول المختارة للدراسة اتخذت منهجية معينة في التوجه للمعايير المحاسبية الدولية بما فيها المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ولكل تجربة من تجارب هذه الدول العربية نقاط قوة ونقاط ضعف.

الخاتمة

لقي موضوع القياس بالقيمة العادلة اهتماما وجدلا كبيرين بين الباحثين و المهنيين في البيئة المحاسبية الدولية عموما والعربية خصوصا حول اعتماد أو عدم اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي يغطي عيوب القياس وفق التكلفة التاريخية، وهذا في ظل الأوضاع التضخمية التي تعيشها البيئة الاقتصادية، كما شكل موضوع قياس القيمة العادلة تحديا كبيرا بالنسبة للمهنيين خصوصا في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر لعدم توفر متطلبات ومقومات استخدام القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية كغياب السوق المالي النشط ولجوء المقيمين للتقديرات الشخصية وهذا ما جعل مستخدمي القوائم المالية يشككون في جودة المعلومة المالية.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكال المطروح حول مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق القيمة العادلة و أثر ذلك على جودة المعلومة لمالية، وقد انصب اهتمام الدراسة في تشخيص المشاكل و المعوقات التي تقف حائلا أمام التطبيق الفعال لنموذج القيمة العادلة في القياس والبحث عن حلول عملية لحل مشاكل القياس وتهيئة البيئة المحلية لتطبيق هذا النموذج، وفي إطار الإجابة عن الإشكال الرئيسي والأسئلة الفرعية ولاختبار صحة الفرضيات التي بنيت على أساسها الدراسة، ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصلين تطبيقيين، حاولنا من خلال الجانب النظري عرض الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة وتحليلها ومن ثم إسقاطها على الجانب التطبيقي، مستعينين في ذلك بأداة الاستبيان لعمل الدراسة الميدانية هذا بالنسبة للجانب الأول في الدراسة التطبيقية، أما في الجانب الثاني للدراسة التطبيقية فقد تناولنا دراسة تحليلية ومقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية لمجموعة دول مختارة (مصر، السعودية، الأردن) مع البيئة المحاسبية الجزائرية.

1 .نتائج اختبار الفرضيات

توصلت الباحثة لنتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- ✓ **بالنسبة للفرضية الأولى:** فقد تحققت من خلال تأكيد المستجوبين على أن الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، بغية تفعيل القياس المحاسبي وزيادة جودة المعلومة المالية، وتأييد الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي لأهمية التخلي عن أساس التكلفة التاريخية لقصوره في التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة في ظل تقلبات الأسعار وعدم ثبات القوة الشرائية للنقود

كما يؤكد المستجوبين حقيقة عدم استيعاب المهنيين لإجراءات قياس القيمة العادلة بالمستوى المطلوب.

- ✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** فقدتم التأكد من صحتها من منطلق أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن هناك معوقات كثيرة ـ معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات

متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات ـ تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية.

✓ تم التوصل إلى ترتيب هذه المعوقات حسب أهميتها بالنسبة للمستجوبين حيث تلقى المعوقات المتعلقة بالمهنيين أكبر نسبة قبول وتليها أهمية المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، وتليها المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات وأقل نسبة قبول نجدها في المعوقات المتعلقة بالمؤسسات.

- كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ($sig<0.05$) عكسية بين المتغير التابع (التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة) والمتغيرات المستقلة والممثلة في معوقات تطبيق نموذج القيمة العادلة (المعوقات المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) حيث كلما زادت حدة المعوقات تراجع التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة.
- هناك أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والمعوقات المتعلقة بالمؤسسات على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة بشكل منفرد.
- عدم وجود أثر معنوي للمعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات، والمعوقات المتعلقة بالسوق المالي على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة بشكل منفرد.
- وجود أثر معنوي للمعوقات (المتعلقة بالمهنيين، المتعلقة بالقوانين والتشريعات، المتعلقة بالسوق المالي، المتعلقة بالمؤسسات) على التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك عند دراسة تأثير هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة، لكن نلاحظ بروز الأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمؤسسات مقارنة بالأهمية المعنوية للمعوقات المتعلقة بالمهنيين والمعوقات المتعلقة بالقوانين المعوقات المتعلقة بالسوق المالي، أي أن التأثير يختلف من متغير لأخر وهذا حسب تحليل إجابات أفراد العينة .

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** فقد تم التحقق منها من منطلق أن نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

✓ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** فقد أظهرت دراسة المقارنة بأنه يوجد تفاوت كبير في إجراءات تطبيق قياس القيمة العادلة بين الجزائر ومجموعة الدول محل الدراسة (مصر، السعودية والأردن). وبالتالي تم قبول الفرضية.

2 . عرض نتائج الدراسة

بعد دراسة وتحليل الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي، توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج والاستنتاجات الدقيقة كما يلي:

- ✓ إن الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لتطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، رغبة في الارتقاء بجودة المعلومة المالية وإضفاء الشفافية على القوائم المالية، وتوحيد قراءتها على المستوى الدولي، وبالتالي تلبية احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- ✓ بالرغم من توجه الجزائر لتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي إلا أن العناصر الفاعلة في المجال المحاسبي (المهنيين) تميل لعدم الرغبة في التغيير والتأقلم مع المعايير والقواعد المحاسبية الجديدة، وهذا ما لمسناه من خلال طول المدة بين تبني النظام المحاسبي المالي والتأقلم معه أو محاولة تطبيقه في الواقع العملي ومثال على ذلك: قلة من الشركات الجزائرية من تقوم بالتقييم وفق نموذج القيمة العادلة ولبعض الأصول فقط. ونفسر ذلك بأن الحكومة الجزائرية فرضت هذا التوجه على المؤسسات والمهنيين دون أخذ رأيهم ودراسة إمكانياتهم وتجهيز البنية التحتية للبيئة الاقتصادية للتطبيق السليم لهذه المعايير.
- ✓ لا يمكن للممارسات المحاسبية في الجزائر أن تستفيد من المزايا التي يتميز بها نموذج القيمة العادلة على غيره من بدائل القياس، في حال غياب السوق المالي النشط كإطار مناسب لتقدير القيم العادلة ولجوء المهنيين للتقديرات الشخصية .
- ✓ إن التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لا يجب أن يكونا متنافستين وأن لا نختار بديل عن الآخر، فمن المستحيل قياس جميع بنود الميزانية بنموذج واحد، حيث أنه لا يمكن الاستغناء عن نموذج التكلفة التاريخية عند القياس الأولي (عملية اقتناء أصل أو تحمل التزام)،كما أنه يفترض استخدام نموذج القيمة العادلة أثناء القياس اللاحق لعملية الاقتناء (إعادة التقييم وفق القيمة الجارية)، وبالتالي من أجل تفادي عيوب كل نموذج لابد من استخدام القيمة العادلة كنموذج قياس مكمل للتكلفة التاريخية (اعتماد النموذج المختلط في الممارسات المحاسبية)، لكن وفق قوانين تلزم جميع القائمين على العمل المحاسبي وفي جميع الشركات على اتباع منهجية موحدة في القياس المحاسبي، والعمل على زيادة الافصاحات واستخدام كل نموذج في وقته لتحقيق مبدأ الثبات والاتساق في المعالجات المحاسبية.
- ✓ إن نموذج القيمة العادلة لا يمكن له أن يحقق إحدى الخصائص النوعية الرئيسية بكل فروعها –الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة– ،فتجده يحقق خاصية فرعية ولا يحقق أخرى مثلا خاصية الملائمة، حيث نجد أن

القيمة العادلة تحقق كل من الدور التنبئي والتأكيدي في حين لا تحقق التوقيت المناسب وبالتالي لا يمكن الجزم على أن هذا النموذج يوفر معلومة ملائمة بدرجة كبيرة إلا إذا توفر السوق النشط.

- ✓ إدراك المستجوبين لوجود معوقات كثيرة ومختلفة الأسباب تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل عن أسلوب التكلفة التاريخية، ومن أهم هذه المعوقات حسب نتائج الدراسة الميدانية :

- نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير الدولية، وعدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف استقطاب كفاءات بشرية أجنبية تتقن استخدام المعايير والتقييم بالقيمة العادلة،
- صعوبة تخلي المهنيين على أساس التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي، ، وعدم استيعابهم لإجراءات القياس بالقيمة العادلة وكذا التخوف من تحمل أعباء إضافية عند تطبيق نموذج القيمة العادلة؛
- عدم الاهتمام بنموذج القيمة العادلة ضمن النصوص القانونية وعدم إعطائها حقها في التشريعات بالشكل الكافي لتطبيقها كنموذج للقياس المحاسبي في الجزائر حيث اعتبرت كأداة للمراجعة والتحيين للتقييمات المستندة على أساس التكلفة التاريخية كقاعدة عامة.
- عدم وجود قوانين ملزمة بضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس و غياب القوانين المنظمة لعمل خبراء التقييم؛
- غياب السوق المالي النشط لكثير من الأصول واعتبار البورصة الجزائرية هيكل بلا روح وهذا ينجر عنه اللجوء للتقديرات الشخصية وتحيز القائمين على عملية القياس وإمكانية التلاعب بالدخل وتضليل مستخدمي القوائم المالية.
- تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة.

- ✓ بعد تحليل وتشخيص معوقات تطبيق القيمة العادلة وجدنا أنه يمكن تصنيفها إلى عدة أصناف ورتبت حسب أهميتها بالنسبة للمستجوبين كما يلي:

أولا: المعوقات المتعلقة بالمهنيين .

ثانيا: المعوقات المتعلقة بالسوق المالي.

ثالثا: المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات.

رابعا: المعوقات المتعلقة بالمؤسسات.

- ✓ كما تم التوصل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين مختلف المعوقات المذكورة (باعتبارها متغيرات مستقلة) وتطبيق القيمة العادلة، حيث كلما انخفضت حدة المعوقات كلما زاد التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية.
- ✓ أن صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليست في النموذج بحد ذاته، بقدر ما تكمن في البيئة المحاسبية التي سيطبق فيها هذا النموذج وكذا الشخص القائم على عملية التطبيق، ومنه فإن المعوقات المتعلقة بالبيئة المحاسبية تعتبر من أصعب التحديات وأكثرها تعقيدا وتفرعا وليس من السهولة مواجهتها ومعالجتها والتحكم فيها خصوصا على المدى القريب.
- ✓ تم التأكد من أن نجاح تطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في الممارسات المحاسبية الجزائرية مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك بصفة عامة، وبتفعيل دور أسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة، حيث يعتبر غياب السوق المالي النشط من أصعب التحديات، باعتباره أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة لمختلف أصول وخصوم المؤسسة، ومن الجدير بالذكر أن السوق المالي في الجزائر نشأ نتيجة قرار سياسي وبالتالي فرض نفسه على المؤسسات الجزائرية على عكس ما يحدث في الأسواق المالية المتطورة ، ونرجع أهم أسباب ركود السوق المالي الجزائري ما يلي:
  - المنافسة الغير شرعية للبورصة من طرف الدولة؛
  - عدم رغبة المؤسسات في طرح أسهمها في بورصة الجزائر لعدم توفر شروط الإدراج لأغلبيتها، والخوف من الشفافية لاعتبارات جبائية وكذا بسبب القوانين المجحفة والمعقدة والمطبقة على المستثمرين خصوصا الأجانب منهم كصعوبة حصولهم على تمويلات بنكية؛
  - تباطؤ إصدار القوانين التي تنظم عمل البورصة وتشجع التعاملات المالية وهذا ما ينجر عنه نقص ثقافة الاستثمار في السوق المالي ؛
  - ثقافة المواطن الجزائري المستوحاة من التعاليم الإسلامية والتي تمنعه من التعامل ببعض الاوراق المالية الربوية
  - عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في البورصة.
- ✓ من خلال دراسة المقارنة اتضح لنا أن كل دولة من الدول المختارة للدراسة (مصر، السعودية، الأردن) اتخذت منهجية معينة في التوجه للمعايير المحاسبية الدولية واستخدام نموذج القيمة العادلة في ممارساتها المحاسبية، ولكل تجربة نقاط قوة ونقاط ضعف؛

- ✓ كما تبين لنا وجود تفاوت كبير في إجراءات تطبيق قياس القيمة العادلة واستيعاب هذا المفهوم في الممارسات المحاسبية بين الجزائر وهذه الدول، والدليل صدور تشريعات تنظم وتلزم شركات هذه الدول باستخدام قياس القيمة العادلة، بينما الجزائر أشارت لهذا النموذج كأداة لإعادة التقييم والمراجعة باختصار ضمن نظامها المحاسبي؛
- ✓ بالرغم من صدور معيار محاسبي محلي خاص بالقيمة العادلة في كل من مصر والسعودية وتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بقياس القيمة العادلة في الأردن،إلى أن هناك ضعف في مستوى أداء السوق المالي لهذه الدول بالمستوى اللازم لتوفير معلومات دقيقة وحديثة تعكس القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة مثلا، وهذا ما يؤكد عدم جاهزية البيئة المحاسبية لهذه الدول بشكل كافي لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي من شأنه تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وهذا مقارنة بالمستوى الدولي ؛
- ✓ إن البيئة الجزائرية مازلت غير مستعدة ومن جميع المجالات لتطبيق هذا النموذج المحاسبي ومسايرة المستجدات العالمية.

3 التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها في الدراسة، نرى أنه من الضروري تقديم بعض التوصيات كالتالي:

- ✓ من أجل تطبيق نموذج القياس بالقيمة العادلة بشكل سليم وفعال لابد على الحكومة الجزائرية أن تضع خطة محكمة تهدف لتبني معايير القيمة العادلة بعد أن تضمن التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ولو جزئيا، وأن تحدد تاريخ معين لسريان وإنجاز أهداف هذه الخطة ويتم تطبيقها بشكل تدريجي؛
- ✓ من الضروري أن تأخذ الجهات النظامية رأي القائمين على العمل المحاسبي والمعنيين حول أهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة والمعوقات التي من الممكن أن تعترضهم كمهنيين.
- ✓ لابد من محاولة تشخيص الصعوبات التي تقف حائلا دون تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بما فيها المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة (تجاوز هالة اللفظ إلى عمق التطبيق) والتصدي لهذه المعايير وتطبيقها على أرض الواقع تدريجيا للتمكن من تحضير البيئة الملائمة وإدخال المفاهيم و القواعد الجديدة و السعي للبحث عن حلول عملية التي تمس صميم الإشكال الرئيسي ألا وهو ركود السوق المالي.
- ✓ تحضير البنية التحتية للبيئة الاقتصادية المحلية وهذا بالاستفادة من تجارب الدول التي قامت بإجراءات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية(معايير القيمة العادلة)، ودراسة إمكانية استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي .
- ✓ الأخذ بالقيمة العادلة كنموذج قياس مكمل للتكلفة التاريخية (النموذج المختلط) وليس كنموذج بديل للمحافظة على موثوقية المعلومة التي يوفرها مبدأ التكلفة التاريخية والابتعاد عن التحيز في القوائم المالية.

- ✓ إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقضي الاهتمام بتطوير وتأهيل الممارسين للمحاسبة والإطارات والمختصين في المجال وخاصة معدي التقارير المالية والعمل على تدريبهم على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي والتقييم باستخدام القيمة الجارية، وذلك إما بابتعاثهم لدول أجنبية ملمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لتكوينهم في المجال أو استقطاب كفاءات وخبرات أجنبية من محاسبين ومدققين مؤهلة ،لنقل خبرتها للمهنيين المحلين وبالتالي تطوير المستوى المهني.
- ✓ توعية المهنيين بأهمية التوجه للمعايير الدولية وفوائد تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية، وإقناعهم بالتخلي عن الأفكار الراسخة في أذهانهم والمتعلقة بأساليب المحاسبة التقليدية، وضرورة العمل بمبادئ الإفصاح والشفافية.
- ✓ تشجيع المهنيين على الالتزام والتحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها للتمكن من قياس القيمة العادلة بموضوعية وشفافية.
- ✓ الاهتمام بمهنة محافظي الحسابات والمدققين وتطويرها بما يناسب المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال، باعتبارهم مسؤولين على صحة وسلامة القوائم المالية وعليه لابد من إلزامهم بالتكوين في مجال مراجعة قياسات القيمة العادلة.
- ✓ مد جسور التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية حتى يتسنى للأكاديميين الاطلاع على الواقع العملي وتنمية البحث العملي ونقل معارفهم الأكاديمية للمؤسسات بخصوص تقنيات تطبيق المعايير في الممارسات المحاسبية وإجراءات تقدير القيمة العادلة.
- ✓ تحديث البرامج التعليمية لمؤسسات التعليم العالي بما يواكب المستجدات الحاصلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- ✓ العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة ضمن النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي، وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها.
- ✓ إعادة النظر في التشريعات المنظمة والقوانين الصادرة ذات العلاقة كأن تعطي الأولوية لهذا النموذج في معظم المعالجات المحاسبية إجبار المؤسسات(المسعرة فبي البورصة) قانونيا على محاولة تقييم أصولها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن قيم تقريبية لتحديدها في القوائم التكميلية.
- ✓ ضرورة سن تشريعات ضريبية تجبر المصالح الضريبية على الاعتراف بقياس القيمة العادلة وما ينجر عنه من نواقص وفوائض القيم، بالإضافة إلى ذلك تقديم حوافز ضريبية لجذب المستمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم على التعامل بالأوراق المالية.

- ✓ أن تسعى الحكومة لتفعيل السوق المالي وهذا بتوعية وإقناع المستثمرين(الشركات) بضرورة الاستثمار في السوق المالي،ومنح امتيازات وتسهيلات لاستمالة المتعاملين الاقتصاديين مثلا كالامتناع عن تمويل مشاريع الشركات الكبرى مستقبلا عن طريق البنوك..
- ✓ على الحكومة أن تسعى لخلق أسواق مالية منظمة لمختلف الاستثمارات، كسوق العقارات.
- ✓ أن تخصص جهة مستقلة للتشريع المحاسبي مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وتعمل على التحضير لإصدار معايير محاسبية محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وأن تقوم بتحديث هذه المعايير بما بناسب المستجدات في المعايير الدولية.

4 آفاق الدراسة

بالرغم من محاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع،إلا أن هناك بعض النقاط المهمة لم يتم التطرق إليه، نرى أنه من الممكن أن تكون محور إشكاليات بحوث مستقبلة منها:

- ✓ أهمية تفعيل السوق المالي في تطبيق قياس القيمة العادلة .
- ✓ تكييف التشريعات الجزائرية مع تبني إجراءات القياس بالقيمة العادلة.
- ✓ دور استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات.
- ✓ مراجعة وتدقيق قياسات القيمة العادلة.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم بختي، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة IMRAD**، الطبعة الرابعة 1998-2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر، ط1، 2007.
3. طارق عبد العالي حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة–المحاسبة عن القيمة العادلة–**، الدار الجامعية 2003.
4. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
5. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم، **المحاسبة الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2002.
6. محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008.
7. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للنشر، ط1 2005.
8. محمد مطر وآخرون، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، دار وائل للنشر، الطبعة 2، 2008.

مذكرات الماجستير والدكتوراه

1. اسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة –دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول**–أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016

2. أكرم يحيى علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.
3. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.

4. جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.

5. حامدي علي، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة)**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011.

6. حديدي ادم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية)**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 03، أفريل 2015.

7. حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية– متطلبات التوافق والتطبيق**–، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2013.

8. خمقاني بدر الزمان، **فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012.

9. روان مازن الضلاعين الجوازنة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي (دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط ،2014.

10. شالور وسام، **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

11. عبد العزيز عبد الله عواقله، **مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمعالجة بديلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**، مذكرة ماجستير غ م تخصص محاسبة، جامعة اليرموك الاردن، 2012.

12. عماد حسني محمد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية" دراسة تطبيقية "**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2005.

13. فارس بن ايدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية(دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، نوفمبر 2015 .

14. مسعود بوخالفي، **أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، جوان 2013.

15. مولاتي عبد الباسط، **دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر–دراسة تحليلية و إستشرافية–** ، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، 2015.

16. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/ 2009.

17. يامن خليل الزغبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأرنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك الأردن،2005.

18. يوسف أرشيد حبيب العازمي، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

المجلات

1. ابراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مقال في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة – العدد الخامس والعشرون.

2. اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعوم، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 30، 2012.

3. بكيحل عبد القادر،كتوش عاشور، **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا وصعوبات التطبيق– دراسة حالة الجزائر–** ، مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد 15، جانفي 2016 .

4. جاوحدو رضا، **حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المحاسبة "حالة الجزائر"**، مقالة في مجلة التواصل، عدد 20 ديسمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة.

5. حازم الخطيب وظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الاردنية، 2004.

6. خالد الجعارات ومحمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية-العدد(34)، 2013.

7. خالد جمال الجعارات، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإتصادية الجامعة، العدد 33، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

8. رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد (2)، جامعة كفر الشيخ الإسكندرية يوليو 2009.

9. زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات-العراق-)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75 2009.

10. سامي محمد أحمد غنيمي، **محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة ـ دراسة نظرية اختبارية** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ـ جامعة بنها العدد الأول ـ المجلد الثاني ـ يناير 2012.

11. ظاهر شاهر القشي، **واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد السادس، جامعة الشهيد حمى الأخضر الوادي، جوان2014.

12. على محمد ثجيل المعموري، **محاسبة القيمة العادلة كشريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 16، 2008، اطلع عليها عبر الموقع الإلكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52418

13. كريمة على كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية الأردن، السنة 34 العدد 90، 2011.

14. مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2006.

15. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة**، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2009.

الملتقيات والبحوث العلمية

1. إبراهيم محمد بركات، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي–حالة الأردن** –، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع بعنوان: إدارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-2004/4/28.
2. أحمد بكاي وآخرون، **القياس المحاسبي ما بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات 25/24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارية جامعة ورقلة، 25/24 نوفمبر 2014.
3. ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة –دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية –** مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، 25/24 نوفمبر 2014.
4. حدة فروحات، أسامة عمامرة، **القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي– عرض تحليلي لتجربة دولة الصين –** الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر 2014.
5. حماده المعصراوي، **تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015**، مقال منشور بتاريخ 21 يوليو 2015 على الموقع الإلكتروني:
http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2015/07/2015.html

6. سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي– العوائق والرهانات**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية – IAS IFRS يومي13 /14 جانفي 2013.

7. شاهر فلاح العرود، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية**، مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية–التحديات والفرص–، المملكة العربية السعودية، ماي 2012.

8. شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، **مقترح للتوفيق بين الممارسات المحاسبية العربية**، بحث في المؤتمر السنوي الرابع حول" توفيق بيئات عمل منظمات الأعمال أداة التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، سبتمبر 2004م منشور في الموقع: http://dr-shawkycenter.blogspot.com/2008/05/3_15.html اطلع عليه 20 /2016/06 (h3914)

9. صبايحي نوال، **أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، نوفمبر 2013.

10. عفاف إسحاق أبو زر، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول بإستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية**، بحث مقدم في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البتراء الأردن،2008.

11. ماهر موسى درغام وتامر بسام الاغا، **العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين)**، المؤتمر العملي الدولي التاسع حول الوضع الإقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية غزة.

12. مصطفي راشد العبادي، **مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية–دراسة تحليلية مقارنة**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود الرياض، 18 مايو 2010.

13. منى كامل، صفاء احمد العاني، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح بغداد –جمهورية العراق 16 –17 أفريل 2014.

14. مؤيد راضي خنفر، أحمد حلمي جمعة، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة، دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، مداخلة في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، عمان 2006.

15. هواري المعراج وحديدي أدم، **إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS)) ومعايير المراجعة (isa)، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر 2011.

16. هوام جمعة، حديدي أدم، **أثر امكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: «النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي» أيام:11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول.

17. ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية –إطار مقترح–**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الاعمال بجامعة الملك سعود، 19/18 مايو 2010

القوانين والتعليمات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الملحق رقم 3 " معجم تعاريف التقنية المحاسبية " الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009.

2. قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 **بتعديل معايير المحاسبة المصرية** من الموقع:
https://plus.google.com/101003682472441027787/posts/dfRsPwQ7tSB

3. قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 بشأن **معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم**، وزارة الصناعة والثروة المعدنية–الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية–الطبعة 4، 1999 منشور في الموقع:
http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:92701

أخرى

1. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **إستفسار حول استخدام خيار "التكلفة المفترضة–deemed cost" عند التحول إلى المعايير الدولية**، مقال اطلع عليه عبر الموقع: http://www.socpa.org.sa/test/29.aspx
2. الهيئة العامة للرقابة المالية، **معايير المحاسبة المصرية**، مقال منشور في الموقع التالي: https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/efsa_account.htm (1628).
3. بن موهوب يزيد، **البورصة الجزائرية ضحيّة الاستعمار الفرنسي!**، لقاء صحفي مع المدير العام لبورصة الجزائر، يومية الصوت الأخر، 2016/04/03، أطلع عليه من الموقع:
http://www.assawt.net/2016/04/مدير–عام–بورصة–الجزائر–.
4. **بورصة الجزائر تفتح شبابيك لها على مستوى البنوك**، مقال منشور في بوابة الشروق بتاريخ 2014/02/24 ، أطلع عليه من الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202434.html
5. حفيظ صواليلي، **الفساد يرعب المستثمرين الأجانب في الجزائر (المنتدى الإقتصادي العالمي)**، مقال منشور في جريدة الخبر يوم 2015/5/4 ، أطلع عليه من الموقع:
http://www.elkhabar.com/press/article/14936/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%B1%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/
6. قدي عبد المجيد، **المبالغ المتداولة في السّوق الموازية تعكس الوضع البئيس**، حوار مع الصحفية سامية بهيج، مقال نشر في الحوار يوم 03 -03 – 2009، أطلع عليه من الموقع:
djazairess.com/elhiwar/10962
7. محمد المعتز، **استخدامات معيار القيمة العادلة**، مقال منشور في الموقع:
https://5mohasba.com/2015/06/24

8. نايف بن عبدالرحمن إدريس، **قياس القيمة العادلة – هل نحن مستعدون؟**، مقال في صحيفة مال الإقتصادية، نوفمبر 2015، أطلع عليه عبر الموقع: http://www.maaal.com/archives/86208

9. نبيل جمعة، **بورصة الجزائر منذ 20 سنة ...أداء متعثر في بناية تعيسة**، برنامج ضيف الاقتصاد في قناة النهار الإخبارية، تم بثه يوم 2016/01/29 (30: 18).

10. نعيم سابا الخوري، **القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، محاضرة في المركز الثقافي العربي في دمشق،2007، اطلع عليه عبر الموقع:
www.kantakji.com/media/3022/kema.doc

11. **هل نحن جاهزون ل 2017**، مقال في صحيفة مال الإقتصادية، 4 مارس 2014، اطلع عليها عبر الموقع http://www.maaal.com/archives/2329

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

1. Ali Mezghani, Ahmed Ellouze **,Gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financière**, "comptabilité et environnement", May 2007, France. pp.CD-Rom, 2007,〈halshs-00544934〉.
2. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , **Objectives of Financial Statements,** Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements , NewYork October 1973.
3. Céline Michaïlesco, Q**ualité De L'information Comptable**, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, halshs-00540571, version 01,27 nov2010.
4. Financial Accounting Standard Board,**"Qualitative characteristics of accounting Information"**, SFAC No 2 May.1980,p 13 Available at: http: www.fasb.org.
5. Gilbert Gélard , **Cadre Conceptuel De L'IASB : Trouver Un Equilibre Entre Les Caractéristiques Qualitatives** , R.F.C N° 412 Juillet-Aout 2008.
6. Ian P.N. Hague et Diana W. Willis, **Que choisir , coût historique ou juste valeur?**, camagazine/ janvier-février 1999.
7. IAS 39 — Financial Instruments: Recognition and Measurement https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39.
8. **IFRS 13**- DELOITTE, IFRS in focus, IASB issues news, standard on fair value measurement and disclosure. **May 2011** https://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrs-in-focus/2011/ifrs-13/at_download/file/1105ifrs13.pdf

9. Jacques Richard Et d'autres ,**Comptabilité Financière - Normes IFRS Versus Normes Françaises-** 9e édition , Dunod - Management Sup ; Comptabilite, Controle De Gestion 2011.
10. Jean - François CASTA, **La comptabilité en « juste valeur » permet – elle une meilleure représentation de l'entreprise ?** , Revue d'économie financière, Association d'économie financière 2003, 2 (71), pp.17-31, Centre de recherche sur la gestion, université paris dauphine. Available at: http://www.cereg.dauphine.fr.

11. Joachim Gassen , Kristina Schwedler ,**Attitudes towards Fair Value and Other Measurement Concepts: An Evaluation of their Decision-usefulness** , (SURVEY: The View of European Professional Investors and their Advisors) Available at: https://www.drsc.de/app/uploads/2017/03/080410_FairValue-Studie.pdf.
12. Marc Becquart, **Comptabilité. Les doutes des banques internationales sur le projet IASB de généraliser la juste valeur**, Article N° 702, Revue Banque, Mai2008.
13. Metka Duhovnik, **The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia** " , Journal of economics and business vol.x- 2007,no2 . Available at: https://www.u-picardie.fr/eastwest/fichiers/art63.pdf.
14. Michael Izza, Chief Executive, **The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAWE), Introduction to accounting** ,Accounting Study Manual ,2016 .
15. ·Robert Obert .**Genese du concept de la juste valeur dans les normes comptables.** R.F.C. 428 Janvier 2010, Avalable at: http://www.focusifrs.com/content/view/full/5024.
16. Robert Obert, **Pratique des normes IFRS -Normes IFRS et US GAAP-** 5e édition, finance/gestion comptabilité .Fonctins de l'eentreprise, Dunod 2013.
17. Sana Taboubi, **l'information financière à la juste valeur risques et enjeux de la révolution : le cas tunisien**, mémoire réalisée en vue de l'obtention du master professionnel en gestion et audit des risques, école supérieur des sciences économiques et commerciales de Tunis 2006/ 2007. Available at: http://www.memoireonline.com/09/08/1538/.
18. Seungmin Chee ,**The Information Content of Commercial Banks' Fair Value Disclosures of Loans under SFAS No. 107**, University of

California, at Berkeley, Job market paper, January, 2011, Available at : SSRN: https://ssrn.com/abstract=2158499 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2158499.

19. Stéphane Lefranq, **Juste valeur ou valeur injuste: Le débat sur l'évaluation des instruments de Marché**, The certified accountant 75 1st Quarter 2009 _ Issuse #37 .
20. Stephen H. Penman ,**Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?** ,Accounting and Business Research, 37:sup1. ,(2007) ; DOI: 10.1080/00014788.2007.9730083 (cerist on :04 April 2014, at 23:31).
21. Tan, Taplin, Tower and all, **Fair value accounting for financial instruments: Australian versus Singaporean preparer perspective**. Paper Submission for the Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference, Alice Springs, Australia, July 4 - 6 2004 Available at : https://cluteinstitute.com/ojs/index.php/IBER/article/download/3644/3689
22. Valuation Group SPA Capital Advisors Limited, **IFRS in India, Migrating to Fair Value concept** , Consultez le site Web de : www.spacapital.com/News/IFRS_Valuation.pdf
23. Vera palea, **Fair value accounting and its usefulness to financial statement users**, Research papers authored by members and guests of The Department of Economics and Statistics "Cognetti de Martiis". Available at : http://dx.doi.org/10.1108/JFRA-04-2013-0021.
24. Yves Bernheim, Lionel Escaffre , mazars & guerard , **Evaluation a la juste valeur :un nouveau modele comptable ?** , Manuscrit auteur publié dans "Comptabilité Contrôle Audit (1999) 25-45" , version 1 - 9 Jan 2013.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الجامعة	طريقة الاتصال
دادن عبد الغني	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقابلة شخصية
عبد اللاوي مفيد	جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي	مقابلة شخصية
ضيف الله محمد الهادي	جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي	مقابلة شخصية
بكاري بالخير	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	عبر البريد الإلكتروني Bbekkari@yahoo.fr
بن خليفة بالقاسم	جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي	عبر البريد الإلكتروني B.BELGACEM39@GMAIL.COM
خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط	عبر البريد الإلكتروني khaledjaarat@yahoo.com
بالرقي التجاني	جامعة فرحات عباس سطيف	عبر البريد الإلكتروني berregui@hotmail.com
سبتي إسماعيل	جامعة المسيلة	عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الملحق رقم 02 إستمارة الإستبيان باللغة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نظرا لخبرتكم العلمية والعملية (أنتم أصحاب الاختصاص من أكاديميين و مهنيين) فإنه يشرفني ان أضع بين أيديكم هذا الاستبيان للإجابة عليه والذي يعالج موضوع **واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية (دراسة ميدانية)** وذلك في إطار التحضير للحصول على شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية.

مع العلم أن حرصكم على تقديم إجاباتكم على الأسئلة المطروحة بكل عناية و مصداقية من شأنه أن يساعد بشكل فعال في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، وإثراء موضوع الدراسة و ليكن في علمكم أن إجاباتكم سوف تستغل في جانب علمي بحت و ستحظى بالسرية التامة.

كما إننا نعلمكم في حالة ما إذا واجهتكم أية مشكلة أو لديكم استفسار فيمكنكم مراسلتي على البريد الإلكتروني:
bahiadhia1989@gmail.com

من إعداد الباحثة: باهية زعيم **تحت إشراف أ.د: عبد الغني دادن**

ملاحظة : يرجى وضع علامة (X) عند الإجابة التي ترونها مناسبة

الجزء الأول : البيانات الشخصية

1) **التخصص العلمي** : محاسبة ☐ مالية ☐ مراجعة أو تدقيق ☐

أخرى ☐ أذكرها :.....

2) **الوظيفة:** محاسب ☐ خبير حسابات ☐ محافظ حسابات ☐

مسير أو☐ير مالي أستاذ جامعي☐ طالب جامعي (دراسات عليا) ☐

أخرى ☐ أذكرها:.....

3) **القطاع:** عام ☐ خاص ☐ مختلط ☐

المؤسسة (إن أمكن) .....

4) **المستوى العلمي أو الشهادة المحضر لها** : ليسانس☐ ماستر أو ماجستير☐ ☐

دكتوراه ☐

خريج معهد أو ما يعادل أخرى ☐ أذكرها : .....

5) **سنوات الخبرة** : أقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات وأقل من 10 سنوات ☐

10 سنوات وأقل من 15 سنة ☐ أكثر من15 سنة ☐

6) الولاية (المقر: المهني أو الأكاديمي): .....

الجزء الثاني :أسئلة الاستبيان

المحور الأول : التوجه لتطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	إن الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي يساهم في توفير معلومة مالية تلبي إحتياجات مختلف مستخدميها.					
2.	إن الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي لإحتساب دخل غير حقيقي في ظل عدم ثبات القدرة الشرائية للنقود.					
3.	جاء في النظام المحاسبي المالي بدائل قياس ومبادئ جديدة تساهم في إضفاء الجودة والشفافية على القوائم المالية.					
4.	يعتبر التوجه نحو إعتماد القيمة العادلة كخطوة إجبارية لمسايرة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.					
5.	يوجد تأييدكبير وإستعداد لدى جميع المهنيين في البيئة المحاسبية في الجزائر لاعتماد القيمة العادلة لإدراكهم لتأثيرها الإيجابي على المعلومة المالية .					
6.	توفر القيمة العادلة معلومة أكثر ملائمة لمستخدميها من مختلف أدوات القياس لإتخاذ القرارات الرشيدة.					
7.	إن المعلومات المستندة على القيمة العادلة تعبر عن الواقع وتساعد على التنبؤ بالمستقبل (قيمة تنبؤية).					
8.	تعدد مداخل وأساليب قياس القيمة العادلة يزيد من تعقد القوائم المالية ويؤدي إلى عرض قيم متباينة وتفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة .					
9.	يعتبر السعر المحدد في سوق نشطة أفضل مقياس للقيمة العادلة لأنه يعكس كافة العوامل المؤثرة في السوق.					

10.	القيمة العادلة تستجيب لإحتياجات المستثمرين في السوق المالي وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية للمؤسسة لتقييم أدائها ومركزها المالي .					
11.	في حالة اختارت المؤسسة إعادة تقييم أصولهابالقيمة العادلة فإن العملية لابد أن تتم بإنتظامية وتسجل الفارق في الأموال الخاصة .					
12.	المعلومة المعدة وفق القيمة العادلة تفقد موثوقيتها ويصعب التحقق منها لاعتمادها على التقديرات الشخصية، مقارنة بالمعلومة المعدة وفق التكلفة التاريخية .					
13.	تقوم المؤسسات الجزائرية بإعادة تقييم أصولها ومراجعتها (وفق ما جاء به SCF) متى تمكنت من ذلك (في حالة توفر أسعار سوقية لبعض أصولها)					

المحور الثاني :معوقات تطبيق القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية الجزائرية

	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	صعوبة تخلي المهنيين على أساس التكلفة التاريخية لسهولة إستخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي .					
2.	نقص الوعي لدى المهنيين لتبني هذا المفهوم (القيمة العادلة) و التخوف من إرتفاع تكاليفه.					
3.	عدم وجود قوانين ملزمة بضرورة استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس و غياب القوانين المنظمة لعمل خبراء التقييم.					
4.	في ظل عدم وجود أسواق مالية نشطة فإن الإعتماد على قيم عادلة افتراضية يضلل مستخدمي المعلومة المالية ويخفض من جودتها ويفقدها مصداقيتها .					
5.	تعارض مفهوم القيمة العادلة مع أهم المبادئ والمفاهيم الراسخة في ذهن المهنيين كالحيطة والحذر، التكلفة التاريخية.					

6.	استخدام تقديرات في الحصول على قيمة عادلة يساعد في إمكانية التلاعب بالدخل في ظل غياب سوق مالي نشط.					
7.	نقص الكوادر المهنية والخبراء الذين يتقنون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .					
8.	عدم إعطاء القيمة العادلة حقها في التشريعات والنصوص القانونية الجزائرية و التأخر في إصدار النصوص المفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها، وإعتبارها كأداة للمراجعة والتحيين فقط.					
9.	غياب الحوكمة في المؤسسات ونقص الشفافية والإفصاح.					
10.	تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة .					
11.	عدم وجود استعداد من قبل المؤسسات لتحمل تكاليف إستقطاب كفاءات بشرية تتقن تطبيق المعايير والتقييم بالقيمة العادلة.					
12.	غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة في البيئة الجزائرية سواء بالنسبة لأصحاب العمل أو المسيرين وغيرهم من المهنيين.					
13.	عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة مما يسبب في ركود السوق المالي وعدم فاعلية البنوك الجزائرية فيها.					

المحور الثالث: متطلبات وشروط اعتماد القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية والحلول المقترحة لإصلاحها.

	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	إعداد معايير محاسبية محلية مستمدة من واقع البيئة الجزائرية وتنسيقها مع المنظمات المهنية العالمية لمواكبة التطورات الدولية، ومحاولة الإستفادة من تجارب دول سباقة في تطبيق القيمة العادلة.					
2.	تدريب وتأهيل العنصر البشري على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتقييم بإستخدام القيمة العادلة.					

3.	الأخذ بالقيمة العادلة كنموذج قياس مكمل للتكلفة التاريخية (النموذج المختلط).					
4.	توعية وإقناع المهنيين بضرورة نشر معلومة صادقة وملائمة وحديثة والعمل بمبادئ الإفصاح والشفافية.					
5.	تشجيع المهنيين على الإلتزام والتحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة وأخذ التدابير اللازمة لحمايتها.					
6.	توعية المستثمرين بضرورة الاستثمار في السوق المالي ومنحهم إمتيازات وتسهيلات لذلك.					
7.	العمل على توفير قواعد محددة ومضبوطة لقياس القيمة العادلة وإلزام المؤسسات والمقيمين على إتباعها.					
8.	إجبار المؤسسات (المسعرة في البورصة) على محاولة تقييم أصولها بالقيمة العادلة أوالإفصاح عن قيم تقريبية لتحديدها في القوائم التكميلية.					
9.	ضرورة تعديل القوانين الجبائية بما يتناسب مع القياس وفق القيمة العادلة .					

وفي الأخير نشكر لكم حسن تعاونكم ومساعدتكم ودمتم في خدمة العلم

الملحق رقم 03 إستمارة الإستبيان باللغة الفرنسية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Kasdi Merbah - Ouargla-

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

Que la Paix, la Miséricorde et la Bénédiction de DIEU soient sur vous.

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat (LMD) en sciences commerciales, spécialisation en études comptables et fiscales et compte tenu de votre expérience scientifique et pratique, j'ai l'honneur de mettre ce questionnaire entre vos mains (vous, académiques et professionnels) pour répondre aux questions qui porte sur «la réalité et les obstacles à l'application de la juste valeur dans l'environnement comptable algérien».

Néanmoins, nous attirons votre attention sur le fait que votre intérêt à fournir vos réponses aux questions soulevées avec toute la diligence raisonnable et la crédibilité nécessaires aidera à atteindre efficacement les objectifs de cette recherche et à enrichir le sujet de l'étude.

De plus, vos réponses seront utilisées purement dans la recherche scientifique et seront strictement confidentielles.

Nous vous informons également que si vous avez un problème ou avez une question, vous pouvez me contacter à l'adresse e-mail: **bahiadhia1989@gmail.com**.

Présente par :

Zaiem Bahia

Sous la direction de :

Dr. Dadene Abdul Ghani

Partie I: donées personnelles

1- Spécialité : comptabilité ☐ Finance ☐ vérification ☐
d'autres ☐ mentionner …….. ☐

2- Profession : comptable ☐ Expert-comptable ☐ commissaire au compte ☐
Gestionnaire ou directeur financier ☐ Professeur ☐
Etudiant (Études supérieures) ☐ d'autres ☐ mentionner : …….

3- Secteur : public ☐ privé ☐ mixte ☐
Nom de l'établissement (Si possible)……

4- Niveau d'études ou certificat obtenu : Licence ☐ Master ou Magister ☐
Doctorat ☐ Certificat d'un institut ou équivalent ☐ d'autres
mentionner : ……..

5- Années d'expérience : Moins de 5 ans ☐ 5 - 10 ans ☐
10- 15 ans ☐ 15 ans et plus ☐

6- Wilaya (siège : académique ou professionnel)
…….

Partie ii: questions du questionnaire

Premier axe : l'utilisation de la juste valeur dans le modele de la mesure comptable et son impact sur la qualite de l'information financiere

Texte	plutôt d'accord	tout à fait d'accord	plutôt pas d'accord	Pas du tout d'accord	Sans option
La dépendance à l'égard du coût historique comme une mesure comptable contribue à la fourniture d'informations financières pour répondre aux besoins des différents utilisateurs.					
La dépendance à l'égard du coût historique conduit au calcul du revenu irréaliste compte tenu de l'instabilité du pouvoir d'achat monétaire.					
Le système de comptabilité financière introduit de nouveaux principes et des alternatives de mesure qui contribuent à la qualité et à la transparence des états financiers.					
L'adoption de la juste valeur est considérée comme une étape obligatoire afin de se conformer aux normes comptables internationales.					
Il existe un soutien et une volonté considérables de tous les professionnels dans l'environnement comptable en Algérie pour l'adoption de la juste valeur en raison de leur prise de conscience de l'impact positif de celui-ci sur l'information financière.					
La juste valeur fournit des informations plus pertinentes à ses utilisateurs que tout autre outil de mesure pour prendre des décisions judicieuses.					
L'information fondée sur la juste valeur reflète la réalité et contribue à prédire l'avenir (valeur prédictive).					
La multiplicité des approches et des méthodes de mesure de la juste valeur augmente la complexité des états financiers et conduit à la présentation de différentes valeurs, ce qui rend les états financiers incomparables.					
Le prix imposé sur le marché actif est la meilleure mesure de la juste valeur car il reflète tous les facteurs qui influent sur le marché.					
La juste valeur répond aux besoins des investisseurs sur le marché financier et leur permet de configurer une vision plus réaliste de l'institution pour évaluer sa performance et sa situation financière.					
Si l'établissement choisit de réévaluer ses actifs par la juste valeur, l'opération doit être effectuée régulièrement et la différence dans les fonds spéciaux doit être enregistrée.					
Les informations préparées selon la juste valeur perdent leur fiabilité et sont difficiles à vérifier en raison de leur dépendance à l'égard des estimations personnelles, par rapport à l'information des coûts					

historiques.					
Les institutions algériennes réévaluent leurs actifs et les examinent (comme indiqué par le SCF) chaque fois qu'ils peuvent (Si les prix du marché sont disponibles pour certains de ses actifs).					

Deuxième axe : Les obstacles à l'adoption de la juste valeur dans les pratiques comptables algériens

Texte	plutôt d'accord	tout à fait d'accord	plutôt pas d'accord	Pas du tout d'accord	Sans option
La difficulté des professionnels est d'abandonner la base du coût historique en raison de sa facilité d'utilisation et habituation dans la mesure comptable.					
Le manque de sensibilisation chez les professionnels pour adopter la notion de la juste valeur et la crainte de la hausse des coûts.					
Le manque de lois exigeant l'utilisation du modèle de mesure de la juste valeur et l'absence de lois régissant le travail des experts en évaluation.					
La dépendance à l'égard des valeurs justes virtuelles induit les utilisateurs de l'information financière en erreur, réduit sa qualité et perd sa crédibilité en l'absence de marchés financiers actifs.					
La notion de juste valeur s'oppose aux principes et concepts les plus importants qui ont été mis dans l'esprit des professionnels tels que la prudence et le coût historique.					
L'utilisation des estimations pour obtenir une juste valeur permet la possibilité de manipuler le revenu en l'absence d'un marché actif.					
Le manque des cadres professionnels et des experts qui sont compétents dans l'application des normes internationalest.					
La négligence de la juste valeur dans la législation et les textes juridiques algériennes. En plus du retard dans la délivrance des textes qui expliquent l'évaluation de la juste valeur et les modalités de leur évaluation comme un outil d'examen et d'évaluation uniquement.					
L'absence de gouvernance d'entreprise et le manque de transparence et du principe de divulgation dans les institutions.					
la dépendance à l'égard de la législation fiscale algérienne sur le coût historique et le refus de modifier les lois conformément à l'application de la juste valeur.					
la réticence des institutions à supporter les coûts d'attirer les compétences humaines qui maîtrisent l'application des normes ainsi que l'évaluation de la juste valeur					
L'absence des règles d'éthique comptable dans l'environnement algérien, que ce soit pour les employeurs, les gestionnaires ou d'autres professionnels.					

La réticence des institutions algériennes à mettre leurs actions en bourse, provoquant la stagnation du marché financier et l'inefficacité des banques algériennes.					

Troisième axe : Les exigences et les conditions d'adoption de la juste valeur comme un modèle de mesure comptable dans l'environnement comptable algérien et les solutions proposées pour sa réforme.

Texte	plutôt d'accord	tout à fait d'accord	plutôt pas d'accord	Pas du tout d'accord	Sans option
La préparation des normes comptables locales issues de la réalité de l'environnement algérien et de la coordination avec les organisations professionnelles internationales à se tenir au courant des développements internationaux en plus d'essayer de profiter de l'expérience des pays précédents dans l'application de la juste valeur.					
La formation et la qualification de l'élément humain pour l'application des normes comptables internationales et de l'évaluation par l'utilisation de la juste valeur.					
L'adoption de la juste valeur comme un modèle de mesure qui complète le coût historique (modèle mixte).					
Sensibilisant et convainquant les professionnels sur la nécessité de diffuser les informations véridiques, adéquates et modernes et de travailler sur les principes de divulgation et de transparence.					
Encourager les professionnels à respecter et à montrer l'éthique et le comportement de la profession et de prendre les mesures nécessaires pour les protéger.					
Sensibiliser les investisseurs sur la nécessité d'investir dans le marché financier et leur accorder des privilèges et des facilités à cette fin.					
Fournir des règles spécifiques et précises pour mesurer la juste valeur et obliger les institutions et les évaluateurs à les suivre.					
Forcer les entreprises (actions cotées en bourse) à tenter d'évaluer leurs actifs selon la juste valeur ou de divulguer des valeurs approximatives à déterminer dans les listes complémentaires.					
La nécessité de modifier les lois fiscales proportionnellement à la mesure selon la juste valeur.					

Enfin, nous vous remercions de votre aide et de votre coopération que vous soyez toujours au service de la connaissance.

الملحق رقم 04 الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	15	22.4	22.4	22.4
	مالية	16	23.9	23.9	46.3
	مراجعة وتدقيق	16	23.9	23.9	70.1
	أخرى	20	29.9	29.9	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	5	7.5	7.5	7.5
	خبير حسابات	5	7.5	7.5	14.9
	محافظ حسابات	8	11.9	11.9	26.9
	مسير أو مدير مالي	11	16.4	16.4	43.3
	أستاذ جامعي	24	35.8	35.8	79.1
	طالب جامعي (دراسات عليا)	9	13.4	13.4	92.5
	أخرى	5	7.5	7.5	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

توزيع أفراد العينة حسب القطاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عام	25	37.3	37.3	37.3
	خاص	25	37.3	37.3	74.6
	مختلط	17	25.4	25.4	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

توزيع أفراد العينة حسب المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	14	20.9	20.9	20.9
	ماستر أو ماجستير	19	28.4	28.4	49.3
	دكتوراه	25	37.3	37.3	86.6
	خريج معهد أو ما يعادلها	6	9.0	9.0	95.5
	أخرى	3	4.5	4.5	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من خمس سنوات	22	32.8	32.8	32.8
	خمس سنوات وأقل من عشر سنوات	29	43.3	43.3	76.1
	عشر سنوات وأقل من خمسة عشرة سنة	8	11.9	11.9	88.1
	أكثر من خمسة عشرة سنة	8	11.9	11.9	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

الملحق رقم 05 إجابات أفراد العينة الدراسة

المحور الأول

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
a1	67	0	2.99	1.148	1	5
a2	67	0	4.03	.717	2	5
a3	67	0	4.03	.674	2	5
a4	67	0	3.84	.994	1	5
a5	67	0	3.06	1.028	1	5
a6	67	0	3.96	.806	1	5
a7	67	0	3.99	.807	2	5
a8	67	0	3.42	1.017	1	5
a9	67	0	4.00	.835	2	5
a10	67	0	4.07	.611	3	5
a11	67	0	3.88	.749	2	5
a12	67	0	3.34	.930	1	5
a13	67	0	3.34	.978	1	5

المحور الثاني

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
b1	67	0	4.00	.759	2	5
b2	67	0	3.91	.848	2	5
b3	67	0	3.72	.867	2	5
b4	67	0	3.94	.936	1	5
b5	67	0	3.67	.911	2	5
b6	67	0	3.96	.824	2	5
b7	67	0	4.06	.886	2	5
b8	67	0	3.99	.913	1	5
b9	67	0	3.96	.960	1	5
b10	67	0	3.93	.841	2	5
b11	67	0	3.34	1.023	1	5
b12	67	0	3.84	.898	1	5

b13	67	0	3.91	.811	2	5

المحور الثالث

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
c1	67	0	4.00	.778	1	5
c2	67	0	4.16	.593	3	5
c3	67	0	3.54	.876	1	5
c4	67	0	4.16	.709	2	5
c5	67	0	4.24	.676	3	5
c6	67	0	4.15	.764	2	5
c7	67	0	4.25	.725	2	5
c8	67	0	3.81	.957	1	5
c9	67	0	4.18	.851	1	5

الملحق رقم 06 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
S1	67	3.6877	.35324	.04315

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
S1	15.936	66	.000	.68772	.6016	.7739

الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
S2	67	3.8622	.48918	.05976

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
S2	14.428	66	.000	.86223	.7429	.9815

الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
S3	67	4.0547	.46153	.05638

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
S3	18.706	66	.000	1.05473	.9422	1.1673

الملحق رقم 07 اختبار تحليل الانحدار البسيط

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.260[a]	.068	.053	.34370

الملحق رقم 08 اختبار تحليل الانحدار المتعدد

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.557	1	.557	4.714	.034[b]
	Résidus	7.678	65	.118		
	Total	8.235	66			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3.080	.283		10.878	.000
	Y1	.154	.071	.260	2.171	.034

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.223[a]	.050	.035	.34697

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.410	1	.410	3.407	.069[b]
	Résidus	7.825	65	.120		
	Total	8.235	66			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3.190	.273		11.682	.000
	Y2	.128	.070	.223	1.846	.069

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.221[a]	.049	.034	.34716

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.402	1	.402	3.333	.072[b]
	Résidus	7.834	65	.121		
	Total	8.235	66			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.389[a]	.151	.096	.33579

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.244	4	.311	2.759	.035[b]
	Residual	6.991	62	.113		
	Total	8.235	66			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.794	.332		8.421	.000
	y1	.012	.096	.020	.126	.900
	y2	.091	.085	.159	1.074	.287
	y3	-.069	.100	-.118	-.691	.492
	y4	.209	.094	.380	2.230	.029

الملحق رقم 09 : قيمة T الجدولية

TABLE D

t distribution critical values

	Upper-tail probability p											
df	.25	.20	.15	.10	.05	.025	.02	.01	.005	.0025	.001	.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	15.89	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	4.849	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	3.482	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	2.999	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	2.757	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	2.612	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.517	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.449	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.398	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.359	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.328	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.303	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.282	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.264	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.249	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.235	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.224	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.214	2.552	2.878	3.197	3.611	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.205	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.197	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.189	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.183	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.177	2.500	2.807	3.104	3.485	3.768
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.172	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.167	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.162	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.158	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.154	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.150	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.147	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.123	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.109	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.099	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.088	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.081	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
1000	0.675	0.842	1.037	1.282	1.646	1.962	2.056	2.330	2.581	2.813	3.098	3.300
z*	0.674	0.841	1.036	1.282	1.645	1.960	2.054	2.326	2.576	2.807	3.091	3.291
	50%	60%	70%	80%	90%	95%	96%	98%	99%	99.5%	99.8%	99.9%
	Confidence level C											

"إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ :

لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ولو قُدِّم هذا لكان

أفضل ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر وهو دليل على

استيلاء النقص على جملة البشر...

العماد الأصفهاني

تمت و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام

على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين